

الحديث الحسن بين الحد والحجية

الحديث الحسن بين الحد والحجية محمد أحمد جلمد

المقدمة بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، الرحمان الرحيم ، مالك يوم الدين ، إياك أعبد ، وإياك أستعين ، اللهم اجعلني من الموحدين الخالصين ، الذين ليس في قلوبهم دخن ولا شبهة ، واجعلني من المتبعين لنبيك الحبيب صلي الله عليه وسلم إتباعاً صادقاً بالقول والعمل.

اللهم إني أعوذ بك من شر ما أحدثته شياطين الإنس ، مما تعجز عنه شياطين الجن في دينك الذي أنزلته علي قلب رسولك الأمين.

اللهم إياك أعبد ، فأعني علي عبادتك وحدك بلا شريك لك ، عبادة خالصة ، لا رياء فيها ولا شرك.

وإياك أستعين ، فأعني علي اتباع هدي رسولك الكريم ، ونبذ ما عداه من المذاهب ، والفرق ، والجماعات ، والآراء ، والأهواء.

اللهم لك الحمد علي تمام الدين وكماله ، قال تعالي : " اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً " .

وعن طارق بن شهاب قال : قالت اليهود لعمر : آية في كتابكم تقرؤونها ، لو علينا معشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيداً ، قال : أي آية ؟ ، قال : " اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً " ، قال عمر : قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه ، على النبي صلي الله عليه وسلم وهو قائم بعرفة يوم الجمعة .

فدين الإسلام قد كمل وشهد رب الناس علي ذلك ، وأنزله كلاماً متلوّاً في كتابه إلي أن تقوم الساعة .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

فالحمد لله الذي لم يجعلنا في حيرة من أمرنا ، بل أتم لنا شرعه ، أمره ونهيه .
لم يدعنا لم يراه هذا وما يحبه ذاك ،
إنما أكمل الدين وأتمه ، حتي حسدنا علي ذلك اليهود ، بل
وأعلمونا أنهم يحسدوننا علي ذلك !!
هم قتلة الأنبياء والرسل ،
هم عبدة العجل ،
هم الذين يكتبون الكتاب بأيديهم ويقولون هو من عند الله

هم الذين قالوا : سمعنا وعصينا، بلا تردد ولا وجل ،
هم الذين قالوا لنبيهم : لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة

هم الذين قالوا : إن الله فقير ونحن أغنياء !!
ومع هذا السفه كله عرفوا قدر ديننا ونبينا عليه الصلاة
والسلام ، عرفوا هذا أكثر من كثير ممن يُحسب علي أمة
محمد صلي الله عليه وسلم !!!
ولك الحمد علي بيان الدين ،
قال تعالي في كتابه الحكيم : " يبين الله لكم أن تضلوا "
، فهو سبحانه وتعالى يريد أن يبين لنا أمور ديننا كي لا نضل
كما ضل من قبلنا ، كي لا يكون لنا حجة عنده سبحانه وتعالى
بعد هذا البيان ،
وقال تعالي : " يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين
من قبلكم " .

فهذه هي إرادة التبيين من الله سبحانه ، أراد أن يبين لنا
ما أراد منا ، أراد أن يبين لنا ما حرمه علينا ، وأراد أن يبين لنا
ما أمرنا به من عبادات ومعاملات وآداب .

فرب هذا العالم وموجده من العدم ، الذي خلق
السموات والأرض ، والإنس والجن ، والهواء والماء ، الذي
يخرج الزرع من الحب ، وينزل من السماء ماء ، ويخرج الحي
من الميت ، ويخرج لبناً خالصاً من بين فرث ودم ، الذي يسير

الحديث الحسن بين الحد والحجة

السحاب ، الذي يعلم ما في الأرحام ، الذي خلق الموت والحياة ، الذي يبعث الخلق بعد موتهم وتحللهم وتعفنهم ، الذي بيده مقاليد كل شيء ، سبحانه وتعالى يخبر عن نفسه أنه يريد أن يبين لنا !!

فهل بعد بيانه بيان ؟؟

فكل ما أراد سبحانه أن يأمر به أمر به ، وكل ما أراد سبحانه أن ينهي عنه نهي عنه ، وكل ما لم يرد فيه أمراً ولا نهياً سكت عنه ،

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (دعوني ما تركتكم ، إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم علي أنبيائهم ، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) .

فهذا هو دين الإسلام :

أوامر من الله ،

ونواهي من الله ،

ومسكوت عنه أمرنا ألا نسأل عنه .

ولاحظ أنه صلى الله عليه وسلم أمرنا ألا نسأل عن ما لم يأمر فيه رب العباد أو ينهي أمراً مباشراً واضحاً ، وهذا بين من قوله عليه الصلاة والسلام : (دعوني ما تركتكم) .

ولا ينتهي العجب ممن يبحث بعد هذا كله عن بيان الدين في هذا المذهب أو ذاك .

أو في رأي هذا ، أو ما أحبه ذاك !!

ولك الحمد علي محمد رسولك الأمين صلى الله عليه وسلم ، الذي أنعمت به علينا إتماماً لنعمة البيان ،

قال تعالى : " وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم " ،

وقال تعالى : " وما أنزلنا إليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه " ،

فالنبي صلى الله عليه وسلم إنما بعثه الله سبحانه ليبين للناس ما أنزله الله في كتابه ، بياناً عملياً ليفهم كل إنسان ،

الحديث الحسن بين الحد والحجة

الكبير والصغير ، الرجل والمرأة ، الحر والعبد ، الأمي والقارئ.

فإذا قال الله تعالى : " وامسحوا برؤوسكم " ، سيفهم منها المسلمون أن المطلوب منهم ضمن أعمال الوضوء أن يمسحوا رؤوسهم ضمن أعمال الوضوء الشرعي الذي أمرهم به الله سبحانه وتعالى .

ولكن الفهم يختلف من إنسان لآخر ، ويتدخل الفهم اللغوي ، والنفوس ، والهوى ، والشيطان ، وتفترق الأمة المسلمة إلي فرق كثيرة ، كل فرقة منهم تمسح الرأس بطريقة تختلف عن الفرقة الأخرى ، ويتركون ما نزل به الروح الأمين علي قلب محمد صلي الله عليه وسلم !! مع أن الوضوء واحد ، والآية التي أمرت بالمسح واحدة ، والنبى الذي نزلت عليه هذه الآية وأمره الله سبحانه وتعالى ببيانها إلي الناس واحد !!

أنظر لتحب محمداً صلي الله عليه وسلم :
قالت ناس : الباء في اللغة حرف جر لأربعة عشر معني ،
منها الإلصاق والاستعانة والتبويض وغيرها ،
(كون الباء للتبويض هذا فيه خلاف بين أهل اللغة) ،
فقال ناس هي في هذه الآية للإلصاق أو الاستعانة ، ثم
اختلفوا ، فقالت طائفة بجزيء في المسح شعرة واحدة ،
فرد عليه آخر قائلاً : لا بل ثلاث شعرات !!

أما من قالوا بالتبويض فاختلفوا أيضاً كما اختلف الذين
أوتوا الكتاب من قبلهم : فقال ناس منهم يمسح ثلث الرأس ،
وقال ناس بل يمسح ربع الرأس !! ،

وهذا الخلاف المقيت الذي فرق الأمة مبني علي الخلاف
في قدر كف الإنسان هل هو ثلث الرأس أو ريعه ؟؟؟!!
وهذا المذي بُني عليه الخلاف لا ناقة لنا فيه ولا جمل ،
وإنما نحن ومن أسلم وجهه لله وهو محسن تبع لمحمد بن
عبد الله صلى الله عليه وسلم ، لا أحد غيره .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

وكان الذي اصطفاه الله سبحانه وتعالى لمهمة بيان الرسالة لم يكن عنده علم بهذا كله !!
فأصبح المسح فيه حتى الآن أربع أقوال ، في نفس الوضوء ، في نفس الدين ، ولاحظ أن هذه الأقوال الأربعة لم تتطرق لعدد مرات المسح ، ولا كيفيته !!
فإلى كم قول يمكن أن نصل؟؟
فكيف ستمسح رأسك إذا قمت تتوضأ للصلاة؟؟
فالمسح الآن : شعرة وثلاث شعرات وربيع الرأس وثلث الرأس .

فهل هذا هو البيان الذي ذكر الله سبحانه أنه أرادته وأرسل رسوله من أجله؟؟
اترك الآن هذه السبل واستمع إلي النور المبين ، إلي البيان الذي أرادته الله سبحانه وتعالى ، انظر إلي فهم محمد صلي الله عليه وسلم لكلام ربه والذي هو عند كل مؤمن مُقدم علي أي قول أو رأي : جاء رجل فقال لعبد الله بن زيد وهو جد عمرو بن يحيى : أتستطيع أن تريني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ؟ ، فقال عبد الله بن زيد : نعم ، فدعا بماء فأفرغ على يديه فغسل مرتين ، ثم مضمض واستنثر ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ، ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه ، ثم غسل رجليه .

هنا يأتي البيان ، هنا يأتي النور المبين الذي يبدد ظلمات الاختلاف والفرقة ، هنا يأتي محمد صلي الله عليه وسلم ليفرق بين صراط الله المستقيم وبين السبل ويبين لنا طريقة مسح الرأس التي أرادها رب العالمين .
كيف فعل رسول رب العباد الذي بعثه الله سبحانه مبيناً لمراده سبحانه؟؟

مسح رأسه بيديه ، فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

هذا هو المسح الذي أراده الله سبحانه في الوضوء قبل القيام للصلاة ، وما عداه لهو ولعب ، ولو كان مسح الشعرة أو الثلاث أو ربع الرأس أو ثلثها من المدين في شيء لبينه محمد صلي الله عليه وسلم .

والدليل أن كل هذه الأقوال باطلة أن الله سبحانه وتعالى قال : " ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً " ، ولا اختلاف أكبر من هذا ، فدل هذا علي أنه ليس من عند الله سبحانه وتعالى .

وانظر يرحمك الله إلى تعارض تلك الأقوال وتعقيدها ، وسهولة نص حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه : مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه .

بيسر شديد بين لنا طريقة المسح وكيفيته وعدده !!

لا احتمالات ،

لا ظنون ،

لا تعقيد ،

لا خلاف ،

لا فرقة .

ولاحظ أننا لم نتطرق لما قيل في :

1 - عدد مرات المسح ؟

2 - هل المسح من الأمام للخلف أو العكس ؟

ولو جمعنا المسألة كلها بما فيها من اختلافات لوصلت

إلى عشرات الأقوال !!

ولاحظ حكمة هذا السائل رحمه الله ورجاحة عقله ،

وكيف وجه سؤاله لعبد الله بن زيد رضي الله عنه ، لم يقل :

هل تستطيع أن تريني كيف تتوضأ ؟ ، وإنما قال له : أتستطيع

أن تريني كيف كان رسول الله صلي الله عليه وسلم يتوضأ ؟

فهذا الرجل الراجح العقل يسأل عن الذي أرسله رب

الناس إلي الناس ، محمد صلي الله عليه وسلم ، لم يسأل

عن فلان أو علان .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

والكارثة الحقيقية هي أن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً ،
والذين يفضلون أن يتبعوا فلاناً ، أي فلان ، بعد أن تُعرض
عليهم سنة محمد صلي الله عليه وسلم ، الكارثة أن هؤلاء
هم أول الهالكين ، فيقولون : وماذا سيضر الخلاف في أمر
يسير من أمور الوضوء ؟؟

وسيقولون : دعونا من هذه الخلافات ، وليمسح كل
إنسان كما يري أنه الصواب ، ودعونا لا نفرق كلمتنا .
وسيقولون : المسلمون يذبحون في كل مكان وأنتم
تريدوننا أن نتكلم في الوضوء ، ومسح الرأس ، ومسح الأذن
!!!؟؟

وهؤلاء من أجهل الخلق ، وأبعدهم عن الحق .
فالنبي صلي الله عليه وسلم يقول كما في حديث القاسم
عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : (من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد) .

ورد يعني : مردود علي صاحبه غير مقبول .
وقال صلي الله عليه وسلم كما في حديث أبي هريرة
رضي الله عنه في الصحيح : قال : دخل رجل المسجد فصلى
والنبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ، ثم جاء إلى النبي
صلى الله عليه وسلم فسلم ، فرد عليه السلام وقال : ارجع
فصل فإنك لم تصل ، ففعل ذلك ثلاث مرات ، فقال : والذي
بعثك بالحق نبياً ما أحسن غير هذا فعلمني ، فقال : إذا قمت
إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع
حتى تطمئن راکعاً ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى
تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ثم افعل ذلك في
صلاتك كلها .

ولاحظ أن النبي صلي الله عليه وسلم قال : (فإنك لم
تصل) ، ولم كمي يقول أهل العلم باللغة أداة نفي جازمة ،
أي هذا الذي فعلته لا يعتد به كصلاة في الإسلام .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

فتأمل حال أمة عِظْمُها لا يصلي أصلاً ، والفئة التي تصلي ، منقسمة إلي مئات الفرق ، وكل هؤلاء إلا طائفة واحدة ، كلهم وضوءهم مردود عليهم ، ولم يصلوا !!!!!!!
فكيف يكون حال أمة كهذه ؟؟
أترك الإجابة لك .

وكل هذا من جراء الابتعاد عن هدي محمد صلي الله عليه وسلم .

هل فهمت الآن معني قوله تعالى : " فإنما يسرناه بلسانك لتبشر به المتقين وتنذر به قوما لداً " ؟؟
هل فهمت معني قوله سبحانه تعالى : " ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر " ؟؟
هل فهمت الآن معني قوله تعالى : " وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين " ؟؟

فهذا هو البيان الذي جاء به رسول رب العالمين ، وهذا هو التيسير الذي جاء به ، في دين شهد الله سبحانه بتمامه وكمالهِ ورضيه لعباده .

فكل مسألة من دين الله ، الذي هو دين الإسلام ، القول الفصل فيها لله ولرسوله ، لا فلان ، ولا رأي ، ولا مذهب ، ولا مرشد ، ولا أمير ، ولا جماعة .

وكل علوم الشرع المطهر ومسائله إنما تستمد أدلتها من الكتاب والسنة لا غير ، وهذا بيدهي ، فكل علم مركب من جزئيات ، وكل جزئية يفترض أن لها دليل من كتاب الله أو سنة نبيه صلي الله عليه وسلم .

أما ما قيل من غير دليل ، أو بأدلة غير ثابتة فلا قيمة له ، ليس هناك فرق أن يكون قاله هذا أو ذاك ، فكل قول بغير دليل فهو كالريح ، مهما كان قائله .

وكل من وافق قوله في مسح الرأس فعله صلي الله عليه وسلم فقد أصاب ، وإن كان عبداً أسوداً لا بباليه الناس باله ، ومن خالفه فقوله ساقط مردود مأجوراً كان أو مأزوراً .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

ومحمد صلي الله عليه وسلم لا يأمر إلا بوحي ، ولا ينهي إلا بوحي ، ولا يسكت عن شيء إلا بوحي .
وهو صلي الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى في الرضا ولا في الغضب .

(ووالله لقد قال بعض الذين ماتت قلوبهم في صدورهم وصورهم حية ، وللأسف نعرفهم معرفة شخصية ، وهم هنا في هذه البلدة التي كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً ، قالوا : كيف تأخذ منه صلي الله عليه وسلم مباشرة ، من غير أن تعود لأقوال أهل العلم فيما قاله ، وهو يتكلم في الرضا والغضب وينسي ويتذكر ؟) !!!

ولا تعليق علي هذا الكلام ، نسأل الله السلامة .
وهذا الذي يتكلمون عنه بأبي هو وأمي والناس أجمعين ، أمرنا الله سبحانه وتعالى بطاعته واقتفاء أثره بلا علة ولا سبب :

فقال سبحانه : " وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا "
وقال سبحانه : " لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا "
وقال سبحانه : " مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا " ،
وقال الله عز وجل : " وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ، لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ " ،
وقال سبحانه : " وما ينطق عن الهوى ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى " ،

فإذا كنا قد أمرنا بطاعة هذا الرسول الأمين صلي الله عليه وسلم ، وأما بأنه لا يقول إلا بوحي من الله ، فإن من لوازم هذا الإيمان أن كل من قال برأيه أو اجتهاده أو استحسانه أو قياسه بخلاف ما أوحى الله به إلى رسوله فقوله غير مقبول ، وحكمه مردود ، ولو كان إماماً للدنيا كلها .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

إذ الوحيد الذي أمرنا بطاعته واتباعه بلا سؤال ، هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب القرشي الهاشمي صلي الله عليه وسلم الذي أرسله الله سبحانه وتعالى مبيناً لمجمل القرآن ومفسراً له .
قال تعالى : " وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ " ،
وقال تعالى : " وما أنزلنا إليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه " .

هذا هو دوره ، هذه هي مهمته ، هذه هي رسالته صلي الله عليه وسلم .

وبالمثل في الحج والعمرة والصلاة و الزكاة والصيام والزواج والطلاق والمواريث والبيوع والمعاملات والآداب والحروب والسلم والصلح وكل الشرع المطهر .

من سيبين ؟ من سيفصل ؟

إنه هو ، لا أحد غيره ،

الذي جاء مأموراً بالبلاغ فخطبه ربه سبحانه قائلاً : " يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ " .

وجاء مأموراً بالبيان ،

فخطبه ربه سبحانه قائلاً : " وَمَا أُنزِلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ " .

هذا النبي صلي الله عليه وسلم لم نره ولم نسمعه ، لكن الملك تعهد بحفظ دينه فقال سبحانه : " إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ " .

فسخر سبحانه وتعالى من نقل لنا ميراث محمد صلي الله عليه وسلم كاملاً مكتملاً ، غصاً طرياً ، وعلى رأس فقهاء النقلة أصحابه الكرام رضي الله عنهم .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

نقلوا هذا الميراث بكل دقة ، نقلوا الأمر والنهي والضحك والتبسم والغضب والحزن نقلوا كل شيء ، كيف لا؟! ، وقد تعهد سبحانه بحفظ دينه الذي ارتضاه لعباده؟!

وهكذا سارت سفينة الحديث الشريف من الصحابة إلى التابعين إلى تابعيهم ، حتى عصر التدوين الذي جمعت فيه السنة في كتب ودواوين ولله الحمد والمنة .

ولما كان الناس يختلفون في مقدار فهمهم ، وحفظهم ، وأدائهم لما فهموه وحفظوه ، منهم من يحفظ الصفحات الطوال عن ظهر قلب ، حتى إذا أملاها لم ينقص منها حرفاً ولم يزد ، ومنهم من يحفظ الثلاث أسطر بالكاد ، وإذا أملاها من حفظه أخطأ في نصفها ، وهذا لا ينكره إلا مكابر عنيد ، هذا هو الأمر الأول .

والأمر الثاني هو ظهور الفتن والاتجاهات والجماعات ، واختلاط الأمور على كثير من الناس .

وانتصار هذه الطوائف بأحاديث تؤيد ما هم عليه ، بل إن بعضهم وضع الحديث عمداً لنصرة العقيدة أو الجماعة أو المذهب!!!

فكذب بعضهم علي رسول الله صلي الله عليه وسلم فقال : يخرج في أمتي محمد بن إدريس أضر عليهم من إبليس!! ،

لينفر الناس عن المذهب الشافعي ، ومحمد بن إدريس هو الشافعي .

ولم يكتف بهذا بل أضاف : ويخرج في أمتي أبو حنيفة ، هو سراج أمتي ، هو سراج أمتي ، هو سراج أمتي!!!

فهذا رجل لم يبال بمقعد في النار لنصرة مذهبه ، وجذب الناس إليه ، وأغلب الظن أنه كان يفعل ذلك محتسباً للأجر والمثوبة من الله ، بشأن كل الجهال بعلم الحديث الشريف ، يفسدون من حيث أرادوا الإصلاح!!

وهذا المثال من الكذب علي رسول الله صلي الله عليه وسلم نقطة في بحر من الكذب عليه ، فمنهم من كذب عليه

الحديث الحسن بين الحد والحجية

صلي الله عليه وسلم مرغباً في أكل الملح ولا ريب أنه كان من تجاره !! ،

فقال : يا علي عليك بالملح فإنه شفاء من سبعين داء !!
أما أحد هواة العدس فيقول : عليكم بالعدس ، فإنه مبارك ، فإنه يرق له القلب ، ويكثر الدمع !!

أما من يفضلون الأرز فكذبوا عليه صلي الله عليه وسلم قائلين : الأرز مني ، وأنا من الأرز !!

أما تجار الغنم والشياه فقالوا : من كان في بيته شاه كان في بيته بركة !!

ومثله كثير في الكتب التي اهتمت بجمع الأحاديث المكذوبات علي سيد الأنام صلي الله عليه وسلم ، والذي هو منها بريء .

وهذه الأحداث إنما بدأت تظهر منذ أن وقعت الفتنة الشنعاء بمقتل صهر رسول الله صلي الله عليه وسلم وخليفة المسلمين عثمان بن عفان رضي الله عنه وأرضاه .

وبعدها ركب الناس الصعب والذلول ، واستفزههم الشيطان ، وزين لهم فإننا لله وإنا إليه راجعون .

فالأمران معاً ، أي تفاوت ملكة الحفظ بين الرواة وبعضهم ، وكذا تعمد الكذب عليه صلي الله عليه وسلم ، الأمران كانا خطراً داهماً على الشريعة المطهرة ، فأخرج سبحانه وتعالى جهابذة تخصصوا في هذا الفن ، وهبوا أعمارهم لسنة نبهم صلي الله عليه وسلم .

هؤلاء الرجال الأفذاذ تركوا الفراش والزوجة والمال والأهل والولد وجابوا البلاد والصحاري والقرى بحثاً عن حديثه صلي الله عليه وسلم .

ما أفاضه ؟

من الذي رواه ؟

هل شاركه فيه أحد ؟

هل هو متهم ؟

هل هو حافظ ؟

الحديث الحسن بين الحد والحجية

هل . . . ؟ هل . . . ؟ . . .

من هؤلاء الأفاضل رحمهم الله : عمرو بن دينار ، محمد بن سيرين ، قتادة بن دعامة ، أبو إسحاق السبيعي ، سفيان بن عيينة ، الزهري ، سليمان بن مهران الأعمش ، شعبة بن الحجاج ، سفيان الثوري ، مالك بن أنس ، يحيى بن سعيد القطان ، عبد الله ابن المبارك ، أحمد بن حنبل ، يحيى بن معين ، علي بن المديني ، محمد بن إسماعيل البخاري ، مسلم بن الحجاج ، أبو عبد الرحمان النسائي ، محمد بن عيسى الترمذي ، أبو داود سليمان بن داود ، ومحمد بن إدريس الحنظلي ، وعبيد الله بن عبد الكريم ، وأبو الحسن الدار قطني ، أسكنهم الله الجنات ، آمين .

فهم رجال شرح الله صدورهم للتقوى ، وجعل في قلوبهم الحمية والغيرة علي سنة نبيه الكريم صلي الله عليه وسلم .

فأخذوا يفتشون عن الرجال والأسانيد ، ويميزون الأصل من الدخيل ، والمستقيم من الإفك المبين .
نذروا أنفسهم لله سبحانه ، فرحمهم الله جميعاً .
قنعوا بمحمد صلي الله عليه وسلم نبياً ومبلغاً ومبيناً ، فاستغنوا به عن غيره .

إذا مسح رأسه حال وضوئه لم يقولوا : ربما كان كذا ، أو من المحتمل كذا ، بل سمعوا وأطاعوا ، فمسحوا رؤسهم كما مسح رسول الله صلي الله عليه وسلم ، ولسان حالهم يقول : " سمعنا وأطعنا " .

لم يسألوا : هذا المسح ركن أم فرض ؟
هل هو واجب أم سنة مؤكدة أم هو مستحب ؟
لم يسألوا : هذا حديث متواتر أم أحاد ، ظني أم يقيني
!!!؟

فقط مسحوا رؤسهم .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

كان مقصدهم الأول رحمهم الله تعالى هو الإتيان للرجل الذي آمنوا أنه خاتم النبيين ، وأن فعله وفهمه لا يقارن بغيره من بني آدم ، ولو جمعنا من بأقطارها .
لهم القدوة والأسوة الحسنة في الأصحاب الكرام ، كما في الصحيح من حديث ابن عمر رضي الله عنه : أن رسول الله صلي الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ذهب ، فاتخذ الناس خواتيم من ذهب ، فقال : (لبست خاتماً من ذهب فطرحة) ، فطرح الناس خواتيمهم .

في المرة الأولى لم يسألوه هل هو فرض ؟ . . .

أم واجب ؟ . . .

أم مستحب ؟ ؟

لم يسألوا . . . بل فعلوا ما فعله صلي الله عليه وسلم .

وكذا في المرة الثانية لم يسألوه هل هو حرام ؟

أم مكروه ؟

أم من يفعله يخلد في النار ؟

لم يسألوا . . . ، فقط فعلوا ما فعل ، وتركوا ما ترك

صلي الله عليه وسلم .

هكذا يكون الإتيان ، أما ما نحن فيه الآن فهو انتقاء وليس

اتباعاً .

فعلم الحديث علم شريف عظيم القدر ، وهو مطلب كل حبر ، ولا يحرمه ويستهيئ به إلا كل غمر ، ولا يحسنه بعد جيل الرواد إلا الأفراد من الأمة ، وهذا العلم الشريف هو عمدة العلوم كلها ، من لم يتقنه بعلومه العديدة صار كالأعمى يعمل دليلاً أو كالأعرج يحترف سباق مائة متر عدواً !!

فالمفسر يقول : قال ابن عباس كذا وكذا...

وبينه وبين ابن عباس سند متصل خال من الشذوذ والعلة

، هذا السند هو الذي يجزم هل قال ابن عباس هذا أم لا ؟

والفقيه يقول هذا حرام والدليل قوله صلي الله عليه

وسلم كذا وكذا ، وبينه وبين النبي عليه السلام سند هو الذي

الحديث الحسن بين الحد والحجية

يثبت أو ينفي نسبة هذا القول لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

والأصولي كما يسمونه يقول في تصانيفه : والعمدة في هذا الباب علي حديث كذا وكذا ، وبينه وبين صاحب الحديث سند إن صح ثبت الحديث والباب الذي بناه علي الحديث وإلا فلا .

وعالم القراءات يقول : وقرأ ابن مسعود هكذا ، أما أبي بن كعب فقرأ هكذا ، وبينهما وبينه سند ، هو الذي يفصل ويحسم أي منهما يثبت ويصير ديناً للمسلمين (لاحظ أن بعض الأثبات في القراءات ورواياتها ضعفاء في رواية الحديث ، لأنهم تفرغوا لعلم القراءات ، ولم تكن عنايتهم بحفظ الحديث الشريف كعنايتهم بحفظ الأحرف ، فالاحتجاج بهم في ما حفظوه وأتقنوه أمر بديهي مسلم ، ومنهم عاصم بن أبي النجود الكوفي فتنبه) .

وهكذا كل علم من علوم دين الإسلام الذي أنزله الله وحفظه ، وتعبدنا به إما آية من كتاب الله أو حديث صحيح ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم لا مطعن فيه ولا علة ، فكل العلوم تفتقر إلي علم الحديث الشريف ، علم النبوة ، علم محمد عليه السلام .

فعلم هذه الأمة الذي اختصها به الله سبحانه هو علم السند ، وهو العلم الذي حفظ الله به علينا ديننا ، يقول عبد الله بن المبارك : إن هذا العلم دين ، نعم والله وصدق وهو الثقة الثابت المتقن رحمه الله .

هذا العلم دين ،

نار وجنة ،

كفر وإسلام ،

إيمان ونفاق ،

حلال وحرام ،

وكل هذا إنما مداره علي علم الأسانيد ، فتأمل لتعلم خطورة هذا العلم الشريف .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

ومن أصعب مباحث هذا العلم الشريف ، بل هو أصعبها على الإطلاق ، هو مبحث الحديث الحسن بشقيه ، وهذا لما فيه من تباين وتفاوت لا يخفي علي المنتسب للعلم في إطلاق هذه اللفظة بين المتقدمين والمتأخرين ، وبين المتأخرين في تحسين الحديث الواحد وعدمه ، مما أدى إلي دخول الكثير من الأحاديث الضعيفة في مجال الاحتجاج من قبل طائفة من أهل العلم ، وعدم دخولها في مجال الاحتجاج في نفس المسألة من قبل طائفة أخرى من أهل العلم ، مما جعل أغلب المسائل الفقهية تدخل في بند المسائل الخلافية !! ، وترتب علي هذا مزيد من التفكك والعداء والاختلاف بين أهل هذه الملة الواحدة ، ناهيك عن التباين الشديد الذي لا يخفي علي أولي الأبصار في العقائد والعبادات !!

ويكفي أن تنظر إلي مجموعة من الناس حال وضوئهم في أي مسجد من المساجد لتعلم إلي أي مدي وصل الخلاف بين أهل الملة الواحدة !!

ولما كان هذا القسم من الحديث عليه مدار كثير من الأحكام الفقهية والأبحاث الأصولية والتفسيرية ، كان من الأهمية بمكان أن نعيد بحثه بتوسع في هذا البحث وأن نبداً به مجموعة المسائل الحديثية والأصولية والفقهية التي سنستعرضها في هذه الرسالة القصيرة وما سيتبعها من رسائل إن طال العمر .

وخاصة وأن هناك فريقاً يطرحه بشقيه من مرتبة الاحتجاج .

وفريق آخر يطرح أحد شقيه ويحتج بالشق الثاني .

والفريق الثالث يحتج بكلا القسمين .

فرائنا أن نقتل الأمر بحثاً بغية الوصول إلي الصواب ، لا لنصرة هذا المذهب أو ذاك ، ثم نلخص هذه النتائج مع اختصارها اختصاراً شديداً مع ضرب العديد من الأمثلة لتكون مرشداً لمن أراد التوسع في أي مسألة من مسائل البحث .
وتحرينا في ذلك الدقة والأمانة في النقل قدر الطاقة .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

وتحرينا الحياد في عرض الأدلة وبحثها أيضاً علي قدر
الطاقة .

أسأل الله أن يجعله لنا نوراً في الدنيا والآخرة ، وأن ينفع
به ، آمين .

كما نسأل إخواننا الأفاضل جزاهم الله خيراً أن يخبرونا
بما يرون أنه جانبنا فيه الصواب ، شريطة أن يكون هذا
الإرشاد بالأدلة والبراهين ، وليس لأن فلاناً قال ، أو لأن فلاناً
كتب ، كذا إن كنا أخطأنا في نقل أو غيره ، أو ظهر لهم ما
خفي علينا من أدلة ، سائلين الله سبحانه أن يجعله في
موازين حسناتهم يوم البعث والنشور ، علي هذا البريد
الإلكتروني : MOHAMEDGALMAD@HOTMAIL.COM

سائلين الله عز وجل أن يجعلنا من المذابين عن سنة
محمد الأمين صلي الله عليه وسلم ، وأن يلحقنا بأهل الحديث
الحقيقيين يوم القيامة ، وأن نُحشَرَ معهم ، يوم لا ينفع مال
ولا بنون ، وأن يجعل هذا العمل خالصاً له وحده سبحانه
وتعالى ، وأن يجعله في ميزان الحسنات ، يوم لا ينفع مالٌ ولا
بنون .

اللهم صل علي محمد وعلي آل محمد كما صليت علي آل
إبراهيم ، اللهم بارك علي محمد وعلي آل محمد كما باركت
علي آل إبراهيم .

كتبه
محمد عبد القادر أحمد جلمد

شكر خاص

الحديث الحسن بين الحد والحجية

شكر خاص لأخي الفاضل الحبيب / محمد محمود عبد الله ، علي ما بذله من جهد وعون لي في هذا البحث في جمع الأدلة من مظانها ، وظني أنه لولا جهوده في البحث لما استطعت إتمام هذا البحث الآن وبهذه الصورة .
أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عمل أخي خالصاً لوجهه سبحانه وتعالى ، وأن ينفع به ، ويكون له نوراً في الدارين ، وأن يبارك له في نفسه وأهله وماله وعمره ، أمين .

نبذة عن تاريخ الحديث الحسن

لفظة الحسن من الألفاظ التي تواترت عن أئمة الحديث منذ القدم ، فوصفوا بها الأحاديث في مواضع كثيرة من كتبهم ، أو كتب من دون علمهم ، رحمهم الله تعالى ورضي عنهم .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

فتراها في كلام يحيى بن سعيد ، وعلي بن المديني ، وأحمد ، والبخاري ، والترمذي ، وأبو حاتم ، وغيرهم من أئمة الحديث رحمهم الله ، وكلهم قد أكثروا من استخدامها وكلامهم مدون في كتبهم ، أو كتب طلابهم ، إلا ما كان من كلام علي بن المديني رحمه الله فلم نراها من كلامه إلا في موضع واحد وهو كتاب العلل له رحمه الله وغفر له ، وأما كتبه الأخرى فلم يصلنا منها شيء ، وكذا من نقل عن علي بن المديني رحمه الله فلا أظنه قد اطلع علي أكثر من هذا الموضوع الواحد والله أعلم .

وراجع ما قيل في تلف مسنده المعلل في حياته وعدم نشاطه لجمعه مرة أخرى فهو يدل علي المطلوب بوضوح ومن كان عنده فضل علم في هذا فلا يبخل به علينا وله جزيل الثواب من الله إن شاء الله تعالى .

وتكرار هذه الكلمة على ألسنتهم بهذا الكم الكبير يدل على أن الحديث الحسن له أصل عندهم وإلا لم يكن لذكر هذه اللفظة معنى .

وهذا المعنى من المؤكد أنه غير الصحيح والضعيف ، إذ أنهما اصطلاحان قائمان بذاتهما ، مشهوران علي السنة أهل العلم ، وقد ذكرهما غير واحد في كلامه ، أو إجاباته علي سؤالات أو في تصانيفه .

قال ابن تيمية رحمه الله :

إثبات الحسن اصطلاح للترمذي ، وغير الترمذي من أهل الحديث ليس عندهم إلا صحيح وضعيف .

راجع : فتاوي ابن تيمية والموقظة للذهبي للمزيد .

وهذا الكلام الذي قاله ابن تيمية رحمه الله تعالى عندنا أخطأ فيه وأصاب .

فكون إثبات الحسن اصطلاح للترمذي ، فهذا لا غبار عليه

أما قوله : إن غير الترمذي من أهل الحديث ليس عندهم إلا صحيح وضعيف ، فهذا منتقد عندنا من أوجه :

الحديث الحسن بين الحد والحجية

أ - أن هذه الكلمة ذكرت كثيراً على السنة شيوخ الترمذي وشيوخ شيوخه وذلك قبل وضع الترمذي لهذا الحد .

ب - أن ذكر هذه الكلمة على السنة أئمة هذا الفن يعني أن لها مدلول ومعنى عندهم ، وهذا المعنى موجود كواقع بين المشتغلين بالحديث من قبل وضع الترمذي لتعريفه .

ج - لو لم يكن لها مدلول ثابت ومعين عند أئمة هذا الفن قبل الترمذي رحمهم الله ، لكان استخدامهم لها بهذه الكثرة تخبط وعشوائية علت مداركهم وهمهم عنها .

وعلى هذا نستطيع أن نقول :

أن التعريف كان موجوداً قبل جامع الترمذي ومتعارف عليه بين أئمة هذا الفن الشريف ويصفون به الكثير من الأحاديث ولكن أحداً منهم لم يدونه في تصانيفه ، حتي جاء الترمذي رحمه الله فدونه في مقدمة جامعته ، فكان أول من دونه لا أول من حده والله أعلم .

وأظن أن ابن تيمية رحمه الله بني قوله هذا علي اختلاف المواضع التي أطلقوا فيها الحسن .

لأنهم أطلقوه تارة علي الصحيح ، وتارة أخري علي الضعيف ، وثالثة علي المعلول ، وهذا كله مدون في كتبهم وأقوالهم التي وصلتنا ، وهذا كله يدخل في المعني الذي اصطلح عليه لمسمي الحسن في زمن ابن تيمية ومن بعده ،

وبالتحديد منذ وضع ابن الصلاح تعريفه الذي سنذكره قريباً إن شاء الله تعالى ، وذهب الكثير من أهل العلم إلي كونهم يعنون الحسن اللغوي تبعاً لهذا الفهم ، لذا قال رحمه الله : وغير الترمذي من أهل الحديث ليس عندهم إلا صحيح وضعيف .

وسنبدأ في عرض تعريفات الحديث الحسن بشقيه والكلام على كل منها وشرحها شرحاً وافياً بأذن الله .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

دراسة تعريفات الحديث الحسن

الحديث الحسن بين الحد والحجية

إن أول دراسة أي أمر من الأمور يجب أن تبدأ بمعرفة ماهية هذا الأمر وكيونته ، وهذه الماهية تتركب من عدة قيود يجمعها تعريف ، فإذا دخل أمر من الأمور محل البحث وانحصر داخل تلك القيود المحددة ، سمي بالإسم المخصوص لها ، والتي تعبر بمجموعها عن ماهيته وكيونته .
فإذا قلنا مثلاً أن الحديث الصحيح هو : ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلي منتهاه من غير شذوذ ولا علة .

فقيود التعريف هي :

- اتصال السند ، والاتصال ضد الإنقطاع .
 - وعدالة الرواة ، أي ليس فيهم فاسق ولا صاحب بدعة مكفرة ولا مفسقة ولا متهم في دينه .
 - وضبط الرواة ، وهو درجة حفظ كل منهم من حيث الإتيان والأخطاء التي وقع فيها أثناء روايته للأحاديث .
 - إنعدام الشذوذ ، وهو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه أو لمجموع الثقات الذين يروون معه نفس المتن .
 - إنعدام العلة ، كإخلاف في الوصل والإرسال ، والوقف والرفع ، والاضطراب في الأسانيد أو المتون .
- فهذه خمس قيود لهذا التعريف ، إذا توفرت هذه القيود في سند من الأسانيد سمي السند : سند صحيح .
وبالضرورة إذا أطلقنا الصحة علي أي سند من الأسانيد علم بالضرورة أن هذه القيود الخمس توفرت في هذا السند الموصوف بالصحة .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

فالقيود إذا توفرت أطلقنا المسمي ، وإذا أطلقنا المسمي علمنا يقيناً بتوفر هذه القيود في نظر من أطلق الوصف ، وهو واضح ولله الحمد .

قال الذهبي رحمه الله في الموقظة :
الحسن : وفي تحرير معناه اضطراب .
ثم ذكر تعريف الخطابي قبل تعريف الترمذي .
ولكن رأينا أن نذكر التعريفات الأول فالذي يليه ثم الذي يليه وهكذا تبعاً للترتيب الزمني .
ولكون الترمذي أول من دون تعريفاً للحديث الحسن من أهل الحديث كما قدمنا .

أولاً : تعريف الترمذي رحمه الله :
قال : فكل حديث ليس في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون شاذاً ويروي من غير وجه فهو عندنا حديث حسن .
قال الذهبي :
وهذا مشكل ، علي ما يقول فيه حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه .
وقول الترمذي : هذا حديث حسن صحيح عليه إشكال ، بأن الحسن قاصر عن الصحيح ففي الجمع بين السمتين لحديث واحد مجازية .
وأجيب عن هذا بشيء لا ينهض أبداً وهو أن ذلك راجع إلي الإسناد ، فيكون قد روى بإسناد حسن وبإسناد صحيح .
وحينئذ لو قيل : حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه لبطل هذا الجواب .
وحقيقة ذلك أن لو كان كذلك_ أن يقال : حديث حسن وصحيح ، فكيف العمل في حديث يقول فيه : حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه ؟
فهذا يبطل قول من قال : أن يكون ذلك بإسنادين .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

نقول : وهذا واضح إذ شرطه في الحسن عنده هو : أن يروي الحديث من غير وجه ، وهذا يخالف وصفه للحديث بالغرابة ، فالغرابة عبارة عن تفرد في طبقة من طبقات السند .

قال ابن الصلاح في علوم الحديث :
كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل ، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح .
فكان ابن الصلاح يقول : إن الشروط التي وضعها الترمذي للحسن الذي يعرفه ابن الصلاح تنطبق علي نوع غيره من الحديث وهو الصحيح .
لأنه أيضاً لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون شاذاً وربما روى من غير وجه ، فهو عندئذ داخل في تعريف الترمذي بلا ريب .

نقول : والضعيف أيضاً قد تنطبق عليه هذه الشروط أيضاً فيدخل في تعريف الترمذي أيضاً .
ومن هذا يظهر أن إشكالية تعريف الترمذي رحمه الله تكمن في أمرين :

الأول : أنه لم يفصل الحسن عن غيره .
الثاني : أن الاصطلاحات المركبة التي استخدمها الترمذي في جامعته مشكلة في ضوء تعريفه للحسن كقوله :
حسن غريب ، وحسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

ملاحظة :

الترمذي رحمه الله لم يشترط في تعريفه السلامة من العلة ، بخلاف المتأخرين من المحدثين الذين اشترطوا السلامة من العلة لإطلاق وصف الحسن علي الأحاديث ، ومن المعلوم يقيناً أن الأحاديث التي تكون في مرتبة الاحتجاج عند المحدثين المتقدمين خاصة يشترطون فيها مع الصحة السلامة من العلة مع باقي الشروط ، فكيف بالأحاديث التي نزلت عن درجة الصحة ؟

الحديث الحسن بين الحد والحجية

ولهذا فإن المتأخرين اشترطوا للاحتجاج بالحديث الحسن عندهم - لذاته أو لغيره- السلامة من العلة وهذا يختلف عن منهج المتقدمين في هذا الأمر ، الذين وصفوا الكثير من الأحاديث المعلولة بالحسن ، وسيأتي وصفهم بالحسن لأحاديث معلولة وضعيفة .

ملاحظة أخرى :

الترمذي رحمه الله لم يذكر أن هذا الحد قد وضع للفصل بين الصحيح والضعيف من جهة وما سماه بالحسن من جهة أخرى ، وبتعبير آخر أنه رحمه الله لم يقل أن الحديث ثلاث أقسام : صحيح وحسن وضعيف ، وأن الأول والثاني يحتج بهما من دون الضعيف ، بل منتهي ما ذكره رحمه الله أن الحديث الذي تتوفر فيه هذه الشروط يوصف بكونه حديث حسن ، ومن فعله في جامعه أطلق الحسن علي الصحيح والضعيف والمعلول ، والذي توفرت فيه هذه الشروط التي حددها رحمه الله ، أما ماهية الحُسن عنده وعند المتقدمين رحمهم الله تعالى ، فسيأتي بيانها في مبحث قادم ، وهو : تحقيق معني الحسن عند المتقدمين إن شاء الله تعالى .

ثانياً تعريف الخطابي :

قال : الحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء .

قال الذهبي :

وهذه عبارة ليست علي صناعة الحدود والتعريفات ، إذ الصحيح ينطبق ذلك عليه أيضاً ، لكن مراده مما لم يبلغ درجة الصحيح .

وقول الذهبي رحمه الله صحيح سديد سوي قوله : لكن مراده مما لم يبلغ درجة الصحيح ، فإن هذا القول يحتاج إلي دليل ، وهو مبني فقط علي ما تصوره المذهبي وغيره من المتأخرين من كون الوصف بالحسن درجة من درجات صحة

الحديث الحسن بين الحد والحجية

الحديث ، وليس هذا بصحيح كما ستري ، ولذا فإن الخطابي رحمه الله قال ما أراده ، ولكي نجزم بأنه أراد معني غير ذلك نحتاج لدليل من كلام الخطابي أيضاً ، والله الموفق .

قال ابن الصلاح في علوم الحديث :

كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل ، وليس فيما ذكره الترمذى والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح .

نقول : وربما دخل الضعيف في هذا أيضاً ، وهذا واضح لمن تأمل وعندئذ يدخل الضعيف في الحسن .

من هنا تظهر إشكالية تعريف الخطابي رحمه الله وهي :
- أنه لم يفصل الحسن عن غيره .

ونلاحظ أن هذا مشترك بين تعريف الترمذى والخطابي رحمهما الله ، وهذا نفهم منه ببساطة أن معناهما متقارب جداً إن لم يكن واحد .

وهذا لأن ما أنحصر داخل قيود التعريفين واحد ، فدل هذا علي أن قيود التعريفين معناهما واحد ، أو متقارب إلي حد كبير ، وإن اختلفت ألفاظهما بعض الشيء .

ثالثاً: تعريف ابن الجوزي رحمه الله :

قال : هو ما فيه ضعف محتمل ويجوز العمل به .
قال الذهبي :

وهذا أيضاً ليس مضبوطاً بضابط يتميز به الضعف المحتمل .

وذكره ابن الصلاح معناه في مقدمته ولم يعلق عليه . وهو كما قال الذهبي رحمه الله تعالى ، ليس مضبوطاً بما يميز هذا الضعف المحتمل من الضعف الذي لا يمكن احتمال له ، فهو هلامي إلي حد كبير يستحيل معه ضبط الحد الحقيقي .

فكان مشكلة هذا التعريف هي كونه :

- أولاً : جعل الأمر نسبيًا .

- ثانياً : لم يحدد معيار لهذا الضعف المحتمل .

- ثالثاً : لم يبين كيف يمكن الاحتجاج بحديث ضعفه محتمل وتحت أي قاعدة يندرج هذا ؟

الحديث الحسن بين الحد والحجة

ملاحظة هامة :

لاحظ أن النقد الموجه لهذا التعريف يختلف عن النقد الموجه لسابقه ، مما يدل علي التفاوت في المضمون بينهما ، وهذا واضح من المقارنة بين لفظ هذا التعريف وبين اللفظين السابقين ، فكأن هذا التعريف كان هو الخطوة الأولى في الجنوح بمفهوم الحديث الحسن إلي المفهوم الذي عليه جمهور المحدثين الآن ، فتنبه .

رابعاً : تعريف ابن الصلاح :

قال : إن الحسن قسمان :

أحدهما : ما لا يخلو سنده من مستور ، لم تتحقق أهليته ، غير أنه ليس مغفلاً ، ولا خطأً فيما يرويه ، ولا هو متهم بالكذب في الحديث ، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ، ولا سبب آخر مفسق ، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف ، بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر ، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله ، أو بما له من شاهد ، وهو ورود حديث آخر بنحوه ، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً ، وكلام الترمذي على هذا يتنزل !!!

والثاني : أن يكون راويه مشهور بالصدق والأمانة ، لكنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح ، لقصوره عنهم في الحفظ والإتقان ، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد تفرد منكرأ ، مع عدم الشذوذ والعلة ، وعلى هذا يتنزل كلام الخطابي !!!
قال الذهبي :

وهذا عليه مؤاخذات .

نقول : إن التعريفات السابقة اكتفينا بذكر بعض النقد الموجه لها مرجئين الكلام عنها تفصيلاً بطريق غير مباشرة إلى مبحث قادم بإذن الله تعالى ، وبيان هذا أن تحقيق معني كلمة الحسن عند المتقدمين رحمهم الله تعالى ورضي عنهم

الحديث الحسن بين الحد والحجية

، سيظهر بالقطع أن كل هذه التعريفات خاطئة ، باستثناء تعريف الترمذي والخطابي رحمهما الله تعالى .
أما تعريف ابن الصلاح فستكلم عنه هنا أيضاً نظراً لأهمية التعريف لأسباب :

أولاً :

أنه أول من قسم الحسن إلى حسن لذاته وحسن لغيره (بصرف النظر عن صحة هذا التقسيم) .

ثانياً :

أن فترة ما قبل تعريف ابن الصلاح كان هذا المعنى مبهماً غامضاً ، كل يحاول فك أسراره وغموضه .
وأول من أرسى له قواعد شبه ثابتة هو ابن الصلاح رحمه الله ، ولا أقول ثابتة للنقاط التالية :

أ - كلام الترمذي والخطابي رحمهما الله يتنزل على قسم واحد يسمى الحسن كما صرحا بذلك ، والترمذي سواء كان أول من حده أو أول من دونه فهو أعلم بمراده من ابن الصلاح وغيره .

وإذا سلمنا بكلام ابن الصلاح في كون القسم الأول يتنزل على تعريف الترمذي (وهو الحسن لغيره) ، فإن تعريف الخطابي يمكن حمله على هذا أيضاً ، فلا داعي للقول بأنهما نوعان .

ب - قول الخطابي رحمه الله : (ما عرف مخرجه واشتهر رجاله أي عرف مصدره الذي يرويه وذلك بأن يكون روي عنه من غير وجه ورجال هذه الأوجه مشهورون أي غير متهمون) يعني بوضوح قول الترمذي (ليس في إسناده من يتهم بالكذب ويروي من غير وجه) ، وسيتضح في المباحث القادمة بإذن الله .

ج - الترمذي رحمه الله لم يتكلم عن مستور ولا مغفل ولا كثير الخطأ ، ولا عن سبب مفسق ، على العكس يدخل في تعريفه الثقات وهذا واضح من قوله : لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ، وكذا بالمفهوم الكذاب ، ومن أشبه حديثه

الحديث الحسن بين الحد والحجية

حديث الكذاب والمتهم بالكذب ، فشمّل الباقي أي الثقة الثبت والثقة والذي خف ضبطه والضعيف .

د - الترمذي رحمه الله لم يذكر أبداً كلمة يعترض به في تعريفه ولا في غيره فيما أعلم ، ولا ذكر شواهد ولا متابعات يقوي بعضها بعضاً وعلي هذا فإن هذا القول هو مجرد دعوي مبنية علي فهم رجل من علماء المسلمين يصيب ويخطئ ، فلا يصح أن يصبح فهمه دليلاً في المسألة ، بل إثبات هذا الفهم يحتاج إلي أدلة .

هـ - لم يشترط الترمذي رحمه الله السلامة من العلة ولا الخطابي وهذا له تفسير قادم إن شاء الله ، بينما اشترطه ابن الصلاح في تعريفه وهذا من الأدلة علي تباين المقاصد ، لأن الترمذي وغيره أطلقوا الحسن علي أحاديث معلولة وهي عند ابن الصلاح لا يحتج بها لأن من شرطه في الحسن ألا يكون معلولاً .

و - كون الترمذي رحمه الله أول من حد الحسن أو أول من دونه فهذا بالقطع يعني أن قولنا في نقد تعريفه : لم يفصل بينهما أقرب للخطأ .

خاصة وأنه رحمه الله وكذا الخطابي لم يقولوا أن الحسن غير الصحيح ، بل في جامع الترمذي مئات المواضع يصف الحديث بالصحة والحسن .

فمن الذي قال أن الترمذي أو الخطابي أرادا أن يفصلا ما يسمى بالحسن عن الصحيح ، بل العجيب أيضاً أن تعريف الترمذي يدخل فيه الصحيح بلا ريب ، وكذا الخطابي وسيأتي تفصيلاً إن شاء الله .

ولكي نجزم أنهما أرادا فصل ما يسمى بالحسن عن الصحيح فلا بد من وجود دليل علي ذلك من كلامهم أيضاً ولا يكون ذلك بمجرد الظنون والوجهات الشخصية .

ز - بالنسبة للتعريف الثاني الذي قال ابن الصلاح رحمه الله أنه يتنزل على كلام الخطابي فسيتضح قريباً مواضع نقده إن شاء الله تعالى ، ويكفي أن نسأل من يقول هذا القول :

الحديث الحسن بين الحد والحجية

كيف نزل هذا الراوي عن درجة رواية الصحيح ؟؟ ، وهذا سيظهر في مبحث : كيف توثق الرواة وتضعف ، وسيظهر جلياً أن هذا الراوي الذي نزل عن درجة رجال الصحيح لابد أن يكون تفردته إما شاذاً أو منكراً ، لا يمكن غير هذا .

ح - ابن الصلاح ليس له سلف في هذا القول فيما أعلم ، أعنى قوله أن الحسن قسمان : حسن لذاته وحسن لغيره . فهذا الذي اله ابن الصلاح مبني علي استقراره ، وكل قول بُني علي الاستقرار وليس علي دليل واضح فهو قابل للقبول والرد والمعارضة باستقراء غيره .

ومما سبق يتضح لنا أن مسألة الحسن وأقسامه إن كان له أقسام مسألة مضطربة ظلت حتى عصر ابن الصلاح لا قاعدة لها ولا منهجية علمية ، بل مجرد اجتهادات فردية من هنا وهناك لفهم كلام الترمذي والخطابي والبخاري وأحمد وعلي بن المديني وأبو حاتم وإضرابهم رحمهم الله تعالى . والأصل في هذه المسألة هو تعريف الترمذي والخطابي ، وأقوال شيوخ الترمذي وطبقتهم وطبقة شيوخهم كذلك ، وكل ما يستطيعه متأخر هو إعمال ذهنه لمحاولة فهم اصطلاحاتهم وإنزالها علي موضعها .

أما أن يكون فهم المتأخر نقد موجه للمتقدمين خاصة وأن الترمذي والخطابي النقد الموجه لهما واحد ، والبخاري يطلق الحسن علي الصحيح أيضاً ، فهذا في قبوله من المتأخر نظر عندي والله الموفق .

وكذا بعد ابن الصلاح (643 هـ) فإن الأمر لم يستقر . وحتى وقتنا الحالي فإنك لا تستطيع أن تظفر بتعريف يشفي الصدر في مسألة الحسن .

ونعود ونذكر بأن للصحيح حدٌ ثابتٌ منذ القدم لا يتغير ، نعم من الممكن أن نختلف في إدخال حديث أو إخراجه من قيود تعريف الصحيح تبعاً لاجتهاد كل مجتهد .

ولكن يبقى التعريف بقيوده صلباً غير قابل للنقد . بخلاف الحسن فليس له ماهية محددة حتي وقتنا هذا .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

أي لا يوجد له حد حقيقي متعارف عليه بين أهل العلم
بالحديث .

ومع ذلك فهو في موضع الاحتجاج عند جماهير أهل العلم
من المحدثين والفقهاء والأصوليين والمفسرين !!!
فتأمل .

ولنرجع إلى الذهبي .

خامساً : أقوال الذهبي رحمه الله :

قال رحمه الله : فأقول :

الحسن ما ارتقي عن درجة الضعيف ولم يبلغ درجة
الصحة .

وإن شئت قلت :

الحسن ما سلم من ضعف الرواة فهو حينئذ داخل في
قسم الصحيح .

وحينئذ يكون الصحيح مراتب كما قدمناه والحسن ذو رتبة
دون تلك المراتب ، فجاء الحسن مثلاً في آخر مراتب الصحيح

ثم يقول رحمه الله :

ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث
الحسان فيها فأننا على إياس من ذلك ، (ت 748) .

رحم الله الذهبي ، قد عبر بسطوره هذه عن الحقيقة ،
انظر إلى قوله : (ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل
الأحاديث الحسان فيها فأننا على إياس من ذلك) ،

فحتى ذلك لوقت لم يكن فعلاً للحسن قاعدة يندرج تحتها
!!!

على عكس الصحيح مثلاً فتعريفه يدخل فيه كل الصحيح ،
ويخرج منه كل ما ليس بصحيح فتأمل .

وهذا معناه أن بعض ما يطلق عليه الحسن يدخل في
الصحيح ، وبعضه يدخل في الضعيف ، وهكذا ...

الحديث الحسن بين الحد والحجية

وهذا حق بناء علي فعل الراسخين من المتقدمين
وتعريف الترمذي والخطابي رحمهما الله .

سادساً: تعريف الحافظ ابن حجر :
قال الحافظ في النخبة بعد أن ذكر تعريف الصحيح :
فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته .
قال صاحب توضيح الأفكار :
التعريف غير منضبط أيضاً ، فإن خفة الضبط أمر مجهول

وتعريف الحافظ عندنا منتقد بأمور :
أ - أن قوله فإن خف الضبط : هذا ليس مضبوطاً بضابط
تتميز به خفة الضبط من عدمه .
ب - أن القول بأن فلاناً خف ضبطه جرح فيه ، وقدح في
حفظه فكيف يؤخذ ما تفرد به ليوضع في مقام الاحتجاج ؟؟
ج - كيف يحكم علي الراوي بأنه خف ضبطه ؟؟ ، فهذا
يخالف أن نضع ما تفرد في مقام الاحتجاج ؟
د - قوله : فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته ، يعني مع
توافر بقية شروط الصحيح ، ومنها السلامة من العلة ، وهذا
مخالف لما عليه أهل الحديث من المتقدمين ، كالبخاري ،
وأبو حاتم ، والترمذي ، والداراقطني ، وغيرهم رحمهم الله
من عدم اشتراط السلامة من العلة لإطلاق الوصف بالحسن
، وسيأتي وصفهم للأحاديث المعلولة بأنها حسان .
وأخيراً فهذه هي التعريفات التي وقفنا عليها من كتب
الاصطلاح التي بين أيدينا ذكرناها مع بعض الكلام اليسير عنها
ولم نمهل منها شيئاً قدر الاستطاعة .
إلا ما قيل في مسألة حسن المعنى إذا لا حاجة لها هنا
والله المستعان .
فإذا تأملنا هذه التعريفات لوجدنا أننا لم نصل إلى الآن
إلى ما يشفي الصدور .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

وأن الصحيح مثلاً مستقر ثابت معلوم الحد بعكس الحسن فهو ليس مستقر ولا معلوم الحد ونستطيع أن نقول وبصراحة : أن الحديث الحسن ليس له حتى الآن حد حقيقي على أسس علمية ثابتة .

يقول الذهبي رحمه الله :

وهذا حق ، فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يرقيه إلي رتبة الصحيح ، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما ، إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما ، ولو انفك لصح باتفاق .

فتأمل قوله رحمه الله : إن الحسن لا ينفك عن ضعف ما

!!!

أي مهما بلغت درجته سواء في أعلي درجات الحسن ، أو أدناها ، ففيه شيء من ضعف ، وإلا كان من قسم الصحيح .
انتهي كلامه رحمه الله فتأمله ، وهذا متيقن بديهي !!!

ملاحظة هامة :

كتاب المحدث الفاصل للراما هر مزي ، وكذا كتاب الكفاية للخطيب ، وكتاب معرفة علوم الحديث للحاكم ، كلها لم تتعرض لذكر نوع من الحديث يسمى الحديث الحسن كقسم من أقسام صحة الحديث ، فتفكر.

الحديث الحسن بين الحد والحجية

المبحث الثاني : كيف تضعف الرواة وتوثق؟؟

الحديث الحسن بين الحد والحجة

هذا المبحث العظيم من أهم مباحث علم الحديث ، لأنه يبنى عليه علم الجرح والتعديل ، والتوثيق والضعيف ، وعلل الحديث .

وهذا العلم الشريف لا تستطيع فصل جزئياته أو علومه عن بعضها البعض ، فهي متداخلة إلي درجة التواصل والتلاحم في بعض الأحيان !!

ولقد ظن بعض الناس الذي يقدسون أقوال الرجال ولا يجاوزونها ، ولا يبحثون عن الأدلة التي تؤيد كل قول ، أن أتباع أحمد والبخاري وأبي زرعة مثلاً في توثيق رجل أو تضعيفه ، هو اتباع لأقوال هؤلاء العلماء الأفذاذ من غير دليل .

فقالوا لنا : ترفضون أقوال الفقهاء الكبار وأصحاب المذاهب المشهورة المتبوعة إن لم يكن عليها دليل ؟

وأنتم تتركون الرجل لمجرد قول أبي حاتم : لا يحتج به !!

وتحتجون بحديث آخر لمجرد قول سفيان : ثقة ثقة !!
وتجعلون حديث رجل ثالث للشواهد والمتابعات لمجرد

قول أحمد : تعرف من حديثه وتنكر .

أليس هذا اتباعاً بغير دليل ؟؟!

نقول لهم : لا قطعاً ، ليس الأمر كما تظنون ، فما من كلمة تضعيف أو توثيق أطلقها رجل من هؤلاء الجهابذة الأفذاذ إلا ولها أدلة تحكم المسألة وتبين القول الفصل فيها .

نعم قد يحدث خلاف بين هؤلاء الجبال في توثيق رجل أو تضعيفه ، لأنهم بشر يصيون ويخطئون ، وقد يعلم الواحد منهم ما لم يعلمه الآخر ، ولكن يبقى الحكم علي الرجل عند الرجوع إلي الأدلة واحداً .

فلا يمكن أن يكون حديث الرجل الواحد حجة وليس بحجة في نفس الوقت ، إلا لو كان الواقف هو القاعد ، والحار هو البارد !!

ومن أجل هذا البحث الهام ، ومن أجل أن توضع مسألة اتباع أهل الجرح والتعديل في نصابها الصحيح كتبنا هذا المبحث .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

ونعود ونؤكد على عظم أهميته ومكانته علي ضعف علمنا وقصر المبحث ، والله الهادي إلى سواء السبيل .

كيف توثق الرواة وتضعف ؟

كيف يقال على الرجل : متروك ؟

أو : لا يحتج بهذا الراوي ؟

أو : هذا الراوي ثقة ؟

هل الأمر بالرأي ؟

هل الأمر بالهوى ؟

هل الأمر بالمعرفة الشخصية والعلاقات الفردية ؟

هل الأمر بالنقل عن الشيوخ ؟

بالطبع الأمر غير ذلك

الأمر له طريقة علمية تجعل من تضعيف الرواة وتوثيقهم

عملية متوارثة عبر أجيال هذه الأمة التي اختصها الله سبحانه

بهذا العلم الشريف ، أمة محمد صلي الله عليه وسلم ،

وليست أمة : اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون

الله ، فطالب الحديث إن علم طريقة الكلام في الرواة وكيف

هي فله أن يتكلم في الرواة ولو بعد ألف عام !!!

ولكن هذا لا يعنى أن المتأخر يستطيع مخالفة المتقدمين

علي الدوام ، فهذا ليس مقبولاً منه .

لأنهم في الأصل أهل العلم والحفظ والإتقان .

وما وصل إليه من مكانة في العلم إنما وصل إليها بفضل

جهودهم وحفظهم وتدوينهم .

وإذا أخطأ واحد منهم أو عدة - أعني من المتقدمين -

فلا بد أن تجد في أقوال الباقيين نقده ورده إلي الصواب .

ولا يعقل مثلاً أن يعل أحمد وعلي بن المديني والبخاري

ومسلم وأبو حاتم حديثاً ويقولوا : ليس يثبت ، فيرد عليهم

بعد أكثر من ألف عام عالم من علماء الأمة ويقول : بل يثبت

!!!

وليس من العقل أو الحكمة أن يترك طالب الحق إعلال

المتقدمين لحديث من الأحاديث ، ويقول صححه فلان في

الحديث الحسن بين الحد والحجية

كتاب كذا أو كتاب كذا ، فلولا هؤلاء لما كان لفلان هذا وجود ولا إسم ولا ذكر ،

والواحد منهم في العلم يزن مليء الأرض من أي فلان تتخيله ، أو تعرف اسمه ، ولو كانت كتبه تملأ مكتبات الدنيا كلها ، بل لو كانت تملأ مساحة الدنيا نفسها كلها .

فلا يمكن مثلاً أن يقارن عاقل بين الشيخ الألباني رحمه الله وبين ابن حجر العسقلاني ، فضلاً عن أبي حاتم وأبي زرعة الرازيان .

وكذا لا يمكن أن نقارن بين الشيخ الفاضل المحدث مقبل بن هادي رحمه الله تعالى وعفا عنه ورفع درجته ، لا يمكن أن نقارن بينه وبين الذهبي مثلاً ، فضلاً عن البخاري وأحمد وابن المدينة .

ولا أظن أن المهتمين بالعلم الشرعي يجهلون هذا ، فضلاً عن كل المشتغلين به .

أما كثير من أهل الديانة مع الجهل بالعلم الشرعي ، بل قل عامتهم ، فهم يقدمون تصحيح الشيخين مقبل أو الألباني رحمهما الله علي تضعيف أو تعليل الدارقطني مثلاً ، أو رد أحمد للحديث ، رحمهم الله جميعاً .

وقد قال الحاكم رحمه الله ما معناه وهو يتحدث عن الصحيحين :

إذا رأيت حديثاً ظاهره الصحة ولم يخرجاه ، فابحث له عن علة ، وهذا أظنه قاله في كتابه معرفة علوم الحديث فيما أذكر .

فإن قيل : إن الحاكم نفسه استدرك علي البخاري ومسلم آلاف الأحاديث في كتابه الموسوم بالمستدرك .

قلنا : كل مشتغل بالحديث يعلم أن الحاكم إنما بدأ في تصنيف المستدرك وهو في سن كبيرة ، وتواريخ إثبات السماعات لأجزاء المستدرك ثابتة علي صور المخطوطة ، وفي هذه السن كان قد طرأ عليه من التغير ما لا يخفي علي المنتسب للعلم ، لذا جاءت أحكامه علي الحديث متخبطة إلي

الحديث الحسن بين الحد والحجية

حد كبير ، أما المتون فلم يطرأ عليها هذا الخلل لكونه يملئ من أصوله التي كتبها حال يقظته وحفظه رحمه الله وعفا عنه

والشاهد من هذا أن الحاكم مع كونه قريب العهد من الشيخين إلا أنه يعلم مقدار التباين الشديد في العلم بينهما وبين كل من سيأتي بعدهما إلي يوم القيامة .
ومن ادعي خلاف ذلك فليذكر لنا محدثاً واحداً من بعد الشيخين يساويهما في المنزلة ، والعلم ، والحفظ ، بل يدنو منهما !!

واقراً هذه الفقرة من أجوبة فضيلة الشيخ حاتم بن عارف العوني حفظه الله من علماء الحديث في أرض الحرمين الشريفين :

س5- فضيلة الشيخ سؤالي يتعلق بقضية التفريق بين منهج المتقدمين والمتأخرين في التصحيح والتضعيف ، أرجو منكم البيان الشافي عن هذه القضية ، وهل هذا التفريق سائب ؟ ، (لاحظ أنه فرق بين المنهجين) .

ج : أمّا البيان الشافي فهو حري بمصنف كامل ، وهو ما قمت به بفضل الله ومنته ، من نحو ثلاث سنوات ، وإثماً أشرت طباعته ونشره استكمالاً لبعض الجوانب غير الأساسية المتعلقة بالموضوع ، فعسى أن يبسر الله تعالى نشره قريباً بإذنه عز وجل ،

لكنني سوف أذكر بعض الأمور التي تجلى وجه الحق في هذه المسألة :

أولاً : لا يتردد أحد ممن له علاقة بعلم الحديث أن أئمة النقد في القرن الثالث والرابع ، من أمثال ابن معين ، وابن المديني ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، وأبي حاتم ، وأبي زرعة ، وابن خزيمة ، والعقيلي ، وابن أبي حاتم ، وابن عدي ، وابن حبان ، والدارقطني ، وأمثالهم ، أنهم أعلم بمراتب كثيرة من المتأخرين ، من أمثال : الذهبي ، وابن حجر ، السخاوي ، والسيوطي ، فمن جاء

الحديث الحسن بين الحد والحجية

بعدهم ، (أقول : وهذا القول يتعدي بالقطع إلي المعاصرين في عصرنا هذا من أهل العلم) !!!
ثانياً : لا يشك أحد ممن له علاقة بعلم الحديث وبعلمائه وتراجمهم وأخبارهم أن أئمة الحديث ممن سبق ذكر أعيانهم أسلم الناس قلباً وفكراً من العلوم الدخيلة على العلوم الإسلامية التي أثرت فيها تأثيراً سيئاً ، كعلم المنطق ووليده علم الكلام ، وأنهم في هذا الأمر ليسوا كعامّة المتأخرين ممن تأثروا بتلك العلوم بطريق مباشر أو غير مباشر كما بينت ذلك في المنهج المقترح .

ثالثاً : لا يخفى على أحد أن علم الحديث كان خلال القرون الأولى حياً بين أهله ؛ لأنهم هم الذين سايروا مراحل نموه وتطوره ، وواجهوا الأخطار التي أحذقت به بما يدفعها ، وهم الذين وضعوا قواعده وأتموا بناءه ، حتى اكتمل ، وأنه بعد ذلك ابتداء في التناقص ، حتى وصل إلى درجة الغربة (كما صرح بذلك ابن الصلاح ت 643هـ) .

ولذلك غمضت على المتأخرين كثير من معالمه ، وخفيت عليهم معاني بعض مصطلحاته ، وصاروا يصرحون في مواطن كثيرة بلسان الحال والمقال ، أنهم مفتقرون إلى الاستقراء ، والدراسة ، لأقوال المتقدمين ومناهجهم ، لاستيضاح معالم علم الحديث ، ومعاني مصطلحاته ، التي كانت حية ، واضحة المعالم عند المتقدمين ، كما سبق بيانه .

ولذلك كنت قد وصفت المتقدمين في كتابي المنهج المقترح بـ أهل الإصطلاح ، ووصفت المتأخرين بأنهم ليسوا من أهل الإصطلاح ؛ لأنهم أعني المتأخرين مترجمون لمعاني مصطلحات المتقدمين ، ومستنبطون لمعالم علمهم : أصولاً وفروعاً ، وليس لهم دور آخر سوى ذلك ، إلا أن يحفظوا لنا الأوعية التي تركها المتقدمون وهي الكتب ، (تأمل لتعي الفرق بين المتقدم والمتأخر الذي منتهي علمه النظر في كلام المتقدم) .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

وبذلك يظهر لنا الفرق الكبير بين الفريقين ، إنه كالفرق بين : من كان من أهل الاحتجاج بلغته من العرب فهم أهل اللغة ، ومن جاء بعد انقراض هؤلاء ممن صنف كتب اللغة ، بل من جاء بعدهم بزمن ، بعد أن أفسد علم المنطق من علوم اللغة ما أفسده في العلوم الأخرى ، وبعد أن ضعف العلم باللغة كما ضعفت العلوم الأخرى !!!

(أقول : تأمل مصنفات أهل السنة في القرن السادس والسابع لتعلم كيف دخل عليهم علم الكلام والفلسفة) .
وإذا كان الأمر بالنسبة للمتقدمين والمتأخرين على ما سبق شرحه ، فهل يشك أحد أن هناك فرقاً بين المتقدمين والمتأخرين ؟!

إني لأسأل : إذا تكلم في علم من العلوم رجلان ، أحدهما : أعلم به ، يل هو من مبدعيه وواضعيه .
وثانيهما : أقل علماً به بمراتب ، يل قصارى شأنه أن يفهم كلام الأول ويستوضح منهجه ، أيهما سيكون أولى بمعرفة الحق في مسأله ؟؟ ، ومن منهما سيكون قوله أصوب وأسد ؟

وبصراحة أكثر : إذا صحَّح أحد المتأخرين حديثاً ، ألن يؤثر على تسديد حكمه أنه :

(1) أقل علماً من المتقدمين ،
(2) وأنه قد تأثر فكره وعقله بمناهج غريبة عن علم الحديث ،

(3) وأنه ما زال مفتقراً لفهم واستيضاح بعض معالم علم الحديث .. !!؟

وإذا قرر أحد المتأخرين قاعدة من قواعد نقد الحديث في القبول والرد ، أو أصل أصلاً في إنزال الرواة منازلهم جرحاً أو تعديلاً ، ثم وجدنا أن تلك القاعدة أو ذلك الأصل يخالف ولا يطابق التععيد الواضح أو المنهج اللائح من أقوال أو تصرفات الأئمة المتقدمين ، فمن سيتردد أن المرجع هم أهل الاصطلاح وبناء العلم وهم المتقدمون !!!؟

الحديث الحسن بين الحد والحجية

إنني - بحق - لا أعرف أحداً يخالف في ذلك ؛ لأنني لا أتصور طالب علم يخفى عليه ماخذة !!
أما قول من يقول : إن المتأخرين من علماء الحديث كالذهبي والعراقي وابن حجر والسخاوي والسيوطي أعرف الناس بمنهج المتقدمين في قواعد الحديث ، وأنهم نصرروا مذهبهم ، فإنني أقول :
أولاً : فإذا اختلف المتأخرون وما أكثر ما اختلفوا فيه : من تعريف الحديث الصحيح ... إلى المدبج ومعناه ، فما هو الحكم ؟ وإلى ماذا المرجع ؟ أو ليس هو تطبيقات المتقدمين وأحكامهم وأقوالهم ؟
أم أن هذا القائل لتلك المقالة يريد منا أن نقفل باب الاستقراء والدراسة والنظر في أقوال الأئمة المتقدمين !!!؟

ما أشبه الليلة بالبارحة !!
كنا - معشر أتباع الدليل - نذكر الأدلة لمقلدة المذاهب ، ونعجب بل نستنكر قول المقلدين المتعصبين : إن إمامنا أعرف بهذه الأدلة منكم ، وكل من خالف قول إمامنا : إما مؤول : أو منسوخ !! ، ثم أرى بعض أتباع الدليل يرجعون إلى مثل هذا القول !!! ، (أقول : بل قل عامتهم وليس بعضهم) .

فإن كان ذلك القائل لا يريد منا إقفال باب الاستقراء والدراسة لأقوال الأئمة المتقدمين ، بل هو مؤيد لهذا المنهج ، فما الذي يستنكره على دعاء هذا المنهج ؟! وأخشى ما أخشاه أنه بذلك يؤصل من حيث يشعر أو لم يشعر منهج التقليد الأعمى ، وينسف أصل السلفية العظيم ، وهو الرجوع إلى الدليل الصحيح ، وهذا ما نراه في بحوث ودراسات كثير من المعاصرين من المخالفين لنا في منهج دراسة علوم الحديث .

فأصبحنا ضحكة لأهل البدع : نجتهد في الفروع الفقهية ، ونقلد في علوم الحديث !! ونرضى أن نعد أخطاء العلماء

الحديث الحسن بين الحد والحجية

العقدية ، ونستشنع أن يخطأ أحد منهم في تفسير مصطلح من المصطلحات .

ثانياً : أضف إلى ذلك كله في الرد على تلك المقالة : أن المتأخرين الذين تصدوا إلى علم الحديث تأليفاً ، وبياناً لقواعده ، وشرحاً لمصطلحاته ، قد أخطئوا في بعض ما قرروه ، وهذا يعترف به المخالف قبل المؤلف .

وبجمع بعض تلك الأخطاء بعضها إلى بعض ، وبعد دراستها لمعرفة سبب وقوع ذلك العالم فيها ، ولمعرفة ما إذا كانت مجرد خطأ جزئي أم أنها خطأ منهجي ، تبين أن بعض تلك الأخطاء سببها خطأ منهجي ، أي في طريقة دراسة ذلك العالم لتلك المسائل ومنهجه في تناولها .

وهذا ما أثبتته بوضوح كامل في كتابي (المنهج المقترح) ، وبيّنت دواعيه التاريخية والعلمية والعقدية والفكرية ، واستدللت له بأدلة واقعية من أخطاء بعض العلماء .

وذلك الخطأ المنهجي في دراسة المصطلح لدى المتأخرين لم يتناول كل دراستهم ، ولذلك أصابوا في كثير من مباحث علم الحديث ، لما طبقوا المنهج الصواب ، الذي لا ندعوا - اليوم - إلا إليه .

كن ظهور ذلك المنهج الخطأ لدى بعض العلماء المتأخرين كان أثره واتساع دائرة تطبيقه تدريجياً ، إلى العصر الحديث . فكان (المنهج المقترح) أول كتاب يبين بجلاء أن خطأ المتأخرين في علوم الحديث ليس دائماً خطأ جزئياً كغيره من الأخطاء التي يمكن استدراكها بسهولة ، ولا يكون له خطورة على العلم ذاته .

بل إنَّ بعض تلك الأخطاء نتجت عن خطأ منهجي خطير ، قائم في وجهه السافر على مشاحة أهل الاصطلاح اصطلاحهم ، وعلى مناقضة أصحاب التعييدِ تعييدهم!! ، وكان المنهج المقترح بعد ذلك أول كتاب أيضاً يبين معالم المنهج الصحيح لفهم المصطلح ، بوضع خطوات واضحة له .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

وفي الختام : فإنني أنصح كل من فاته أجر وشرف السبق إلى إحياء منهج المتقدمين ، أن يبادر إلى مسابرة ركب هذا المنهج ، الذي يزداد أتباعه يوماً بعد يوم بحمد الله تعالى وفضله ، ولا تقعدن بك أخي حظوظ النفس من الحسد والكبر عن فضيلة الرجوع إلى الحق ، فهذا لن يزيدك إلا كمداً وغماً وإثماً بزيادة ظهور الحق وأهله ؛ فإن الحق يغلب ولا يغلب ، وإن بدت للباطل دولة ، فغلبة البرهان لا تكون إلا للحق في كل زمان .

انتهي كلام فضيلة الشيخ حاتم الشريف حفظه الله فتأمله .

وهذا الذي ذكره في الاختلاف في المنهجية بين المتقدمين والمتأخرين واضح جلي لكل من دارس كتبهم وخاض في بحر علومهم ، وتنتج عن هذه الأخطاء التي وقع فيها المتأخرون في فهمهم لمناهج وأصول واصطلاحات المتقدمين - نتج عن هذا الخطأ في الفهم من العلماء المتأخرين أخطاء تراكمية علي مر عصور طوال من رجال من كبار علماء الأمة ، هذه الأخطاء صار يُنظر إليها من قبل من تلاهم من طلاب العلم والذين أصبحوا من العلماء بعد ذلك علي أنها قواعد لهذا العلم الشريف وذلك بعد تدوينها في الكتب من عالم لآخر ومن جيل لآخر ، وعدم توجيه النقد لها من نقاد الحديث الذين كتبوا في هذه المسائل بعد ذلك ، ومن أقرب هذه الأمثلة كلام ابن الصلاح في تعريف الحديث الحسن وتقسيمه إلي شقين ، وكلام الذهبي رحمه الله في الموقظة علي قسم الحديث الحسن ، ومع اعترافه بأن هذا القسم ليس له ماهية محددة حتي لحظة كتابته لموقفته ، ومع كونه وجه نقداً لاذعاً لكل تعريف من هذه التعريفات أسقطه به ، إلا أنه يحتج به !!

الحديث الحسن بين الحد والحجة

وصارت مخالفة تلك القواعد المزعومة جريمة كبرى
وخيانة عظمى يرمى صاحبها بالبدعة وغيرها من الألفاظ التي
استحدثت خصيصاً لهذه المعركة الشرسة !!

نعم معركة مستمرة إلي قيام الساعة بين أتباع الدليل
وبين دعاة التقليد والخمول ، وهذه المعركة كانت في السابق
بين أهل الحديث من جهة وبين أصحاب المذاهب والتقليد
والرأي من جهة أخرى ، ولكن مع اقتراب الساعة انقلبت
الموازين ، وصارت المعركة بين أهل الحديث !!

فصار المنتسبون إلي الحديث ينكرون علي من يحاول
التحاكم إلي الدليل ، بل ويحاربونه ، ويتجاوزون خلافتهم
الحديثية والعقائدية ليتكتلوا ضد من يدعو إلي عدم التسليم
لأي قول إلا بعد معرفة دليل صاحبه ، وصاروا مقلدين داخل
مدرسة المحدثين التي يفترض فيها أنها لا تدعو إلي تقليد أحد
غير رسول الله صلي الله عليه وسلم !!!

فسلموا للحاكم رحمه الله استدرأكاته علي البخاري
ومسلم ،

وسلموا لابن حبان والعجلي وابن سعد رحمهم الله
توثيقهم للمجاهيل ،

وسلموا لإمام الحرمين والغزالي وغيرهم من أهل
الفلسفة والمنطق ما وضعوه من قواعد لهدم الإسلام ،

وسلموا لابن الصلاح تخطئه لمن دون وكتب تعريف
الحديث الحسن أول مرة ، وللخطابي من بعده ،

بل والأدهي والأمر أنهم سلموا للمتأخرين تصحيحهم
للكثير من الأحاديث التي صرح المتقدمون بأنها معلولة في
كتبهم !!

فإذا قلت لهم : قال البخاري في تاريخه الكبير : ولا نعلم
سماعاً لعبد الله بن معبد الزماني من أبي قتادة مثلاً ، ولم
يثبت لهذا الراوي سماعاً من شيخه أحداً من أهل العلم
بأحوال الرواة .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

قالوا لك : وهل الشيخ فلان لم يقرأ هذا القول قبل أن يصح الحديث ؟؟؟!!
والصواب أن هذا السؤال يجب أن يوجه لهذا الفلان ، وليس للذي ينقل قول البخاري رحمه الله تعالى .
فلا حول ولا قوة إلا بالله ، وإنا لله وإنا إليه راجعون .
ففي البخاري رحمه الله لعلمه سماع هذا الراوي من الصحابي الجليل رضي الله عنه لا يُرَدُّ إلا بإثبات قرين له في العلم ، أو بإسناد صحيح خالٍ من الشذوذ والعلّة يصرح فيه هذا الراوي بالسماع عن شيخه ربما يكون غاب عن البخاري رضي الله عنه .

نعود إلي الكلام في توثيق الرواة وتضعيفهم ، كيف يكون هذا ؟!!

الأمر كما قال شيخ العلل العالم بها ، وشيخ الإمام البخاري رحمهما الله تعالى ، علي بن المديني ، قال : الباب إذا لم تجمع طرقه لم تتبين عله .

فيا لها من مقولة عظيمة لمن عقلها ووعاها !!
فنقول : وكذا الراوي محل البحث إذا لم يجمع كل حديثه لم يتبين لنا هل هذا الراوي ثقة أم ضعيف .
وسنضرب رايًا كمثال لهذا الأمر ، ليظهر جلياً واضحاً بلا شبهات بإذن الله تعالى .

ونذكر طرفاً من أحاديثه التي أخذت عليه من قبل جهابذة النقد وبعض الأقوال فيه ليظهر الربط بينهما ، ويظهر كيف بني هؤلاء النقاد قولهم في هذا الراوي ، وما الرابط بين دراسة حديث الراوي ، وبين الحكم عليه جرحاً وتعديلاً ، والله المستعان .

والراوي الذي اخترناه ليكون مثلاً في بحثنا هذا هو عبد الرزاق بن همام الصنعاني .

والرازيان ، أعني أبا حاتم وأبا زرعة ، هما اللذان سنربط نقدهما لأحاديثه بقولهما فيه جرحاً وتعديلاً :

الحديث الحسن بين الحد والحجة

- قال ابن أبي حاتم في العلل حديث 53 :
سمعت أبي يذكر حديث عبد الرزاق عن معمر عن
الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه أشار في الصلاة
بإصبعه .

قال أبي : اختصر عبد الرزاق هذه الكلمة من حديث
النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر الحديث
قال أبي : أخطأ عبد الرزاق في اختصاره هذه الكلمة ،
لأنه اختصر هذه الكلمة وأدخلها في باب من كان يشير
بإصبعه في التشهد ، وليس كذاك هو .
قلت لأبي : فإشارة النبي صلى الله عليه وسلم في
الصلاة ؟

فقال : أما في حديث شعيب عن الزهري لا يدل عن
شيء من هذا .
فهذا دليل على أن عبد الرزاق وهم في هذا الحديث لأن
الحديث فيه فأشار بيده وليس فيه بإصبعه .
وأبو حاتم رحمه الله حافظ ضبط هذا الوهم ، وعده علي
عبد الرزاق .

كيف ضبط أبو حاتم هذا الوهم ؟
جمع روايات أصحاب الزهري عن الزهري رحمهم الله
جميعاً ، وقارن هذه الروايات سنداً وممتناً ، فظهر له أن هذا
اللفظ تفرد به عبد الرزاق عن معمر من بين أصحاب الزهري
، ومن بين الرواة عن معمر ، فحكم أن الخطأ من قبل عبد
الرزاق وعده هذا الخطأ عليه ، ولأن لفظ الحديث مشهور
ومعروف المعني ، فقد أحال خطأ عبد الرزاق المعني إلي
معني آخر .

ولاحظ إجابة أبي حاتم عندما سأله عبد الرحمان عن
الإشارة في الصلاة في هذا الحديث ، قال : أما في حديث
شعيب عن الزهري لا يدل عن شيء من هذا ، وهذا يبين
بوضوح كيف يحكم أهل الجرح والتعديل والعلل في الرواة

الحديث الحسن بين الحد والحجة

وفي الأحاديث ، لأن شعيب من أثبت الناس في الزهري إن لم يكن أثبتهم .

- علل ابن أبي حاتم حديث 1460 :

قال ابن أبي حاتم رحمه الله : وسمعتة يقول : روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلي الله عليه وسلم أنه رأى على عمر ثوبا غسلاً أو جديداً فقال : عشت حميداً . . . الحديث .

قال أبي : هذا حديث ليس له أصل من حديث الزهري !! ، (أي بهذه الكيفية مسنداً مرفوعاً عن النبي صلي الله عليه وسلم) .

قال أبي : ولم يرض عبد الرزاق حتى أتبع هذا بشيء أنكر من هذا فقال : حدثنا الثوري عن عاصم بن عبيد الله عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلي الله عليه وسلم مثله . وليس لشيء من هذين أصل .

قال أبي : وإنما هو معمر عن الزهري مرسل أن النبي صلي الله عليه وسلم .

فهذا وهم آخر لعبد الرزاق !!

لكنه أكبر وأشد والحاصل أن هذا الحديث يروى عن الزهري عن النبي صلي الله عليه وسلم بلا واسطة أي مرسل ، كيف علم أبو حاتم بهذا ؟

جمع روايات ثقات أصحاب الزهري عن الزهري رحمهم الله ، فوجدتهم كلهم يروونه عن الزهري مرسل ، فعلم أن المخالفة من عبد الرزاق وليست من معمر لكثرة أوهامه التي جمعها أبو حاتم ، وتأكد عنده أن الحمل في هذا علي عبد الرزاق لما أتى بمتابعة عن سفيان الثوري لهذا الحديث ، والثوري حافظ كبير راسخ في العلم لا يستطيع حصر من أخذ عنه العلم إلا بصعوبة ، والرواة الأثبات عنه كثيرون وعلي رأسهم عبد الله بن المبارك رحمه الله ، وكل هؤلاء لم يرووا

الحديث الحسن بين الحد والحجية

مثل هذا عن سفيان ، وتفرد به عبد المرزاق بن همام وحده عن الثوري رحمه الله ، وتفرده هنا علة .

وهذا دليل علي أنه أخطأ في روايته هاتين :
أ - فوصله عبد المرزاق مرة والمتم في الجادة ، أي أن وهمه هنا هو وصل مرسل .

ب - ثم ركب سنداً آخر على نفس المتن من غير عمد ، فجاء بمتابع للزهري رحمه الله وهو عاصم بن عبيد الله ، وهذا وهم فاحش جداً .

وهنا أصبح للحديث طريقين : الأول مرسل ، والثاني متصل .

وبالتأكيد سنجد من يرقبها بتعدد الطرق !! إلى أين ؟ لا ندري .

وأبو حاتم حافظ عد هذا الوهم علي عبد الرزاق ، وهذه الأوهام التي يجمعها أبو حاتم الرازي هي التي ستحدد قوله في عبد الرزاق جرحاً وتعديلاً ، والحاصل أن كم الأخطاء ونوعيتها والتي سيكتشفها أبو حاتم في روايات عبد الرزاق ستكون هي الفيصل في كون حديثه يحتج به ، أو يكتب ، أو لا يكتب ابتداءً .

ولمزيد بيان لهذا المثال نقول :

هذا الحديث له عند أبي حاتم ثلاث أوجه :

الوجه الأول :

وهو رواية عامة أصحاب الزهري عنه ، ومنهم معمر ، كلهم يروونه عن الزهري عن النبي عليه السلام مرسل ، وهذا هو الوجه الأول .

أما الوجه الثاني :

فهو من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي عليه السلام .

والوجه الثالث :

الحديث الحسن بين الحد والحجة

من رواية عبد الرزاق أيضاً قال : حدثنا الثوري عن عاصم بن عبيد الله عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله .

وهذه الأسانيد عند المتأخرين ترقى الحديث لدرجة الصحة بدون أدنى شك ، خاصة الذين يقولون أن من أخرج له البخاري ومسلم في الصحيح فقد جاز القنطرة !!

فالوجه الأول مرسل ، لكنه يتقوى برواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر ، ثم أن عاصم تابع الزهري من رواية الثوري ، فبالجملة يكون الحديث صحيحاً وفي أقل الأحوال حسناً !!!

أليست هذه هي طريقة أصحاب السلاسل في التصحيح !!!؟

السؤال الآن : لماذا لم يقوم أبو حاتم بتقوية هذه الأوجه ببعضها كما يفعل عباقرة المتأخرين ويرقى الحديث ؟؟ خاصة وأنه ليس فيها من يتهم بكذب ؟ ، أو يكون مطعوناً في عدالته ؟

الإجابة ببسر شديد : لأن هذه الطرق لا وجود لها في الواقع ، لم تُروى أبداً ، إنما المكان الوحيد الذي رُويت فيه هذه الروايات هو عقل عبد الرزاق بن همام نفسه !! وأكبر دليل علي هذا أن كل أصحاب الزهري لما رووا هذا الحديث رووه مرسلًا ،

أي الزهري عن النبي عليه السلام ، ليس فيه سالم رحمه الله ولا ابن عمر رضي الله عنه .

وكذا ابن المبارك وغيره من أصحاب الثوري الكبار الحفاظ لم يرووا مثل هذا عن الثوري رحمهم الله تعالى .

فهذه الروايات الموصولة ليس لها وجود إلا في عقل من رواها ، فلا تُقوى شيئاً ، ولا تُعل شيئاً ، بل كل رواية صحيحة تضعفها وتعلها ، فتدبر هذا المثال .

وكلما زادت هذه الطرق أو زادت الأوجه (سيتضح الفرق بين الطريق والوجه في مبحث قادم) من رواية من خف

الحديث الحسن بين الحد والحجية

ضبطهم أو من رواية الضعفاء كانت هذه علة تزيد الحديث ضعفاً علي ضعف ، ووهناً علي وهن ، وذلك لكثرة الشيوخ الثقات الذين من المفترض أنهم قاموا برواية هذا الحديث ، مع تفرد من خف ضبطه أو الضعيف عنهم من دون الثقات الذين يروون عنهم فتنبه .

ولاحظ أن كلاً من الطريقتين لا وجود له في الحقيقة ، بل كلاهما ليس له وجود إلا في عقل عبد الرزاق نفسه ، فتأمل . والوجه الوحيد الذي له وجود فعلاً هو ما رواه الثقات من أصحاب الزهري عنه رحمهم الله تعالى ورضي عنهم ، أما ما رواه عبد الرزاق فهم خيال في عقله ، نسجه ، ورواه من غير عمد ، علي سبيل الوهم والخطأ .

فكيف تقوي رواية مرسله بشيء لا وجود له في الواقع !!!??

- علل ابن أبي حاتم حديث 1520 :

قال ابن أبي حاتم رحمه الله : وسمعتة يقول روى عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر عن النبي صلي الله عليه وسلم : كلوا الزيت وائتدموا به . حدث به مرة عن زيد بن أسلم ، عن أبيه : أن النبي صلي الله عليه وسلم .

هكذا رواه دهرأ .

ثم قال بعد : زيد بن أسلم عن أبيه أحسبه عن عمر عن النبي صلي الله عليه وسلم .

ثم لم يمت حتى جعله عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر عن النبي صلي الله عليه وسلم بلا شك .

نقول :

أي أنه رواه مرة مرسلأ من غير أن يذكر عمر رضي الله عنه ،

ثم شك في الرواية ، فرواه بالشك فقال : أحسبه عن عمر ،

ثم جزم فرواه موصولأ .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

وهذا وهم ناتج من سوء الحفظ ، وسؤ الحفظ هنا مر بثلاث مراحل .

كيف ضبطه أبو حاتم ؟

روي عن عبد الرزاق من أوجه مرسلاً ، وروي عنه من أوجه أخرى بالشك ، وروي من أوجه عنه متصل أيضاً ، وأبو حاتم قد علم عنه سوء الحفظ من جمعه لأحاديثه .

وهذا وهم ثالث عده أبو حاتم علي عبد الرزاق .
ولاحظ أيضاً أن هذه الروايات التي أخطأ فيها عبد الرزاق ليس لها وجود ، أي أنها لم تروي أبداً بل هي في عقله فقط .

- علل ابن أبي حاتم حديث رقم 1627 :

قال رحمه الله : سألت أبي عن حديث رواه أبو عقيل بن حاجب عن عبد الرزاق عن سعيد بن قمازين عن عثمان بن أبي سليمان عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم عن عبد الله بن حبشي قال : سمعت رسول الله صلي الله عليه وسلم يقول : لا تطرقوا الطير في أوكارها فإن الليل أمان لها .

قال أبي : يقال إن هذا الحديث مما أدخل على عبد الرزاق ، وهو حديث موضوع .

فهنا ساء حفظه جداً ، ويقال أن حفظه ساء بهذه الدرجة لما كبر وعمي ، وليس معنى هذا أن كل هذه الأخطاء هكذا ، بل الكثير منها قبل كبره في السن يقيناً .

وهذا رابع عندما كبر عبد الرزاق وساء حفظه جداً ، أيضاً ضبطه أبو حاتم رحمه الله تعالى .

- علل ابن أبي حاتم حديث 1794 :

قال رحمه الله : سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبد الرزاق عن معمر عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله

الحديث الحسن بين الحد والحجة

عن النبي صلي الله عليه وسلم : كيف لي أن أعلم إذا أحسنت أني أحسنت . . . وذكر الحديث .
قالا :

هذا خطأ رواه حماد بن شعيب عن منصور عن جامع بن شداد عن الحسن بن مسلم عن النبي صلي الله عليه وسلم مرسل وهو الصحيح .

أي أن عبد الرزاق :

أ - وصل الحديث المرسل .

ب - سلك الجادة وأبدل راويين بآخرين .

وهذا أيضاً وهم فاحش .

وتأمل أن الحديث هكذا له متابعة ، فالبطبع يرتقي !!!
وتذكر دائماً أن هذا الوجه الذي رواه عبد الرزاق لا وجود له في الحقيقة ، وإنما وجوده في عقل عبد الرزاق ليس إلا ، أي أن أبا وائل لم يرو هذا الحديث طرفة عين ، لأنه وبوضوح لم يسمعه أبداً من ابن مسعود رضي الله عنه !!

وإنما إدخال اسم أبي وائل في هذه الرواية هو خطأ من عبد الرزاق ليس أكثر ، بدليل أن أحداً من الثقات الحفاظ الأثبات لم يتابع علي هذا ، بل إن الثقات لما رووا هذا الحديث رووه عن الحسن بن مسلم رحمهم الله تعالى جميعاً .

وكل هذا مجرد وهم من عبد الرزاق ، صنعه عقله ، ونطقه بلسانه ، وهذا عند كل عاقل لا يجعل له وجوداً .

أما من يقوي هذا بذاك فهو يرسم بالرمال علي الماء .

وهذا وهم ضبطه أبو حاتم أيضاً وأبو زرعة .

كيف ضبطه أبو حاتم رحمه الله ؟

أبو حاتم حافظ كبير ، والمعروف عنده أن الحديث عن منصور عن جامع بن شداد ، وكذا رواه أبو معاوية عن الأعمش عن جامع بن شداد ، وأبو معاوية من أثبت الناس في الأعمش إن لم يكن أثبتهم ، فالحديث حديث جامع بن شداد وليس حديث أبي وائل شقيق ، وإنما سلك عبد الرزاق الجادة لسوء حفظه .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

- علل ابن أبي حاتم حديث 2415 :
قال رحمه الله : سألت أبا زرعة عن حديث رواه عبد
الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي
صلي الله عليه وسلم في النهي عن الأكل بالشمال .
فقال : هذا خطأ .

قلت : قد تابع معمرًا في هذا الحديث عبد الرحمن بن
إسحاق عن الزهري ؟

فقال أبو زرعة : الناس يقولون عن الزهري عن أبي بكر
بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر وهذا الصحيح .
قوله : الناس يروونه أي أصحاب الزهري رحمهم الله ،
وهذا يبين أنه لولا أن ثقات أصحاب الزهري رحمهم الله رووه
عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر
لما استطاع أبو زرعة أن يعرف أن عبد الرزاق أخطأ في هذا
الحديث وأنه سلك الجادة المشهورة .

وهذا خطأ آخر من عبد الرزاق أبدل راوٍ بآخر ، وضبطه أبو
زرعة الرازي الحافظ الكبير .

وله في ذلك سلف وهو عبد الرحمن بن إسحاق !!!
والظن أنه أي عبد الرزاق سمعه من معمر على الصواب
ثم لسوء حفظه اختلفت عليه رواية عبد الرحمن بن إسحاق
فروى مثلها عن معمر وربما العكس .

وهذا فيه دلالة على أن الاثنين يتفقان على رواية وتكون
خطأ ، أي أن اتفاقهما لا يثبت أن لها أصلاً كما يظن بعض
المشتغلين بكتب المصطلح !!!

ولا حظ أن الحكم علي الروائتين بأنهما وهم يعني أن
كلتاهما لا وجود لها في الحقيقة ، بل وجودهما فقط في
عقول من رواهما ، فتقوية واحدة منهما بالأخري عمل لا يقبله
عقل سليم يتحري الحق الذي أوحاه جبريل إلي نبينا محمد
عليهما السلام .

- علل ابن أبي حاتم حديث 2470 :

الحديث الحسن بين الحد والحجية

قال رحمه الله : سألت أبي عن حديث رواه عبد الرزاق عن معمر عن سعيد بن عبد الرحمن الجحشي عن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن السائب بن يزيد قال : كان عمر يمر علينا نصف النهار أو قبيله فيقول : قوموا فقبلوا فما يقبل الشيطان .

قال أبي : ليس فيه ابن حزم من رواية ابن المبارك . أي أنه يقول : إن عبد الله بن المبارك رحمه الله رواه عن معمر عن سعيد عن السائب رضي الله عنه مرسلًا ، وابن المبارك أثبت من عبد الرزاق بكثير ، فكأن أبو حاتم يقول أن عبد الله بن المبارك رواه مرسلًا ولم يذكر فيه أبا بكر بن عمرو بن حزم فيكون فيه إرسال ، فوصله عبد الرزاق ، ولكن الرواية الصحيحة هي رواية ابن المبارك رحمه الله . فحكم أبو حاتم لرواية عبد الله بن المبارك ، لأنه أثبت من عبد الرزاق وأوثق بكثير .

فهذا خطأ آخر من عبد الرزاق وهو وصل مرسل بزيادة رجل في السند ، وعده أبو حاتم علي عبد الرزاق . والذي سيقوي الرواية المرسل بالمتصلة ويقول أن هذا يدل علي أن لها أصلاً يحاول أن يجعل الروح تدب في ميت مات منذ إتنني عشرة قرناً من الزمان ، فهذه الرواية المكان الوحيد الذي رويت فيه هو عقل عبد الرزاق . والشيخ الوحيد الذي رواها هو عقل عبد الرزاق .

- سؤالات البرذعي لأبي زرعة 2/450 :

قال البرذعي : قال : أبو زرعة ذاکرت أحمد بن حنبل عن إبراهيم بن موسى عنه (عبد الرزاق) عن أبي معشر عن الربيع بن أنس الحديث .

فقال أحمد : هو حدثنا به (أي عبد الرزاق وكان شيخه) عن أبي جعفر (أي ليس عن أبي معشر) وذهب إلى أن إبراهيم أخطأ فيه (يعني أحمد رحمه الله بإبراهيم : إبراهيم

الحديث الحسن بين الحد والحجية

بن موسى شيخ أبي زرعة) لأن أبا معشر لم يسمع من الربيع بن أنس ، وهذا خطأ فاحش .

قلت لأحمد : فحدثنا عنه (أي عن عبد الرزاق) حماد بن زاذان القطان عن أبي معشر ، فرأيت أحمد قد احمرت وجنتاه واغتم ، وذلك أنه كان يعظم أبا زياد القطان وكان يعرفه وكان رفيقه في طلب الحديث .

ومعنى هذا أن عبد الرزاق حدث مرة عن أبي جعفر ومرة عن أبي معشر وذلك في أوقات متقاربة ، أي قبل أن يكبر في السن ، لأن شيوخ أبي زرعة أقران أحمد رحمهم الله تعالى ، وقد اختلفوا عليه ، فلما فهم أحمد رحمه الله هذا المعنى تغير وجهه ، وذلك لأن عبد الرزاق شيخه وعنده حديث كثير عنه .

وهذا أيضاً وهم من عبد الرزاق إبدال رجل برجل ، والرجل الذي أبدله من السند لم يسمع من شيخه ، كما قال أحمد بن حنبل ، وهذه دلالة للراوي تساعد علي تذكر أسماء الرواة ، كون هذا سمع من ذاك ويروي عنه ، وهذا لم يسمع عنه ولا يروي عنه .

بالطبع لم نجمع أوهام عبد الرزاق ولكن لمن أراد أن يراجعها في علل ابن أبي حاتم وكذا علل أبي الحسن الدارقطني معين لا ينضب في جمع هذه الأخطاء لمن أراد التوسع ، وفيها العديد من أوهام عبد الرزاق ، وأول حديث فيها فيه وهم علي ما أذكر لعبد الرزاق رحمه الله ، وأظنه إبدال خنيس بن حذافة بحبيش بن حذافة ، وهذا خطأ منه في إسم صحابي مشهور .

فهذه ببساطة هي طريقة الحكم على الرواة ، نجمع حديث الراوي محل البحث ثم نقارن كل حديث رواه بروايات الآخرين فنقف على مواضع الزلل والخلل ونعلم قدر هذا الراوي بالضبط ، وهذه هي الطريقة الوحيدة ، لا سبيل غير ذلك .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

فإذا جاء رجل لا يعلم هذا الكلام ، أو لم يراجع طرق أحاديث الرواة المتكلم فيهم ورأي أبا حاتم في الجرح والتعديل يقول : عبد الرزاق لا يحتج بحديثه !! قال : إن أبا حاتم من المتشددين !! ، وأخذ في تقسيم المحدثين إلي فئات : إلي متشددين ومتوسطين ومتساهلين !!
وعلي هذه القسمة الفاسدة كثير من المنتسبين إلي العلم !!

لم لا تقول أنه ظهر له علم خفي عن غيره ؟ ، خاصة وأن الأمر يعتمد علي جمع طرق حديث كل راو ، ولأن كل عالم وحافظ من الحفاظ لم يجمع كل حديث الدنيا ربما اختلفوا في توثيق رجل أو تضعيفه ، فهذا أحمد بن حنبل رحمه الله غاب عنه ما علمه أبو زرعة من رواية عبد الرزاق عن أبي معشر وقد سمعه هو من عبد الرزاق من رواية أبي جعفر ، ولما سمع هذا الكلام تغير وجهه ، فكل من تكلم في أحد رواة الحديث إما زاد علمه عن غيره أو نقص علمه عن غيره .
لذا يختلفون أحياناً في الحكم علي بعض الرواة ، فتري شعبة المتشدد كما يصنفونه يتساهل أحياناً !!
وكذا أبو حاتم المتشدد عندهم ،

وتري البخاري الذي يصفونه بالتوسط يتشدد أحياناً ويتساهل أحياناً ،

ولكن هذا لا يعني أن الحق ضائع ، بل حسم الأمور يكون بجمع روايات هذا الراوي ودراستها كما في المثال السابق ليكون القول في الراوي قولاً واحداً ، ولم يتفرد أبو حاتم في مثالنا هذا بالكلام في عبد الرزاق .

وأبو زرعة أيضاً يتكلم في عبد الرزاق ،
وكذا البخاري يقول عنه : عبد الرزاق يهمل في بعض ما يحدث به !!! ،

وأحمد تغير وجهه عندما سمع مقالة أبي زرعة ،
وتكلم فيه والعقيلي أيضاً .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

فكم الأخطاء التي يقع فيها الراوي ونوعيتها ومدى فحشها ، هي التي تحدد درجة الراوي هل هو ثقة ثبت متقن أي خطؤه نادر معروف معدود ، وهناك الثقة وهو أدنى ، وكلما زادت الأخطاء وفحشت نزلت الرتبة !! وهكذا . . .

- الجرح والتعديل ج 1 / ص 77

نا محمد بن يحيى ، أخبرني يوسف بن موسى التستري ، قال سمعت أبا داود يعنى الطيالسي يقول : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : سمعت سفيان الثوري يقول : ما رأيت أروع من جابر الجعفي في الحديث . فهذا هو سفيان الثوري قد تساهل جداً في التوثيق !! ، حتي أنه وثق جابراً المتهم بالكذب من غير واحد .

- شرح علل الترمذي ج 2 / ص 567

قال أمية بن خالد قلت لشعبة : مالك لا تحدث عن عبد الملك بن أبي سليمان ؟ ، قال تركت حديثه ، قلت : تحدث عن محمد بن عبيد الله العرزمي وتدع عبد الملك بن أبي سليمان ؟ ، وكان حسن الحديث . وهاهنا تشدد شعبة في أمر عبد الملك بن أبي سليمان ، وتساهل في أمر محمد بن عبيد الله العرزمي ، وعامة النقاد علي خلافه في هذا ، فكيف يتساهل شعبة المتشدد !!؟!! الأمر كما رأيت نسبي ، فالمتساهل قد يتشدد في بعض الرواة ، والمتساهل قد يتشدد في بعض الرواة تبعاً لما يسبره من حديثهم ، فإن لم يبلغه ما بلغ غيره من دواعي الجرح من كثرة خطأ الراوي محل البحث وثق هذا الراوي الذي جرحه آخرون غيره ، فقالوا عنه أنه متساهل . وإن بلغه ما لم يبلغ غيره من دواعي الجرح في الراوي من كثرة خطئه ، جرح الراوي محل البحث ، فإذا وثقه غيره ممن لم يعلم هذه الروايات سبب الجرح ، قالوا عنه أنه متشدد !!

الحديث الحسن بين الحد والحجة

والبخاري المتوسط كما يصفونه ، يتشدد في رواية ، ويتساهل في رواية كفليح بن سليمان الذي وضعه في مرتبة الاحتجاج في صحيحه .

ويحيي بن معين المتشدد كما يصفونه ، يتساهل في مسلم بن خالد الزنجي ويوثقه ، بينما يتشدد فيه البخاري المعتدل المتوسط ويقول : منكر الحديث .

وشعبة المتشدد يصف محمداً بن إسحاق بأنه أمير المؤمنين في الحديث !!

ومالك يصفه بأنه دجال من الدجاجة ، وكذبه هشام بن عروة علي ما أذكر !! ،

ولم يحتج به البخاري ولا مسلم ،

ومع هذا يصفه شعبة بأنه أمير المؤمنين في الحديث ، وليس مجرد ثقة من الثقات !! ، وشعبة هذا هو رأس التشدد في نقد الرجال عند أصحاب هذه التقسيمة المحدثه الفاسدة !!

وهؤلاء الذين جرحوا محمداً بن إسحاق من المتوسطين في الجرح والتعديل كما يصنفهم أصحاب كتب المصطلح التي خرجت في ظلام القرن الخامس والسادس والسابع في غيبة من علوم الحديث ، وحضور المذهبية المقيتة ، والفلسفة والكلام الذي كان عمدة المناظرات الدينية .

وعلي هذا ومن غير تطويل في هذه الجزئية فالذي يصفونه بالتشدد قد يتساهل أحياناً ، والذي يصفونه بالتساهل قد يتشدد أحياناً ، والذي يصفونه بأنه من المتوسطين قد يتساهل أحياناً ويتشدد أحياناً ، وكل منهم إنما يحكم علي الراوي بما ظهر له ، من كثرة خطأه أو قلته أو عدمه ، تبعاً لما بلغه من روايات مسنده ، لذا فغنتي أري أن إطلاق هذه الأقوال علي أئمة الجرح والتعديل ، وتقسيمهم إلي ثلاث طبقات أمر يجانبه التوفيق والصواب ، والله تعالي أعلم ، أسأل الله سبحانه وتعالى أن ييسر لي بحثاً مطولاً في هذه النقطة الهامة ، ألا وهي تقسيم نقاد الحديث إلي ثلاث

الحديث الحسن بين الحد والحجية

طبقات : متشددين ، ومعتدلين ، ومتساهلين ، لما لها من أهمية لا تخفي في قضية وضع أقوال أهل الجرح والتعديل في نصابها الصحيح ، والله المستعان .

المبحث الثالث : تحقيق كلمة الحسن عند المتقدمين

الحديث الحسن بين الحد والحجة

كلمة الحسن كما قدمنا ليست من وضع الترمذي رحمه الله كما قدمنا ، ونقول إنه من الصعب تحديد أول من تكلم بلفظه الحسن واصفاً بها الأحاديث الحسان .
أخرج ابن أبي حاتم في مقدمة المعرفة قال : حدثنا أحمد بن سنان الواسطي قال : سألت عبد الرحمان بن مهدي وهو يحدثنا بأحاديث مالك عن أبي الأسود عن عروة ، فمن حُسنها قلت : من أبو الأسود هذا يا أبا سعيد ؟ ، قال : هذا محمد بن عبد الرحمان بن نوفل ربيب عروة أخو هشام بن عروة من الرضاة .

فوصف أحمد بن سنان أحاديث أبي الأسود بالحسن وكلامه مع عبد الرحمان بن مهدي كان قبل الترمذي يقيناً ، ولاحظ أنه وصف أحاديث أبي الأسود بالحسن من غير أن يعرف اسمه أو من هو؟؟

وأخرج ابن أبي حاتم في المقدمة أيضاً قال : ذكره عبد الله بن بشر البكري الطالقاني ، سمعت عبد الملك بن عبد الحميد الميموني ، قال : سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول : سمعت عفان يقول : سمعت يحيى بن سعيد يعني القطان يقول : ما لقيت أحسن حديثاً من شعبة ، وقال أحمد بن حنبل : روي شعبة عن نحو من ثلاثين شيخاً لا يروي عنهم سفيان الثوري ، لو لم يكن إلا الحكم بن عتيبة ، ولولا شعبة من كان يروي عن الحكم ؟ ، وشعبة حسن الحديث عن أبي إسحاق وعن كل من يحدث عنه ، (تأمل دقة علم هؤلاء رحمهم الله تعالى ورضي عنهم ، فأحمد يقول أن شعبة روي عن ثلاثين شيخاً لا يروي عنهم سفيان ، وهذا يعني أنه يحفظ كل شيوخ شعبة ، أو قل عامتهم ، وكذا بالنسبة لشيخ الثوري ، والفرق بين شيوخ سفيان وشعبة حاضر في عقله وقلبه من شدة حفظه رحمه الله ، نقول هذا لتعرف الفرق

الحديث الحسن بين الحد والحجية

بين هؤلاء وبين كل من تلاهم بعد ذلك حتي عصرنا هذا ، فلا تغتر بتصحيحات المتأخرين لما ضعفه أو أعله هؤلاء ، رحم الله الجميع) ، وتأمل أن شعبة أمير المؤمنين في الحديث ، وشعبة هو شعبة كما لا يخفي علي كل طالب لعلم الحديث ، ويصفه أحمد بن حنبل رحمه الله بأنه حسن الحديث !! ، فلو كان الحسن درجة لصحة الحديث كما هو عند المتأخرين لكان الحسن عند أحمد أصح من الصحيح !!

ويحيي بن سعيد القطان من طبقة شيوخ شيوخ الترمذي ، فلا شك أن قوله : ما لقيت أحسن حديثاً من شعبة ، ووصفه لحديث شعبة بالحسن كان قبل الترمذي ، وكذا قول أحمد بن حنبل : وشعبة حسن الحديث عن أبي إسحاق وعن كل من يحدث عنه يثبت قول أحمد بالحسن في وصف الأحاديث ، ولكنه بلا ريب حسن غير الذي يعنيه المتأخرون ابتداءً من ابن الصلاح وحتى يومنا هذا .

ولكن يكفينا الآن أن هذه اللفظة انتشرت واشتهرت علي السنة أئمة هذا الفن مثل علي بن المديني والبخاري والترمذي وأبو حاتم وغيرهم رحمهم الله .

وهذه اللفظة لابد أن يكون لها عندهم معنى محدد ثابت ، لا غبار عليه ولا اختلاف فيه ، يفهمونه جميعاً ويعرفونه ، ولذا تداولوا هذه الكلمة بينهم ، كدلالة علي المعني الذي أرادوا قوله من غير أن يسأل واحداً منهم الآخر : ماذا تعني بالحسن ؟ ، أو هل معني الحسن عندك مثل معناه عند فلان ؟ !
فالحسن عندهم له معنى واضح ثابت .

كذا الصحيح له حدود ثابتة فعندما نقول حديث صحيح يعلم السامع من أهل الحديث أنه متصل السند ورواته ثقات وليس بشاذ ولا معلول .

فهذه شروط إذا توفرت سميها الحديث : حديثاً صحيحاً .
وكذا إذا أطلقنا عليه الصحة علمنا أن هذه الشروط قد توفرت فيه .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

والحسن لا بد أن يكون كذلك عندهم ، مجموعة شروط إذا توفرت دلت علي وصف ، ووصف إذا ذكرناه دل علي وجود هذه الشروط ، كل عقل سليم يجب أن يسلم بهذا .
بعكس ما فهمه المتأخرون من أن لكل عالم من المتقدمين مقصد من لفظة الحسن يختلف عن مقصد غيره ، رحمهم الله جميعاً .

وسنقوم بضرب العديد من الأمثلة من كتبهم عليهم من الله الرضوان والرحمة وننظر في مواقعها ومعانيها لنقرر أمرين :

الأول : أن لفظة الحسن عندهم لها معنى مخالف لما تعارفنا عليه كمتأخرين من كونها درجة من درجات الحكم علي الحديث صحة وضعفاً .

الثاني : نفي شبهة احتجاج المتقدمين بما دون الصحيح .
أما قول من قال من المتأخرين أنهم يطلقون لفظة الحسن علي المنكر ، ومن قال أنهم يطلقونها علي الغريب ، إلي غير ذلك من الأقوال فهي زلات من أصحابها ، بنوها علي ما رأوه من إطلاق المتقدمين رحمهم الله للفظ الحسن علي الغريب تارة وعلي الحديث الخطأ تارة أخري وعلي المعلول ثالثة ، فظنوا أن كل جهبذ من هؤلاء الجهابذة يطلقها لإرادة وصف معين يختلف عن ما أراده غيره من أهل الحديث رحمهم الله تعالي ، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يهدينا سبيل الرشاد .

إن أول خطوات حسم هذا البحث هي تحديد ما هو المقصود من عبارة : (ويروي من غير وجه) !!

1 - قال الترمذى رحمه الله في كتاب العلل الكبير رقم : 143 :

حدثنا قتيبة حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علي المنبر : " ونادوا يا مالك " .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن ، وهو حديث ابن عيينة الذي ينفرد به .
فهذا الإسناد الذي وصفه البخاري رحمه الله بالحسن كل مبتدئ في علم الحديث يعلم أنه صحيح .
وقد أخرج البخاري نفسه في صحيحه ، وهذا الصحيح مؤلف قبل سؤالات الترمذي للبخاري ومع هذا وصفه البخاري رحمه الله بالحسن !!!
ووصفه الترمذي رحمه الله تعالى في جامعه قائلاً :
حديث حسن صحيح غريب .
والشاهد من هذا أن الوصف بالصحة مع الحسن مع الغرابة يقتضى توفر أسباب الصحة والحسن والغرابة كما يفهم كل عاقل .
كيف يكون هذا ؟!
أما عن وصف الحديث بالصحة فالأمر واضح ولله الحمد .
وأما وصفه بالغرابة فهو أيضاً واضح ولله الحمد .
يبقى الوصف بالحسن !!
وبهدوء نسأل ما الذي اشترطه الترمذي لوصف الحديث بالحسن ؟؟
ألا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ، وهذا متحقق في هذا السند محل البحث ، فالسند ثقة عن ثقة لا خلاف في ذلك .
ألا يكون شاذاً ، وهذا الوصف متحقق أيضاً .
أن يروي من غير وجه ، وهذا أيضاً متحقق في السند محل البحث ، كيف يكون هذا ؟
هذا الحديث رواه أحمد بن حنبل وأحمد بن رمح وقتيبة بن سعيد ومسدد بن مسرهد وعلي بن المديني كلهم عن سفيان بن عيينة رحمه الله جميعاً .
وبالنظر إلي هذا الحديث وأشباهه بالتحديد يتبين لنا بالضبط ما الذي يعنيه الترمذي رحمه الله بقوله : ويروي من غير وجه .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

فالحديث عندهم متن وصحابي ، فإذا روي نفس هذا المتن صحابي غير الأول فهما حديثان أو طريقان ، أما الأوجه فتختلف عن ذلك وتكون تحت صحابي واحد ، ومن أراد الاستقصاء فجامع الترمذي بين يديه مطبوع ولله المن والفضل .

وهذه هي النقطة التي أشكلت علي بعض أهل العلم فظن أن المقصود طرق للحديث يقوي بعضها بعضاً وليس الأمر كذلك .

فكان كلامه رحمه الله إنما يدور دائماً علي سند واحد وليس كما ظن بعض المتأخرين أنه يقوي الأحاديث ببعضها وتكون في درجة الحسن والله المستعان .

ومن الفوائد العظيمة لهذا المثال اثبات أن الصحيح عند المتقدمين جزء وقسم من أقسام الحديث الحسن .

وهذا قد انتقده بعض المتأخرين في تعريف الترمذي وكأنه لم يقرأ جامع الترمذي قبل أن يسطر نقده !!! وقد حاول بعض الأفاضل من عباقرة الكلام لما ناظرناهم في هذا واحتجنا عليهم بهذا المثال ، حاولوا التعلل بعننة سفيان بن عيينة رحمه الله !!

فقالوا : إنما وصفه البخاري والترمذي رحمهما الله تعالى بالحسن لأن سفيان بن عيينة موصوف بالتدليس !!

وهذه والله حماقة ليس بعدها حماقة ، فسفيان بن عيينة لا يدلس إلا عن ثقة كما هو معلوم ، وإن كان يدلس عن كل أحد ، الثقة والضعيف فعندئذ لا يوصف الحديث بالحسن أبداً ، وإنما يوصف بالضعف ، لأنه يدخل في باب المنقطع ، وليس هناك وجه أو طريق آخر لتقويته كما يفعلون هم ، فتأمل كيف يصنع هوى النفس بأصحابه .

2 - قال الترمذي في جامعه 857 :

الحديث الحسن بين الحد والحجة

حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول :

اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة فأكرم الأنصار والمهاجرة قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب وقد روي من غير وجه عن أنس رضي الله عنه . وهذا حديث آخر حسن صحيح غريب !! فالحديث حديث أنس رضي الله عنه لهذا وصفه بالغرابة . وسنده صحيح ولهذا وصفه بالصحة . ويروي من غير وجه ، فقد رواه : قتادة وحميد الطويل وعبد العزيز بن صهيب ومعاوية بن قرة وأبو التياح وغيرهم عن أنس رضي الله عنه ، وهذه هي الأوجه التي من أجلها وصف الترمذي رحمه الله الحديث بالحسن مع كونه ليس في إسناده من يتهم بالكذب وليس شاذاً .

3 - قال الترمذي رحمه الله في جامعه 647 :

حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ثم إنما الأعمال بالنية وإنما لكل امرئ ما نوى الحديث) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وقد رواه مالك بن أنس وسفيان الثوري وغير واحد من الأئمة عن يحيى بن سعيد .

ولا نعرفه إلا من حديث يحيى بن الأنصاري . (انتهى كلامه باختصار) .

فالحديث حسن :

- لأنه ليس في إسناده من يتهم بالكذب .
- وليس شاذاً .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

- ويروي من غير وجه ، أي رواه غير واحد عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، منهم مالك بن أنس وسفيان الثوري وعشرات غيرهم وهو واضح ولله الحمد .
والحديث صحيح لأنه صح من أوجه .
وهو أيضاً غريب وهذا معني : قوله ولا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري .
فتدبر هذا المثال المشهور لتعلم ماذا يعني الترمذي رحمه الله بقوله : ويروي من غير وجه .

4 - قال الترمذي في الجامع 723 :

حدثنا إسحاق بن منصور أخبرنا عبد الصمد بن عبد الوارث حدثنا عبد الله بن المثني حدثنا ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك أن رسول الله صلي الله عليه وسلم كان إذا سلم سلم ثلاثا وإذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب .
فالحديث حسن لأنه ليس في إسناده من يتهم بالكذب ، وليس شاذاً ، ويروي من غير وجه عن ثمامة .
وهو صحيح لأن رجال السند ثقات ، وليس معلولاً ، ولا يوجد به انقطاع .
وهو غريب لأن مداره علي ثمامة .

5 - قال الترمذي في الجامع 637 :

حدثنا قتيبة عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، عن النبي صلي الله عليه وسلم قال : (أيما رجل لأخيه كافر فقد باء به أحدهما) .
هذا حديث حسن صحيح غريب ، ومعنى قوله باء يعني أقر .

6 - قال الترمذي في الجامع 554 :

الحديث الحسن بين الحد والحجية

حدثنا محمد بن طريف الكوفي حدثنا جابر بن نوح الحماني عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلي الله عليه وسلم : (أتضامون في رؤية القمر ليلة البدر وتضامون في رؤية الشمس) ، قالوا : لا ، قال : (فإنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب ، وهكذا روى يحيى بن عيسى الرملي وغير واحد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلي الله عليه وسلم ، وروى عبد الله بن إدريس عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد عن النبي صلي الله عليه وسلم ، وحديث بن إدريس عن الأعمش غير محفوظ ، وحديث أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلي الله عليه وسلم أصح ، وهكذا رواه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلي الله عليه وسلم ، وقد روي عن أبي سعيد عن النبي صلي الله عليه وسلم من غير هذا الوجه مثل هذا الحديث ، وهو حديث صحيح .

وصف الحديث بالحسن لتوفر الشروط الثلاثة السابق ذكرها فيه .

ووصفه بالصحة لأنه روي من أوجه صحيحة .
ووصفه بالغرابة لأن مداره علي سليمان بن مهران الأعمش .

ثم قال : وقد روي عن أبي سعيد عن النبي صلي الله عليه وسلم من غير هذا الوجه مثل هذا الحديث وهو حديث صحيح ، وهذا يبين أنه يتحدث عن كل حديث بشكل منفرد لا كما ظن البعض .

7 - قال رحمه الله في الجامع 1845 :

حدثنا الحسن بن محمد الزعفراني حدثنا عفان حدثنا حماد بن سلمة أخبرنا حميد وثابت وقتادة عن أنس أن ناساً من عرينة قدموا المدينة فاجتووها فبعثهم النبي صلي الله

الحديث الحسن بين الحد والحجية

عليه وسلم في إبل الصدقة وقال : (اشربوا من أبوالها وألبانها) .

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أنس ، رواه أبو قلابة عن أنس ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس .

كلامه رحمه الله لا يحتاج إلي مزيد بيان أو توضيح ، فقد بين معني الأوجه بجلاء .

8 - قال الترمذى في الجامع 7 :

حدثنا محمد بن إسماعيل حدثنا مالك بن إسماعيل عن إسرائيل بن يونس عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي صلي الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال : غفرانك . قال أبو عيسى :

هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة وأبو بردة بن أبي موسى اسمه : عامر بن عبد الله بن قيس الأشعري . ولا نعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلي الله عليه وسلم . والحديث حسن لأنه :

- ليس في إسناده متهم بالكذب ولا كذاب .
- وليس شاذاً .

- ويروي من غير وجه ، وهذه الأوجه هي : هاشم بن القاسم ويحيى بن أبي بكير ومالك بن إسماعيل وعبيد الله بن موسى كلهم عن إسرائيل .

وليس في الباب حديث عن صحابي غير عائشة عند الترمذى ، فهل هذا يظهر بوضوح ماذا يقصد بالأوجه !!؟؟
كما أن كل من سيتابع سيتابع علي إسرائيل ، والسند إنما أتى من قبل إسرائيل والجهالة التي في يوسف بن أبي بردة .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

فليس الأمر كما فهم بعض أهل العلم من كون هذه الأوجه الغرض منها أن تعترض رواية برواية .
إذ أن الأوجه هنا مهما كثرت مدارها علي الإشكال فلا يرتفع بها ومع ذلك حسنه الترمذي رحمه الله .
بل وذكر أنه لا يعلم له طرقاً أخرى فتأمل .
لن نستهلك أوراقاً وأوقاتاً كثيرة في ضرب كثير من الأمثلة ولكن من أراد التتبع فعليه مراجعة الأرقام التالية من جامع الترمذي: -677-607-549-543-508-479-505-1755-1645-1747-1711-1610-1536-693-680-262-213-2134-2062-2030-2020-1831-1758-1207-480-443-427 .

وهذه مجرد أمثلة قليلة ، أما حصر هذا الأمر برمته فيحتاج إلي مجلدات وأوقات والله المستعان .
وغيرها كثير كلها ليس في إسنادها من يتهم بالكذب ، وليست شاذة وتروي من غير وجه ، ومع اختلافنا مع أبي عيسى رحمه الله في تصحيح بعض هذه الأحاديث إلا أن أحاديث كثيرة لا تحتمل الخلاف !!
ومع هذا خضعت لهذه القاعدة في الحسن التي قررها الترمذي رحمه الله تعالى ، نعني الحسن عندهم بالطبع .
ومن أراد أن يقف علي إطلاق الحسن علي المعلول والصحيح الغريب والصحيح والضعيف الغريب والضعيف فعليه فقط أن يترك هواه خلف ظهره وكذا ما وجد عليه سلفه ثم يعيد قراءة جامع الترمذي من جديد .
وبهذا الفهم اليسير المباشر لتعريف الترمذي رحمه الله :
أ - تزول كل مشاكل تعريفات الترمذي ولا يشكل منها واحد أبداً ، وهذه وحدها كافية لدعم هذا الفهم ، بل لا نبالغ إذا قلنا أنها كافية لترجيحه علي فهم جعل الاصطلاحات المركبة التي يذكرها صاحب التعريف عبارة عن طلاسمة غاية في التعقيد تتحير فيها العقول عدة قرون من الزمان !!

الحديث الحسن بين الحد والحجية

ب - نخرج من دائرة نقد وتوهيم الترمذي والخطابي رحمهما الله ، مع كونهم أول من دون تعريفات الحسن وكونهما أعلم بما أرادا أن يقولا ، انظر إلي قول الخطابي رحمه الله : وهو الذي يقبله أكثر العلماء (أي المحدثين) ، نعم يقبلوه ولا يطرحوه لأنه عرف مخرجه واشتهر رجاله !! ، (وليس القبول هاهنا للاحتجاج كما هو معلوم ، وإنما القبول ضد الرد والترك للحديث) .

وانظر إلي قوله ويستعمله عامة الفقهاء ، وصدق فهم يستعملون الصحيح وما نزل عنه بل وربما الضعيف والمكذوب .

رحم الله الترمذي والخطابي ، ما أجود عباراتهما .

ج - يتم التوافق بين التعريف والتطبيق في كتاب الجامع للترمذي ، والعلل الكبير ، والجرح والتعديل ، وغيرها من الكتب التي ذكروا فيها لفظة الحسن .

والنقاط السابقة كافية عند من ترك هواه خلف ظهره ، كافية لترجيح هذا الفهم للفظة الحسن علي أي فهم سواه .

ولكن كل هذه الأمثلة لا توضح معنى الحسن عندهم ، وإنما تؤكد فقط أن الحسن عندهم يدخل فيه الصحيح والضعيف والمعلول ، ولكنها لا توضح ما هذا القسم المسمى بالحسن وما فائدته ؟ ، ولماذا جعلوه قسماً من أقسام الحديث ؟ ، وأي فائدة من وصف الأحاديث بالحسن طالما لا يدخل الأمر في الاحتجاج به أو عدمه ؟!

وسنقوم بدراسة المثال التالي لتوضيح الأمر وتيسيره .
- كتاب علل الترمذي الكبير باب ما جاء ويل للأعقاب من

النار :

22 - حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن توضحاً عند عائشة فقالت : يا عبد الرحمن أسبغ

الحديث الحسن بين الحد والحجية

الوضوء فإني سمعت رسول الله صلي الله عليه وسلم يقول : (ويل للأعقاب من النار) .

23 - حدثنا أبو الوليد الدمشقي حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن سالم مولى دوس أنه سمع عائشة تقول لعبد الرحمن نحوه .

24 - وقال أيوب بن عتبة : عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن معيقب عن النبي صلي الله عليه وسلم نحوه . فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال : حديث أبي سلمة عن عائشة حديث حسن .

وحديث سالم مولى دوس عن عائشة حديث حسن . وحديث أبي سلمة عن معيقب ليس بشيء ، كان أيوب لا يعرف صحيح حديثه من سقيمته فلا أحدث عنه وضعف أيوب بن عتبة جداً .

قال محمد : وحديث أبي عبد الله الأشعري ويل للأعقاب من النار هو حديث حسن .

هذا المثال من العلل الكبير للترمذي رحمه الله وسنقوم بدراسة أسانيد هذه الأحاديث باختصار :

الحديث الأول رقم 22 :

علته محمد بن عجلان .

وللمزيد راجع : الجرح والتعديل ، من تكلم فيه ، ميزان الاعتدال ، ضعفاء العقيلي ، التاريخ الكبير للبخاري .

ملاحظة :

سيقول البعض : محمد بن عجلان صدوق ، وهذا الحديث سنده حسن ، وقد وصفه البخاري فعلاً بالحسن ، وهذا دليل علي قوله بالحسن .

نقول : القضايا تحسم بالأدلة الكلية وليس بدليل واحد .

الحديث الثاني رقم 23 :

سنده مسلسل بالمشاكل والعلل :

الحديث الحسن بين الحد والحجية

- أبو الوليد متكلم فيه : راجع الجرح والتعديل ، ضعفاء العقيلي ، ميزان الاعتدال ، من رمي بالاختلاط ، تقريب التهذيب .

- الوليد بن مسلم : مدلس تدليس تسوية ، خاصة عن الأوزاعي ، وهو يروي عنه وقد عنعن ، راجع ميزان الاعتدال ، والكاشف ، وتذكرة الحفاظ ، وسؤالات السلمي للدارقطني .

- الأوزاعي : روايته عن ابن أبي كثير قيل إن أحمد رحمه الله تكلم فيها ، وقد تكلم أحمد بن حنبل رحمه الله في حفظ الأوزاعي ، وقيل كان يروي عن يحيى بن أبي كثير من كتاب ثم فقدته فتغيرت روايته عن يحيى ، راجع بحر الدم ، سؤالات المروزي ، ضعفاء العقيلي ، تقريب التهذيب .

- يحيى بن أبي كثير : فيه شيء من تدليس وقد عنعن .
- سالم مولي دوس : قال في التقريب صدوق من الثالثة .

فهذا السند مسلسل بالعلل والمشاكل !!
ومع هذا وصفه البخاري بالحسن أيضاً .
سيقول بعضهم :

نعم حسنه بشواهد ومتابعاته ، هو مسلسل بالعلل لكن طريقه تبين أن له أصل ، فيرتقى إلي درجة الحسن ، كما أن هذا الحديث عند البخاري في الصحيح من طريق صحيح ليس فيه مطعن ، ولهذا حسن كل طريقه الأخرى المعلولة والضعيفة وهذا واضح .

وهذا القول الأعرج هو قول عامة المتأخرين من المقلدين المنتسبين إلي الحديث ، ومنهم من توسع في هذه القاعدة العرجاء حتي صحح المنكرات المكذوبات ، ومنهم من هداه الله سبحانه ، فنظر ، فعلم أن الطرق قد يعل بعضها بعضاً ، فلم يقو كل حديث بطرقه ، نسأل الله التوفيق لأهل الحديث الشريف .

نقول : إذن حديث أيوب بن عتبة أيضا حديث حسن ؟؟

الحديث الحسن بين الحد والحجة

وهنا سوف نسمع الأقوال العرجاء التي اعتادوا عليها ،
وتحريف الكلم عن مواضعه الذي اعتادوا عليه مع الله
ورسوله ، فما أسهلها وأهونها مع البخاري والترمذي !!
إن البخاري ولله الحمد لم يحسن حديث أيوب بن عتبة ،
رغم أن له شاهد عند البخاري صحيح ، وحديث ابن عجلان
وحديث أبي الوليد !!
والله إن هذه الطرق عند المتأخرين لكفيلة بجعل
الحديث متواتر !!

لكنها عند محمد بن إسماعيل رحمه الله لا شيء !!
تأمل قوله : كان أيوب لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه
!!

فلا أحدث عنه....
أي لأن حديثه لا يتميز فأنا أطرحه كله !!!
هذا عجيب ، أليس قد تبين لنا أن أيوب قد حفظ في هذا
الحديث ؟؟

والحديث قد صح من طرق فعلاً ؟
ولكن حديث أيوب بن عتبة ليس بحسن ، أي لا يروي عنه
، أي مطروح الحديث بالكلية .
فكان أيوب لما كان لا يتميز صحيح حديثه من سقيمه
أشبه حديثه أحاديث المتهمين بالكذب والكذابين ، وهذا لشدة
التخليط فيه ، فاستحق الطرح بالكامل لشدة ضعفه وعدم
تمييزه من بعضه .

وهذا يعنى أن الحديث الذي يطرح ليس بحسن ، وأن
الحديث الذي يكتب حديث حسن صحيحاً كان أو ضعيفاً .
ولو كان التحسين درجة صحة للحديث لكان حديث أيوب
بن عتبة حسناً أيضاً لأن الحديث مخرج في الصحيح عند
البخاري ، وهذا يعني أن أيوب ربما يكون قد حفظ في هذا
الحديث !!

وإكمالا للفائدة فان حديث أبي عبد الله الأشعري وأبي
صالح الأشعري حسنه البخاري رغم جهالة الاثنين ، وهذا دليل

الحديث الحسن بين الحد والحجة

علي أن الحديث الحسن هو الغير مطروح أي الذي يكتب وهذا لا علاقة له بالصحة والضعف ، والحديث الذي تنتفي عنه صفة الحسن هو الحديث المطروح الذي لا يكتب .
وإذا قيل في راوي أنه حسن الحديث فمعنى هذا أن حديثه يكتب لأنه ليس متهم بالكذب ولا كذاب ولا شديد الضعف ، وأن روايته ليست شاذة ، وتروي من غير وجه .
وإذا قيل في حديث أنه حسن فمعنى هذا أن هذا الحديث ليس بمطروح ، لأنه ليس في إسناده من يتهم بالكذب ولا كذاب ولا شديد الضعف ، كما أنه غير شاذ ، ويروي من غير وجه .

أما كون هذا الحديث صحيحاً أو ضعيفاً فهذا أمر آخر ، وكون الراوي ثقة يحتج به أم لا فهذا أمر آخر .
فكان الحديث ينقسم عندهم إلي قسمين : مقبول ومطروح ، والمقبول ينقسم إلي قسمين : حديث صحيح يحتج به ، وحديث ليس بصحيح (أو قل ضعيف) لا يحتج به .

قال علي بن المديني في كتابه علل الحديث ومعرفة الرجال : في حديث عمر أن النبي صلي الله عليه وسلم قال : (إني ممسك بحجزكم عن النار) ، قال : فإن هذا حديث حسن الإسناد ، وحفص بن حميد مجهول ، لا أعلم أحداً روي عنه إلا يعقوب القمي ، ولم نجد الحديث عن عمر إلا من هذا الطريق ، وإنما يرويه أهل الحجاز من حديث أبي هريرة .

فوصف رحمه الله هذا الحديث بالحسن مع أنه يقول بعدها مباشرة : إن في هذا السند رجل مجهول !!
لكن هذا المجهول لم يرو متناً غريباً ليس بمعروف ، وإنما روي متناً معروفاً ، ورواه غيره عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر أيضاً ، وبهذا يكون غير متهم بالكذب ولا كذاب ولا شديد الضعف ، والحديث ليس بشاذ ، ويروي من غير وجه ، رواه يعقوب بن عبد الله الأشعري ومالك بن إسماعيل

الحديث الحسن بين الحد والحجة

النهدي عن حفص بن حميد ، وأيضاً روي من غير وجه عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه ، لذا وبرغم جهالة هذا الراوي فإن حديثه هذا حديث حسن .

- علل الترمذي الكبير حديث رقم 20،19 :

قال الترمذي رحمه الله : حدثنا يحيى بن موسى ، حدثنا عبد الرزاق ، عن إسرائيل ، عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان : أن النبي صلي الله عليه وسلم توضعاً فخلل لحيته

قال محمد : أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان . قلت (القائل الترمذي) : إنهم يتكلمون في هذا الحديث

فقال : هو حديث حسن .

وهذا الحديث حسن لأنه ليس في إسناده من يتهم بالكذب ، وليس شاذاً ، ويروي من طريق إسرائيل عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان من أوجه ، رواه عبد الرزاق وابن نمير وعبيد الله بن موسى عن إسرائيل .

أما الحديث الآخر في تخليل اللحية في نفس الباب فقال فيه الترمذي رحمه الله : حدثنا هناد حدثنا محمد بن عبيد عن واصل بن السائب عن أبي سورة عن أبي أيوب أن النبي صلي الله عليه وسلم كان إذا توضعاً تمضمض ومس لحيته بالماء من تحتها .

سألت محمداً عن هذا الحديث ؟

فقال : هذا لا شيء .

فقلت : أبو سورة ما اسمه ؟

قال : لا أدري ، ما يصنع به ؟ عنده مناكير ، ولا يعرف له

سماع من أبي أيوب .

فهذا الحديث ليس بحسن عند البخاري رحمه الله ، لأن

أبو سورة عنده لا يصنع به شيئاً ، أي لا يشتغل به وبحديثه .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

وهذا رغم أن المتن واحد ، وله شواهد من أوجه كثيرة من طريق أنس وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، ومع ذلك وصف الأول بالحسن ولم يصف الثاني بهذا . وهذا دليل أيضاً علي أنهم لا يقصدون بالحسن الحسن الاصطلاحي كما فهم كثير من المتأخرين . ودليل أيضاً علي أن غير الترمذي لا يقصدون الحسن المعنوي كما زعم كثير من المنتسبين إلي الحديث ، لأن الترمذي إنما يسأله عن الحديث فيجيبه البخاري بوصفه بالحسن فلم يسأل الترمذي ولا مرة واحدة أي الحسنين يقصد البخاري ، فدل هذا أنه يفهم من وصفه بالحسن معني ثابت .

- علل الترمذي الكبير حديث 21 :

قال الترمذي رحمه الله : حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا سعد بن عبد الحميد بن جعفر عن ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن صالح مولي التوأمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا قمت إلي الصلاة فأسبغ الوضوء واجعل الماء بين أصابع يديك ورجليك) . سألت محمداً عن هذا الحديث ؟

قال : هو حديث حسن ، وموسي بن عقبة سمع من صالح مولي التوأمة قديماً .

أقول وهذا الحديث مداره علي ابن أبي الزناد وروي من أوجه عنه ، رواه سعد بن عبد الحميد وسليمان بن داود الهاشمي عن ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن صالح عن ابن عباس رضي الله عنه .

وابن أبي الزناد ترجمته مشهورة معروفة وسنذكر طرفاً منها :

- قال البرذعي في سؤالاته لأبي زرعة :

حدثنا محمد بن إسحاق أنه سمع يحيى بن معين يقول : لا يسوي حديث ابن أبي الزناد فلساً .

- وقال النسائي في الضعفاء والمتروكين :

الحديث الحسن بين الحد والحجة

عبد الرحمن بن أبي الزناد ضعيف .
- وقال ابن عدي في الكامل :
عبد الرحمن بن أبي الزناد، مدني ، مولى رملة بنت شيبه
بن ربيعة ، يكنى أبا محمد ، ثنا محمد بن علي السكري ثنا
عثمان الدارمي قلت ليحيى : فعبد الرحمن بن أبي الزناد ؟ ،
قال : ضعيف ، ثنا بن حماد ثنا معاوية عن يحيى قال : عبد
الرحمن بن أبي الزناد ضعيف وابنه محمد بن عبد الرحمن ،
ثنا بن أبي بكر وابن حماد قالا : ثنا عباس عن يحيى قال : أبو
القاسم بن أبي الزناد ليس به بأس وقد سمع منه أحمد بن
حنبل وأخوه ليس بشيء ، ثنا بن حماد ثنا عباس عن يحيى
قال : عبد الرحمن بن أبي الزناد لا يحتج بحديثه ، كتب إلي
محمد بن الحسن ثنا عمرو بن علي قال : وكان عبد الرحمن
لا يحدث عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، ثنا بن حماد حدثني
عبد الله بن أحمد عن أبيه قال : عبد الرحمن بن أبي الزناد
كذا وكذا ، ثنا بن أبي عصمة ثنا أبو طالب سألت أحمد بن
حنبل عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ؟ ، قال : هو يروي عنه ،
قلت : يحتمل ؟ ، قال : نعم ، ثنا أحمد بن علي المدائني ثنا
يحيى بن عثمان ثنا بن أبي مريم قال لي خالي موسى بن
سلمة : قلت لمالك بن أنس : دلني على رجل ثقة اكتب عنه
؟ ، قال : عليك بعبد الرحمن بن أبي الزناد ، ثنا سعيد بن
محمد أبو همام البكر اوي ثنا عبيد الله بن معاذ بن معاذ ثنا أبي
عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه
عن عائشة قالت : قال لي رسول الله صلى الله عليه
وسلم : (كنت لك كأبي زرع لأم زرع) ، ثنا علي بن أحمد بن
بسطام ثنا محمد بن سليمان لوين ثنا عبد الرحمن بن أبي
الزناد ثنا أبي وهشام بن عروة عن عروة عن عائشة أن النبي
صلى الله عليه وسلم بني لحسان بن ثابت منبراً في
المسجد يهجو عليه المشركين قال : (اهجم وهاجم
وجبريل معك) (لاحظ أن بناء المنبر هذا لم يأت من طريق
صحيح أبداً) ، أخبرنا أبو العلاء الكوفي عن عروة عن أبيه عن

الحديث الحسن بين الحد والحجة

عائشة قالت : يا بن أختي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (والذي نفسي بيده إن الرجل ليعمل الزمان بعمل أهل الجنة وإنه عند الله لمكتوب من أهل النار وإن الرجل ليعمل الزمان بعمل أهل النار وإنه عند الله لمكتوب من أهل الجنة) ، قالت : وقال يوماً : (يا عائشة : لا تحصي فيحصى الله عليك) ، أخبرنا الحسن بن الفرج الغزي ثنا يوسف بن عدي ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : كانت للنبي صلى الله عليه وسلم شعرة دون أذنه ، ولا أعلم روى هذا الحديث عن هشام غير بن أبي الزناد ، أخبرنا أبو يعلى ثنا داود بن عمرو ثنا بن أبي الزناد عن عروة عن بن عمر إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له رجل : يا رسول الله مرني بأمر وأقلل لعلي أعقله ، قال : (لا تغضب) ، هكذا حدث بهذا الحديث بن أبي الزناد عن أبيه عن عروة عن بن عمر وإنما روى عروة هذا الحديث عن مجمع بن جارية ، ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا داود بن عمرو ثنا بن أبي الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن عبد الله بن أبي أمية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في بيت أم سلمة في ثوب واحد واضعاً أحد طرفيه على عاتقيه يخالف بينهما ، ثنا عبد الله ثنا داود ثنا بن أبي الزناد عن أبيه أظنه عن عروة عن عمر بن أبي سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ، ثنا أحمد بن محمد بن عبد الكريم الوزان ثنا بNDAR ثنا عبيد الله بن عبد المجيد ثنا بن أبي الزناد عن أبيه عن عروة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (خير الصدقة ما كان عن ظهر غناء وابدأ بمن تعول) ، أخبرنا بن مكرم ثنا بNDAR ثنا أبو علي الحنفي ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (الهرة لا تقطع الصلاة إنها من متاع البيت) ، ثنا عبد الله ثنا داود بن عمرو حدثني بن أبي الزناد عن أبيه عن أبي سلمة وغيره عن أبي هريرة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقتني

الحديث الحسن بين الحد والحجة

الكلاب إلا صاحب غنم أو خائف أو صائد ، قال بن أبي الزناد :
وبلغني أن بن عمر كان يقول : أن أبا هريرة يقول أو صاحب
حرث وكان لأبي هريرة حرث ، حدثنا عبد الله ثنا داود بن
عمرو ثنا بن أبي الزناد عن أبيه أخبرني يزيد الرقاشي عن
أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من أعان
مسلماً كان الله في عون المعين ، ومن فك عن أخيه حلقة
فك الله عنه حلقة يوم القيامة) ، ثنا الحسن بن الفرغ الغزي
ثنا يوسف بن عدي وثنا محمد بن عيسى بن شيبه ثنا إسحاق
بن إبراهيم المروزي وثنا يحيى بن محمد بن أبي الصفياء ثنا
لوين قالوا : ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عبيد
الله بن عبد الله عن بن عباس قال : تنفل رسول الله صلى
الله عليه وسلم سيفه ذو الفقار يوم بدر وهو الذي رأى فيه
الرؤيا يوم أحد ، ثنا عمران بن موسى بن مجاشع ثنا إبراهيم
بن عبد الله الهروي ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد أخبرني أبي
عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن بن عباس
قال : كان شعار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوم
اليمامة يا أصحاب سورة البقرة ، ثنا أبو العلاء ثنا محمد بن
الصباح الدولابي ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن موسى بن
عقبة عن أبي الزبير عن جابر خرجنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم في غزاة فقال : (استكثروا من النعال فإن
الرجل لا يزال ركباً ما انتعل) ، ثنا الحسين بن عبد المجيب
الموصلي ثنا أبو بكر بن أبي شيبه ثنا محمد بن الصباح
الدولابي بإسناده نحوه ، قال الشيخ : وهذا لا أعلم يرويه عن
موسى بن عقبة غير عبد الرحمن بن أبي الزناد مع أحاديث
آخر يرويها بن أبي الزناد وهذا عن موسى بن عقبة عن أبي
الزبير عن جابر لا يرويها غيره عن موسى ولعبد الرحمن بن
أبي الزناد من الحديث غير ما ذكرت وبعض ما يرويه لا يتابع
عليه وهو ممن يكتب حديثه .

- وقال ابن حبان في المجروحين :

الحديث الحسن بين الحد والحجة

عبد الرحمن بن أبي الزناد ، واسم أبيه عبد الله بن ذكوان ، من أهل المدينة ، كنيته أبو محمد ، يروي عن هشام بن عروة ، روى عنه العراقيون وأهل المدينة ، كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات ، وكان ذلك من سوء حفظه وكثرة خطئه ، فلا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، فأما فيما وافق الثقات فهو صادق في الروايات يحتج به مات ببغداد سنة أربع وسبعين ومائة وهو أخو أبي القاسم بن أبي الزناد وأبو القاسم ثقة واسمه كنيته أخبرنا الهمداني قال حدثنا عمرو بن علي قال كان ابن مهدي لا يحدث عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، سمعت محمد بن محمود يقول : سمعت المدارمي يقول : قلت ليحيى بن معين : فعبد الرحمن بن أبي الزناد ؟ ، قال : ضعيف .

- وفي سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني :
حدثنا محمد قال : وسمعت علياً وذكر له عبد الرحمن بن أبي الزناد فقال : كان عند أصحابنا ضعيفاً .

وعلي هذا فالحديث ضعيف لا شك في ضعفه ومع هذا وصفه البخاري رحمه الله بالحسن ، وراجع ما ذكره ابن عدي رحمه الله من أخطاء ابن أبي الزناد لتتقن من ضعفه .
ولاحظ أن مدار الإسناد علي ضعيف ، وأن الأوجه مهما كثرت لا تفيد في تقوية الحديث حتي علي طريقة المتأخرين ، فتنبه .

فإن قال قائل حسنه بطرق أخرى أو شواهد أخرى ربما لا نعلمها ، قلنا راجع الأمثلة السابقة .
والحديث حسن لأنه ليس في إسناده من يتهم بالكذب وليس شاذاً ويروي من غير وجه كما ذكر الترمذي رحمه الله في تعريفه .

- وروي أبو بكر البرقاني عن المدارقطني رحمه الله
تعالى قال :

الحديث الحسن بين الحد والحجة

قلت له : حديث الفضل بن موسي عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس : كان النبي صلي الله عليه وسلم يلحظ في صلاته يميناً وشمالاً .
قال : ليس بصحيح .

قلت : إسناده حسن ، حدث به عن الفضل جماعة ؟
قال : أي والله حسن ، إلا أن له علة ، حدث به وكيع عن عبد الله بن سعيد عن ثور عن رجل عن النبي صلي الله عليه وسلم .

قلت : لم يسنده إلا الفضل ؟
قال : بته .

وهذا لا يحتاج إلي شرح ولا تعليق فهو أوضأ من شمس الصباح في شهور الصيف الحار ، وفيه إطلاق الحسن علي المعلول ، بعكس ما اشترطه المتأخرون من سلامة الحديث الحسن عندهم من العلة ، وهذا دليل علي تبليغ المقاصد كما قلنا .

وبالمناسبة نسأل المرضي بمرض تعدد الطرق : لماذا لم يقو الدارقطني رحمه الله هذه الطرق ببعضها ويرقيها كما تفعلون أنتم !!؟؟
وهل اتضح لكم الآن علي أي شيء كان يطلق جهابذة الحديث لفظة الحسن !!؟؟

- وروي أبو بكر البرقاني عن المدارقطني رحمهما الله تعالي قال :

قلت له : شريك عن أبي اليقظان عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده ، كيف هذا الإسناد ؟
قال : ضعيف .

قلت : من جهة من ؟

قال : أبو اليقظان ضعيف .

قلت : فيترك ؟

قال : لا ، بل يخرج ، رواه الناس قديماً .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

والكلام واضح بحمد الله وتوفيقه ، فلما أخبره الدارقطني رحمه الله أن أبا اليقظان ضعيف ، سأله : هل ضعفه من نوع الضعف الذي يكون سبباً في الترك أم لا ؟ فأجابته رحمه الله ورفع درجته قائلاً : بل يخرج ، أي في الكتب ، أي يكتب حديثه ، وهذا واضح .

للمزيد راجع علل الترمذي الكبير: 143-165-166-167-168،، ومواطن لا تحصي في جامع الترمذي ، وكتب السؤالات ، والجرح والتعديل ، مع تطبيق شرط الحسن الذي ذكره الترمذي رحمه الله ، وستري أن كل حديث توفرت فيه هذه الشرائط ليس بمطروح ، أطلق عليه الحسن ، سواء كان غريباً ، أو صحيحاً ، أو ضعيفاً ، أو معلولاً .

ولهذا لم يذكر الترمذي رحمه الله سبحانه وتعالى قيد السلامة من العلة في تعريفه ، لأن كون الحديث الصواب فيه الوقف أو الرفع أو الإرسال أو الوصل لا يجعله حديثاً مطروحاً وإنما يجعله مرجوحاً ، أما المتأخرون فيشترطون في الحديث الحسن شرط الخلو من العلة لأنه عندهم للاحتجاج ، والله أعلم .

وسنضرب مثلاً آخر من كتاب الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم :

ترجمة رقم 559 إسماعيل بن أبي إسحاق : قال الأثرم عن أحمد : يكتب حديثه وقد روى حديثاً منكراً في القتيل (راجع معني لفظة المنكر عند أحمد في بحث قيم من كتاب المنتخب من العلل للخلال تحقيق وتعليق الأخ طارق عوض حفظه الله) .

أبو حاتم عن اسحاق بن منصور عن يحيى :

أبو إسرائيل صالح الحديث .

عن عمرو بن علي :

أبو إسرائيل ليس من أهل الكذب .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

أبو حاتم :
أبو إسرائيل حسن الحديث جيد اللقاء له أغاليط لا يحتج
بحديثه .
أبو زرعة :
صدوق كوفي .
فتأمل : أحمد يقول يكتب حديثه (أما الاحتجاج به فأمر
غير هذا) ،
ويحيى يقول صالح (أي ليس بمطروح يصلح للكتابة) ،
والفلاس يقول ليس من أهل الكذب (أي ليس كذاب ولا
متهم) ،
وأبو حاتم يقول حسن الحديث (وهو نفس معنى الأقوال
السابقة) ، وحكم عليه بأنه لا يحتج بحديثه ،
وأبو زرعة قال صدوق (أي غير كذاب ولا متهم) .
فهؤلاء الذين قيل عنهم أن لكل واحد منهم اصطلاح خاص
به ، إذا تأملت كلامهم بعد أن تخرج من رأسك ما وجدته
مدون في كتب وضع أكثرها أهل الأصول والكلام وجدت
كلامهم يخرج من مشكاة واحدة .
التوسع في الشرح والأمثلة سهل يسير ، وتطويل البحث
أمر هين ، ولكن ليس هذا المراد .
إنما المراد أن نفتح به عيوناً عمياً وأذاناً صماً والله
المستعان .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

**نماذج من اصطلاحات المحدثين المقاربة للفظه
الحسن**

الحديث الحسن بين الحد والحجية

في المبحث السابق حاولنا قدر جهدنا أن نبين لمن يبحث عن الحقيقة أن ما قصده المتقدمون بلفظة الحسن خلاف ما فهمه المتأخرون تماماً ، وظهر لنا جلياً تباين المعني والمقصد بين الفريقين ، هذا لمن كان يبحث عن الحق ، أما من يبحثون هذه المسألة وفي ذهنهم قدسية كلام ابن الصلاح وأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه ، فليس هناك ما يوجب عليكم هذه المشقة ، ولا ما يوجب عليكم الاستمرار في القراءة ، يكفي أن تغلق الكتاب وتشتتم صاحبه كما هي العادة !!!

فأنتم مقتنعون بالنتيجة مقدماً قبل البحث ، خاصة وأن هناك فريقاً من المنتسبين للحديث تابعه علي هذا الفهم . ولما استغلقت الأمور في بعض الأحيان مع بعض الأمثلة التي يصعب إطلاق الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين عليها ، وأطلق عليها المحدثون المتقدمون الوصف بالحسن ، قالوا : إن لكل محدث من المحدثين المتقدمين اصطلاحات خاصة به !!

واستخدم المحدثون الأوائل اصطلاحات عديدة تؤدي نفس المعني ، وكلها عجز المتأخرون عن فهمها حتى أنهم قالوا : إن لكل إمام اصطلاحات خاصة به كما سبق أن أشرنا قبل قليل !!!

وهذا والله أقرب للهو الصبيان منه إلي دين !!!
لكل إمام اصطلاح خاص به ؟!!!
ولم يسأل واحد منهم الآخر ماذا تعني بقولك صالح الحديث مثلاً ؟

أو ماذا تقصد بقولك فلان مقارب الحديث ؟
كان هؤلاء الرجال أصحاب العقول الفذة والهمم العالية لا عقول لهم !!

يسمعون اصطلاحات لا يفهمونها ويسكتون ولا يسألون
!!!

الحديث الحسن بين الحد والحجية

- فمثلاً أبو داود يستعمل لفظه صالح .
قال أبو داود رحمه الله : ما كان في كتابي هذا من حديث فيه وهن شديد بينته ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح .
قال ابن حجر :

يفهم من هذا أن الذي فيه وهن غير شديد لا يبينه .
نقول : وهذا صحيح .

وللعلماء في سكوته تأويلات :

أ - صالح أي صالح للاحتجاج به ، وهذا فيه نظر .

ب - صالح للشواهد والمتابعات ، وهذا أيضاً لا يسلم .

ج - صالح يقابل الحسن ، وهو المعتمد عندنا بالاستقراء .
ولكن الحسن الذي نعنيه هنا هو الحسن عند المتقدمين ،
لا عند المتأخرين .

قال الحافظ ابن حجر :

فكم من حديث أخرجه في سننه وسكت عنه ثم تكلم هو عنه بعد ذلك في إجاباته علي السؤالات .
نقول :

صالح عنده لفظه في المعني تساوي حسن تماماً عند الترمذي والبخاري ، فكم من حديث وصفوه بالحسن وهو صحيح أو ضعيف !!

وكذا أبو داود كم من حديث سكت عنه ، أي صالح عنده وهو صحيح ، وكم من حديث سكت عنه ثم ضعفه بعد ذلك في سؤالاته .

ولكن ما كان فيه ضعف شديد أي لا يكتب ويجب أن يطرح فقد بينه رحمه الله حسب اجتهاده .

ولاحظ أنه سكت عن المنقطع والمدلس وأسانيد لا تصلح للاحتجاج ولا غيره ، فهذا من أقوي ما يبين أنه لم يعن الاحتجاج بما سكت عنه وإنما عني صالح للكتابة والتدوين وليس بمطروح .

والدارس لكتب المذنب ألفوا خارج نطاق الصحيح يعلم جيداً أن أصحابها لم يصنفوها للاحتجاج ، ومنها كتب السنن

الحديث الحسن بين الحد والحجة

المتي كان الغرض منها ترتيب الأدلة علي الأبواب وليس الاحتجاج بهذه الأحاديث في هذه الأبواب وهو واضح لمن تدبر

- سنن أبي داود :

248- حدثنا نصر بن علي حدثني الحارث بن وجيه ثنا مالك بن دينار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وأنقوا البشر) ،

قال أبو داود : الحارث بن وجيه حديثه منكر وهو ضعيف .

- التاريخ الكبير :

الحارث بن وجيه الراسبي البصري ، سمع مالك بن دينار ، سمع منه زيد بن حباب ، ونصر بن علي ، فيه بعض المناكير ، نسبه نصر بن علي .

- الجرح والتعديل :

الحارث بن وجيه الراسبين روى عن مالك بن دينار ، روى عنه زيد بن حباب ، ومسلم بن إبراهيم ، وأبو سلمة ، وأبو عمر الحوضي ، والمقدمي ، ونصر بن علي ، سمعت أبي يقول ذلك ، حدثنا عبد الرحمن انا بن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال : سمعت يحيى بن معين يقول : الحارث بن وجيه ليس حديثه بشيء ، سمعت أبي يقول : الحارث بن وجيه ضعيف الحديث ، في حديثه بعض المناكير .

- الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي :

الحارث بن وجيه الراسبي بصري ، يروي عن مالك بن دينار ، قال يحيى : ليس بشيء ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال ابن حبان : ينفرد بالمناكير عن المشاهير .

- الكامل في ضعفاء الرجال :

الحارث بن وجيه الراسبي بصري ، حدثنا بن حماد ثنا عباس ثنا يحيى قال : الحارث بن وجيه ليس حديثه بشيء ، ثنا الجنيدي ثنا البخاري قال : الحارث بن وجيه الراسبي عنده

الحديث الحسن بين الحد والحجة

بعض المناكير ، سمع مالك بن دينار البصري سمعت بن حماد يقول : قال : البخاري الحارث بن وجيه الراسبي روى عنه زيد بن الحباب في حديثه بعض المناكير ، وقال النسائي : الحارث بن وجيه ضعيف ، ثنا الفضل بن الحباب ثنا أبو عمر الحوضي ثنا الحارث بن وجيه عن مالك بن دينار عن بن سيرين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (تحت كل شعرة جنازة فبلوا الشعر وانقوا البشر) ، حدثنا محمد الواسطي ثنا الصلت بن مسعود ثنا الحارث بن وجيه ثنا مالك بن دينار سألت أنس بن مالك عن قوله : " تتجافى جنوبهم عن المضاجع " ، قال : كان ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلون من صلاة المغرب إلى صلاة العشاء الآخرة فنزلت فيهم تتجافى جنوبهم عن المضاجع ، قال الشيخ : وهذان الحديثان بأسانيدهما عن مالك بن دينار ، لا يحدث عن الحارث بن وجيه ، وللحارث غير ما ذكرت من الروايات شيء يسير ولا أعلم له رواية إلا عن مالك بن دينار .

- ضعفاء العقيلي :

الحارث بن وجيه بصري ، عن مالك بن دينار ، حدثنا أحمد بن علي الأبار قال : سمعت نصر بن علي الجهضمي يضعف الحارث بن وجيه ، وحدثنا محمد بن عيسى قال : حدثنا العباس بن محمد قال : سمعت يحيى بن معين يقول : الحارث بن وجيه ليس حديثه بشيء ، وحدثني آدم بن موسى قال سمعت البخاري قال : الحارث بن وجيه الراسبي فيه بعض المناكير ، ومن حديثه ما حدثناه إبراهيم بن محمد قال : حدثنا حفص بن عمر الحوضي قال : حدثنا الحارث بن وجيه قال : حدثنا مالك بن دينار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم (تحت كل شعرة جنازة ألا فاغسلوا الشعر واتقوا البشرة) ، قال : لا يتابع عليه حديث منكر وله إسناد غيرهما فيه لين أيضاً .

- المجروحون :

الحديث الحسن بين الحد والحجة

الحارث بن وجيه الراسبي من أهل البصرة ، يروى عن مالك بن دينار ، روى عنه زيد بن حباب ، والحوضي ، كان قليل الحديث ، ولكنه يتفرد بالمناكير عن المشاهير في قلة روايته ، سمعت الحنبلي يقول : سمعت أحمد بن زهير يقول عن يحيى بن معين قال : الحارث بن وجيه ليس بشيء .

- تاريخ ابن معين (رواية الدوري) :

سألت يحيى عن الحارث بن وجيه فقال ليس حديثه

بشيء .

فقول أبي داود رحمه الله : حديث الحارث بن وجيه منكر ، أي حديث خطأ ، لا يكتب أصلاً ، لأنه ليس بصواب ، ولذا لم يسكت عنه بل بينه .

وفي هذا فائدة كبيرة جداً ، وهي أنهم كانوا يكتبون الأحاديث في تصانيفهم وهم يعلمون أن منها الصحيح ، ومنها الضعيف ، ومنها المطروح .

وهذا يعني أنهم لم يضعوا هذه الأحاديث للاحتجاج بها في هذه الأبواب ، وإنما علي سبيل الجمع لما يعرفوه أو ما سمعوه من شيوخهم في المسائل الفقهية المختلفة ، بل أن منهم من تعمد جمع المنكرات وشديد الضعف علي الأبواب الفقهية كالدارقطني في سننه رحمه الله تعالى !!

- سنن أبي داود :

1377- حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني ثنا عبد الله بن وهب أخبرني مسلم بن خالد عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا أناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد فقال ما هؤلاء ؟ ، ف قيل هؤلاء ناس ليس معهم قرآن ، وأبي بن كعب يصلي وهم يصلون بصلاته ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أصابوا ونعم ما صنعوا .

قال أبو داود : ليس هذا الحديث بالقوي مسلم بن خالد

ضعيف .

- التاريخ الكبير :

الحديث الحسن بين الحد والحجة

مسلم بن خالد أبو خالد الزنجي ، عن ابن جريح ، وهشام بن عروة ، منكر الحديث ، قال علي : ليس بشيء .
- الجرح والتعديل :

مسلم بن خالد الزنجي وهو بن خالد بن سعيد بن جرحه أبو خالد ، وأصله من الشام ، والزنجي لقبه ، كان أبيضاً مليحاً ، روى عن ابن أبي ملكية ، والزهري ، وعمرو بن دينار ، وابن أبي نجيح ، وهشام بن عروة ، وابن جريح ، روى عنه محمد بن إدريس الشافعي ، وأحمد بن عبد الله بن يونس ، والحكم بن موسى ، وابن نفيل الحراني ، وعبد الأعلى بن حماد النرسي ، وسعيد بن عون ، وإبراهيم بن شماس ، وإبراهيم بن موسى ، وابن أبي الشوارب ، والحميدي ، سمعت أبي يقول ذلك ، نا عبد الرحمن أنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إليّ قال : سمعت يحيى بن معين يقول : مسلم بن خالد الزنجي ثقة ، نا عبد الرحمن سمعت أبي يقول : قال علي بن المديني : مسلم بن خالد ليس بشيء ، نا عبد الرحمن قال سألت أبي عن مسلم بن خالد الزنجي ؟ فقال : ليس بذاك القوي ، منكر الحديث يكتب حديثه ولا يحتج ، به تعرف وتنكر .
- التاريخ الصغير :

كنية مسلم بن خالد الزنجي : أبو خالد المكي مولى عبد الله بن سفيان بن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر المخزومي القرشي ، كناه آدم ، قال علي : ليس بشيء .
فهذه الرواية كما وصفها أبو داود ، ومسلم بن خالد ليس بشيء كما قال عنه غير واحد كما رأيت .
- سنن أبي داود :

1854- حدثنا مسدد ثنا عبد الوارث عن حبيب المعلم عن أبي المهزم عن أبي هريرة قال : ثم أصبنا صرماً من جراد فكان رجل منا يضرب بسوطه وهو محرم ، ف قيل له : إن هذا لا يصلح ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنما هو من صيد البحر .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

سمعت أبا داود يقول أبو المهزم ضعيف والحديثان جميعاً وهم .

- التاريخ الكبير :

يزيد بن سفيان أبو المهزم البصري عن أبي هريرة تركه شعبة روى عنه حماد بن سلمة .

- الجرح والتعديل :

يزيد بن سفيان أبو المهزم بصرى ، روى عن أبي هريرة ، روى عنه حماد بن سلمة ، وسليم بن حيان ، وعباد بن منصور ، سمعت أبي يقول ذلك ، نا عبد الرحمن نا أبي عن مسلم بن إبراهيم قال : نا شعبة قال : رأيت أبا المهزم لو أعطوه فلسين لحدثهم سبعين حديثاً ، حدثنا عبد الرحمن نا محمد بن إبراهيم بن شعيب نا أبو حفص عمرو بن علي قال : ما سمعت يحيى وعبد الرحمن يحدثان عن أبي المهزم شيئاً قط ، نا عبد الرحمن نا حرب بن إسماعيل فيما كتب إلى قال : سألت أحمد بن حنبل عن أبي المهزم ؟ ، فقال : ما أقرب حديثه ، نا عبد الرحمن قال ذكره : أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال : أبو المهزم ضعيف ، وقال مرة : لا شيء ، نا عبد الرحمن قال : سألت أبا زرعة عن أبي المهزم يزيد بن سفيان ؟ ، فقال : ليس بقوي شعبة يوهنه ويقول كتبت عنه مائة حديث ما حدثت عنه بشيء حكى على بن المديني عن عبد الرحمن بذلك ، نا عبد الرحمن قال : سمعت أبي يقول هو ضعيف الحديث .

- الضعفاء والمتروكون للنسائي :

يزيد بن سفيان أبو المهزم : متروك الحديث بصري .

- الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي :

يزيد بن سفيان أبو المهزم البصري ، يروي عن أبي هريرة ، قال يحيى : ليس حديثه بشيء ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال علي بن الجنيد : شبه المتروك ، وقال الدارقطني : ضعيف .

- الكامل في ضعفاء الرجال :

الحديث الحسن بين الحد والحجة

يزيد بن سفيان أبو المهزم ، ثنا محمد بن الرومي النيسابوري ثنا محمد بن إسماعيل الصائغ ثنا مسلم بن إبراهيم قال : سمعت شعبة يقول : رأيت أبا المهزم في المسجد وهو يعطى درهماً لوضع حديثاً ، ثنا بن أبي مريم قال : سمعت يحيى بن معين يقول : اسم أبي المهزم يزيد بن سفيان وثنا بن حماد ثنا معاوية عن يحيى قال : أبو المهزم يزيد بن سفيان ليس حديثه بشيء ، ثنا بن حماد حدثني عبد الله عن أبيه قال : أبو المهزم وهو كذا وكذا قد روى عنه شعبة .

- كتاب الضعفاء :

يزيد بن سفيان أبو المهزم ، روى عن أبي هريرة المناكير ، تركه شعبة وأساء فيه القول .

- ضعفاء العقيلي :

يزيد بن سفيان أبو المهزم ، ولا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به ، حدثنا إبراهيم بن محمد ومحمد بن إبراهيم قال حدثنا مسلم : قال سمعت شعبة يقول : كان أبو المهزم في مسجد ثابت مطروح لو أعطاه إنسان فلساً حدثه سبعين حديثاً ، حدثنا محمد قال : حدثنا عمرو بن علي قال : لم أسمع يحيى يحدث عن أبي المهزم بشيء قط وقد سمعت أبا داود يقول : سمعت شعبة يقول : حدثني من سمعه من أبي هريرة ، قلت : من هو ؟ قال : أبو المهزم ، حدثني محمد بن حفص الجوزجاني سمعت أبا قدامة قال : قال بهز : كان أبو المهزم يضعف ، حدثنا عبد الله قال : سألت أبي عن أبي المهزم ؟ ، فقال : هو كذا وكذا ، حدثنا محمد حدثنا معاوية قال : سمعت يحيى قال : أبو المهزم يزيد بن سفيان ليس حديثه بشيء ، ومن حديثه ما حدثناه محمد بن أحمد الأنطاكي قال حدثنا الهيثم بن جميل حدثنا حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم الجراد من صيد البحر .

- المجروحون :

الحديث الحسن بين الحد والحجية

يزيد بن سفيان أبو المهزم من أهل البصرة يروي عن أبي هريرة روى عنه حماد بن سلمة والبصريون وكان شيخاً صالحاً لم يكن العلم صناعته كان ممن يهتم ويخطئ فيما يروي فلما كثر في روايته مخالفة الأثبات خرج عن حد العدالة قد تركه شعبة ، أخبرنا الهمداني قال : حدثنا عمرو بن علي قال : ما سمعت يحيى بن سعيد يحدث عن أبي المهزم بشيء قط أخبرنا عبد الله بن الحسين قال حدثنا عباس بن محمد قال : حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا شعبة قال : رأيت أبا المهزم في مجلس ثابت البناني لو أعطاه إنسان فلساً حدث به تسعين حديثاً ، قال أبو حاتم وهو الذي روى عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول المؤمن أكرم على الله من الملائكة..... .
- تقريب التهذيب :

أبو المهزم بتشديد الزاي المكسورة التميمي البصري اسمه يزيد وقيل عبد الرحمن بن سفيان متروك من الثالثة د ت ق .

- سؤالات البرقاني للدارقطني :
وعن يزيد بن أبي سفيان فقال : أبو المهزم بصري أساء القول فيه شعبة يترك .

فهؤلاء مجرد نموذج للرواة الذين يبين أبو داود رحمه الله سبحانه وتعالى حديثهم ، وهم في الغالب من الذين في ضعفهم شدة ، أو من المتروكين .

نعم قد يختلف الحكم على الرواة في بعض الأحيان من عالم لآخر ، أي ربما وجدنا من تكلم فيه أبو داود وبين ضعف حديثه ثم وجدنا من يحتج بحديثه أو من يوثقه ، وهذا من جراء التفاوت في الحفظ والطلب بين أهل الحديث رحمهم الله تعالى ، وكذا ربما وجدنا من لا يبين أبو داود ضعف حديثه ، وهو متهم عند غيره من النقاد ، رحم الله الجميع ورضي عنهم .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

وأبو حاتمٍ يستخدم لفظة صدوق :
وهي أيضاً تعنى أن هذا الراوي حسن الحديث أي يكتب حديثه ويدخل فيها الصحيح والضعيف كما قدمنا .
أما كون حديثه يحتج به أم لا فهذا يختلف .
ولهذا نرى أبو حاتم يطلق الصدوق علي الثقات وغيرهم
ومن أراد استقصاء الأمر فكتب جيل الرجال أمامه .
وسنضرب بعض الأمثال من أقوالهم من غير أن نطيل
البحث إن شاء الله :

قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل :
الجزء الأول ترجمة 29 أحمد بن جعفر البغدادي : ثقة
صدوق .

ترجمة 47 أحمد بن خالد الخلال : خيراً فاضلاً عدلاً
صدوقاً رضا .

ترجمة 59 أحمد بن سليمان بن عبد الملك : صدوق ثقة .
ترجمة رقم 179 أحمد بن هاشم :
سمعت أبي وأبا زرعة يقولوا : كتبنا عنه ، ورويا عنه .
قال : وسئل أبي عنه فقال : صدوق يكتب حديثه ولا يحتج
به .

ترجمة 756 إسحاق بن الربيع :
حدثنا عبد الرحمان نا محمد بن إبراهيم بن شعيب نا
عمرو بن علي قال : اسحاق بن الربيع أبو حمزة ضعيف
الحديث ، روى أحاديث عن الحسن في التفسير حسناً .
سألت أبي عن اسحاق بن الربيع أبي حمزة العطار فقال
: يكتب حديثه كان حسن الحديث . انتهى كلامه باختصار .
وروي ابن أبي حاتم بسنده إلي عبد الله بن المبارك أنه
كان إذا حدث عن جرير عن منصور عن إبراهيم عن علقمة
عن عبد الله قال : حدثني الصدوق عن الصدوق عن الصدوق
عن الصدوق عن الصادق المصدوق .
والسند عندي فيه نظر لكنه يصلح شاهداً لما قبله ، أما
وحده فلا يصلح للحجية .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

وكذا رقم 60-80-106-119-125-135-165-383-439-472-531-539-546-620-770-.....

وغيرها كثير لمن أراد أن يبحث وينقب كل هؤلاء الثقات وصفهم بصدوق !!

فهل بعد هذا نقول أن الصدوق هو من خف ضبطه؟؟
إن الصدوق هو الذي اشتهر بتحري الصدق في الرواية بصرف النظر عن درجته في الرواية .

هو ليس بكذاب ، ولا متهم ، فحديثه حسن أي ليس بمطروح ولكن يكتب حديثه إن لم يكن شاذاً ، وكان يروي من غير وجه .

وتأمل كلام ابن أبي حاتم في كتابه العظيم الجرح والتعديل :

قال ابن أبي حاتم : حدثنا أحمد بن سنان الواسطي ، قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي وربما جرى ذكر رجل صدوق في حديثه ضعف ، فيقول : رجل صالح الحديث تغلب ، يعني أن شهوة الحديث تغلبه .

قال ابن أبي حاتم: فقد أخبر أن الناقله للآثار والمقبولين على منازل ،

وأن أهل المنزلة الأعلى : الثقات .
وأن أهل المنزلة الثانية : أهل الصدق والأمانة . (أقول : لاحظ أنه قسمهم إلي منزلتين فقط إما ثقة أو ليس بثقة وكلاهما حديثه حسن والراوي نفسه حسن الحديث فتأمل ولاحظ وصفه لهم بالمقبولين) .

ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى :
وإذا قيل للواحد : إنه ثقة ، أو متقن ثبت ، فهو ممن يحتج بحديثه . (أقول : ولاحظ أيضا أن الاحتجاج فقط يكون بحديث الثقة) .

وإذا قيل له : إنه صدوق ، أو محله الصدق ، أو لا بأس به ، فهو ممن يكتب حديثه ، وينظر فيه ، وهي المنزلة الثانية .
(أقول : تأمل الفرق بين المعنيين ، الكتابة والاحتجاج) .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

وإذا قيل : شيخ ، فهو بالمنزلة الثالثة ، يكتب حديثه ،
وينظر فيه ، إلا أنه دون الثانية .

وإذا قيل : صالح الحديث ، فإنه يكتب حديثه للاعتبار .
وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث ، فهو ممن يكتب
حديثه ، وينظر فيه اعتباراً .

وإذا قالوا : ليس بقوي ، فهو بمنزلة الأولى ، في كتبه
حديثه ، إلا أنه دونه .

وإذا قالوا : ضعيف الحديث ، فهو دون الثاني ، لا يُطرح
حديثه ، يعتبر به .

(أقول : فحتي هذه المنزلة لا يطرح حديث الراوي بل
يكتب علي تفاوت أصحاب هذه المنازل في الحفظ والإتقان
، الثقة يكتب حديثه للاحتجاج ، وباقي الرتب يكتب حديثها
للاعتبار والاستشهاد) .

وإذا قالوا : متروك الحديث ، أو ذاهب الحديث ، أو كذاب
، فهو ساقط الحديث ، لا يكتب حديثه ، وهي المنزلة الرابعة .
(أقول : وهؤلاء من لا يوصف حديثهم بالحسن ، ولا
يوصفون بأنهم حسان الحديث ، بل يطرح حديثهم ولا يكتب
.)

ولمن أراد التوسع في ألفاظ المتقدمين وجمعها لوضعها
في نصابها الصحيح عد إلي كتاب الجرح والتعديل والعلل
ومعرفة الرجال لأحمد وتاريخ يحيى بن معين والمجروحين
لابن حبان وضعفاء العقيلي والكامل لابن عدي ، ففيهم معين
لا ينضب من الأمثلة علي هذا والله المستعان .

**رد شبهات أثارها البعض حول احتجاج
المتقدمين
من المحدثين بالأحاديث الحسان عند المتأخرين**

الحديث الحسن بين الحد والحجة

قال الله تعالى في كتابه العزيز : "يا داود انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب" ،
فالهوى ينسى صاحبه يوم الحساب !!
فقط يتذكر هواه الذي يريد أن ينتصر له فماذا تكون النتيجة ؟

عذاب شديد
نعوذ بالله من الأهواء وأهلها .
بعض المتأخرين لما رأى شعاع من النور ينفذ من بين الظلمات ، استفزه الشيطان ، وأوحى إليه أن يجمع بعض الشبهات التي يظنها أدلة ، ويضعها في كتاب ليضل به أهل العلم وطلبته ، زاعماً أن الحديث الحسن بشقيه وكونه موضع احتجاج عند المحدثين المتقدمين منهم والمتأخرين مسألة منتهية ، محسومة عند المتقدمين والمتأخرين !!
كيف لا؟؟؟!!

والكذب علي العلماء أهون وأيسر من الكذب علي الله ورسوله !!

وهنا نرد علي هذه الأباطيل باختصار ، لا يخل بالرد ، ونذكر بسبب ذلك ألا وهو عدم التطويل فإن عدد الملامح لا يعيننا في شيء ، ولو أطلنا في كل مبحث لما انتهى هذا البحث إلا بعد سنوات طوال .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

يقول الأخ محمد عبد المقصود في تقریظه لكتاب :
القول الحسن في كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث
الحسن :

وقد شاع في عصرنا بين ناشئة طلبة العلم قول خالف
المنهج العلمي الدقيق لعلمائنا ، فقال حدثاء الأسنان بعدم
الأخذ بالحديث الحسن لغيره ، بل وغالي بعضهم فلم يأخذ
أيضاً بالحسن لذاته ، وفرحوا بهذا القول وتبجحوا به ، وطاروا
به كل مطار ، مما أدى إلي إنكارهم لجملة كثيرة من
الأحاديث الثابتة ، حتي وصل ببعضهم أن عاد إلي سماع
الملاهي والمعازف بزعمه أن لم يصح في ذلك حديث ،
ومنهم من أنكر ثبوت أحاديث المهدي ، وكذلك عدم صحة
أحاديث إتيان المرأة في الدبر ، وعدم مشروعية صيام عرفة
لغير الحاج ، وكذلك عدم مشروعية صيام الستة أيام من
شوال لعدم صحة هذه الأحاديث ، وأمور أخرى خاضوا فيها ،
وفرقوا بين أقوال المتقدمين والمتأخرين ، ولسان حالهم
يقول : انتهى الاجتهاد والقول قول المتقدمين زعموا ، مع
نقلهم لأقوال مبتورة عن أهل العلم وتمسكهم بها لنصرة
مذهبهم هذا ، (أقول : انظر إلي الفقرة الخاصة بكلام
الشافعي لتعلم من الذي ينقل الأقوال المبتورة) ، في
حلقات يطول ذكرها من مسلسل التهتك العلمي . انتهى
الجزء المراد نقله .

أقول : أما قوله في تحقير من خالفه في الاحتجاج بما
يسمي بالحديث الحسن عند المتأخرين (حدثاء الأسنان)
وكذا قوله (وفرحوا بهذا القول وتبجحوا به ، وطاروا به كل
مطار) ، فلا رد عليه في الدنيا ، والحساب بين يدي الرحمان

أما قوله (مما أدى إلي إنكارهم لجملة كثيرة من الأحاديث
الثابتة) ، فالذي ينكر حديث ثابت غير الذي يقول أن هذا
الحديث لا يثبت عندي ، والفرق بينهما أظنه واضح لا يحتاج

الحديث الحسن بين الحد والحجية

إلي كثير بيان ، فهو ثابت عندك ، أما عندي فهو ضعيف ، فكان ماذا؟؟

وأحاديث أفطر الحاجم والمحجوم أثبتها أحمد ، وضعفها يحيى بن معين رضي الله عنهما ، فهل كان يحيى ينكر الأحاديث الثابتة؟؟

إنما ثبت هذا عند أحمد ولم يثبت عند يحيى ، هذا كل ما في الأمر .

وقوله (حتي وصل ببعضهم أن عاد إلي سماع الملاهي والمعارف بزعمه أن لم يصح في ذلك حديث) ، ليس فيه حجة علي من خالفه ، بل هو أسلوب عاطفي في كسب في كسب قلب المستمع الجاهل بعلم الإسناد ولا علاقة له بالعلم ، وكل حديث ورد في تحريم المعارف صراحة لا يخلو سنده من مشكلة تقضي عليه ، وحديث هشام بن عمار سنده هالك ، من أوجه ، منها التكلم في هشام بن عمار نفسه وحفظه ، واتهام أحمد رحمه الله له بالتجهم (راجع ميزان الاعتدال ترجمة هشام بن عمار ، وراجع قول الحافظ فيه في التقريب) ، وكذا الكلام في كونه من معلقات البخاري ، أما دأئه العضال فهو عطية بن قيس الذي عليه مدار كل أوجه الحديث .

ثم أن البخاري رحمه الله لم يخرج هذا الحديث للاحتجاج ، وإنما أخرجه شاهداً في باب تحريم الخمر ، أما مذهب البخاري في هذا ففي كتاب التفسير ، في تفسير قوله تعالى " ومن الناس من يشتري لهو الحديث " ، قال البخاري رضي الله عنه علي ما أذكر : فكل لهو باطل إذا شغل عن ذكر الله .

وحديث عائشة الصحيح لا دلالة فيه علي التحريم ، وإنما فيه أن النبي صلي الله عليه وسلم كان يسمع الغناء قبل دخول أبي بكر ، وسمع بعد دخول أبي بكر ، فمن ادعي أن قول النبي صلي الله عليه وسلم لأبي بكر (دعهما) ليس إقراراً للجارتين ، فليس له متعلق في قول أبي بكر بحضرة

الحديث الحسن بين الحد والحجة

النبي صلي الله عليه وسلم واصفاً الغناء بأنه (مزار الشيطان) ،

وأخرج أحمد في مسنده قال : حدثنا مكي بن إبراهيم ، عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد رضي الله عنه ، أن النبي صلي الله عليه وسلم كان عند عائشة فدخلت امرأة ، فقال : (أتدرين من هذه يا عائشة ؟) ، قالت : لا ، قال : (هذه قينة بني فلان ، أتحبين أن تغنيك ؟) ، قالت : نعم ، فأعطاها طبقاً فغنتها .

وكذا أخرجه النسائي في الكبرى ، وسنده صحيح علي شرط الصحيح كما تري ، ولا مطعن فيه .

فالنبي صلي الله عليه وسلم سأل عائشة : (أتحبين أن تغنيك ؟) ، ولو كان حراماً ما سألها عن هذا .

ولما قالت رضي الله عنها : نعم ، أعطاها طبقاً فغنتها !! فالذي تقوله الأحاديث الصحيحة أن الغناء ليس بحرام (لا نتكلم عن الفيديو كليب إنما نتكلم عن الغناء) ، والمعازف ليست حراماً ، وللشوكاني رحمه الله ورضي عنه رسالة مفيدة جداً اسمها : إبطال الإجماع علي تحريم مطلق السماع ، فراجعها إن شئت .

وقوله (وعدم مشروعية صيام عرفة لغير الحاج) ، فالتفصيل الذي تفصله هذا فرع من قبولك صحيح أحاديث الترغيب في صيامه ، وأحاديث الترغيب في صيام يوم عرفه بها مزيج من الضعف والاضطراب في السند والمتن لا تخفي إلا علي من لا بصر له .

وأصحها علي الإطلاق هم الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه أظنه من رواية سعد بن سعيد ، وهو أخو يحيى بن سعيد رحمهما الله تعالى .

- قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل :

سعد بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري أخو يحيى وعبد ربه ابني سعيد الأنصاري ، روى عن أنس بن مالك والسائب بن يزيد ، روى عنه عبد العزيز الدراوردي وعبد الله

الحديث الحسن بين الحد والحجية

بن نمير وأبو أسامة ، سمعت أبي يقول ذلك ، حدثنا عبد الرحمن نا صالح بن أحمد بن حنبل قال : قال أبي : سعد بن سعيد أخو يحيى بن سعيد ضعيف ، حدثنا عبد الرحمن قال : ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين : أنه قال : سعد بن سعيد صالح ، حدثنا عبد الرحمن قال : سمعت أبي يقول : سعد بن سعيد الأنصاري مؤدى ، قال أبو محمد يعنى أنه كان لا يحفظ يؤدى ما سمع .
- وقال ابن عدي في الكامل :

سعد بن سعيد بن قيس أخو يحيى بن سعيد الأنصاري مديني ، ثنا بن حماد ثنا عبد الله عن أبيه قال : سعد بن سعيد أخو يحيى بن سعيد ضعيف الحديث ، وقال النسائي فيما أخبرني محمد بن العباس عنه قال : سعد بن سعيد بن قيس مديني ليس بالقوي .

أما قوله (وكذلك عدم مشروعية صيام الستة أيام من شوال لعدم صحة هذه الأحاديث) فالحديث الذي في صحيح مسلم أعله البخاري في التاريخ الكبير بقوله : ولا نعلم سماع عبد الله بن معبد الزماني من أبي قتادة ، وطرقه الأخرى أوهي من بيت العنكبوت ، إلا طريق ثوبان رضي الله عنه ربما كان للبعض به متعلق ممن لا يهتمون بتعليل الأحاديث ، بل همهم الأوحده هو ترضية جميع الأطراف ، ومالك بن أنس رضي الله عنه ورحمه لما سُئِلَ عن صيام ستة أيام من شوال قال : هي بدعة ، ولا أعلم أحداً من أهل العلم والفقهاء صامها ، بل كلهم علي كراهيتها وبدعتها خشية أن يلحق برمضان ما ليس منه ، وهذا القول ثابت في روايات الموطأ .
أما أحاديث إتيان المرأة في الدبر فهالكة لا تحتاج إلي كبير علم لردّها .

ويقول الشيخ أسامة القوصي في تقريره لنفس الكتاب

:

الحديث الحسن بين الحد والحجية

ولهذا وصلوا إلي هذه النتيجة الواضحة البطلان ، فإما أبيض وإما أسود ، فما استطاعوا أن يتصوروا التداخل بين الأبيض والأسود لضعف بصائرهم .
أقول : لنقل أن الأبيض هو ما ثبت عن النبي صلي الله عليه وسلم وقاله ، والأسود هو شديد الضعف والمكذوبات وهو غير ثابت ولم يقله بالقطع ، فالسؤال الآن : ذلك التداخل اللوني الجميل درجته أنه بين الثابت وغير الثابت ؟؟ ، أم ماذا نسميه ؟؟

أنسميه ربما قاله وربما لم يقله ؟؟
أم نبحت عن اسم آخر ؟؟
فلنسميه إذن : ربما لم يقله وربما قاله .
فلا هو ثابت ، ولا هو غير ثابت ، فماذا هو ؟؟
وكيف ستلحقه بالثابت ؟
سؤال أحتاج إلي إجابة له !!

أما ضعف البصائر فمحل التيقن منه أو من عدمه بين يدي الرحمن سبحانه وتعالى ، أسأل الله سبحانه وتعالى السلامة لي ولإخواني .

أما المؤلف نفسه فيقول في مقدمته :
فكان من هؤلاء الشباب من يقول : لا نأخذ إلا بالقرآن والسنة فقط ، ويأخذ أحدهم القرآن ومعه بعض كتب السنة المجردة من الشروح وكتاب لسان العرب ولا شيء غير ذلك ، فكان النتيجة أن وصلوا لاعتقاد الخوارج وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا .

أما قوله (فكان من هؤلاء الشباب من يقول : لا نأخذ إلا بالقرآن والسنة فقط ، ويأخذ أحدهم القرآن ومعه بعض كتب السنة المجردة من الشروح وكتاب لسان العرب ولا شيء غير ذلك) فأقول لصاحب المباحثات : أي كتب الشروح كان يقرأ أصحاب رسول الله صلي الله عليه وسلم ومن تبعهم من التابعين ومن تبعهم ؟؟ ، أم أنك تري أن من اكتفي

الحديث الحسن بين الحد والحجية

بالكتاب الذي أنزله الله سبحانه وتعالى هدي للناس ، والسنة النبوية المشرفة سيضل لأنه لم يقرأ حثالة أفكار بني آدم ؟؟؟ وهل يمكن أن نخبرنا أي كتب الشروح كان يقرأ مالك بن أنس ؟

أو الشافعي أو أحمد ؟

أو يحيى بن معين وعلي بن المديني ؟

فأنت تعتقد أن الكتاب والسنة بالفهم اللغوي المبني علي العربية السليمة غير كاف ؟؟ ،

فانظر أين تضع قدمك أيها الشيخ الجليل

وأما قوله (فكان النتيجة أن وصلوا لاعتقاد الخوارج وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا) فهذه هي تهمة العصر لمن أراد أن يطعن خصمه ، ونحن والله يشهد لا نعتقدهم إلا من أهل البدع ، ولكن لو كان من لوازم الاهتداء بالكتاب والسنة من غير آراء بني آدم ومذاهبهم وفرقهم واختلافهم أن يقول المسلم برأي الخوارج لما وسعنا إلا اتباعه .

ثم يقول معرضاً بالدكتور حاتم بن عارف العوني صاحب كتاب المنهج المقترح : فانظر كيف ألغي عشرة قرون من حياة الأمة الإسلامية ، فهذه العصور في حياة الأمة الإسلامية في فهم هؤلاء كانت ضياعاً وضلالاً حتي جاء هؤلاء لينقذوا الأمة من الضلال ، فمعني كلام صاحب المنهج المقترح وأمثاله أن علماء الأمة من القرن الخامس إلي الآن إما لم يفهموا كلام المتقدمين ، وإما أنهم فهموه وهجروه عمداً ، وهم الذين فهموا كلام المتقدمين ونصروه ، فأى قول أفسد من هذا فإننا لله وإنا إليه راجعون .

أقول : ليس هناك ما يمنع أن يكون فهم رجل من المعاصرين أو عدة لكلام العلماء المتقدمين أصح وأولي من فهم من سبقه من أهل العلم ، خاصة الذين داروا في فلك المذاهب وظلمات الفرقة وعلوم الكلام .

وقد صح عنه صلي الله عليه وسلم قوله (فرب مُبَلِّغٍ أوعى من سامع) ، فإذا كان النبي صلي الله عليه وسلم يأمر

الحديث الحسن بين الحد والحجية

بإبلاغ حديثه فلربما وعاه من يسمعه أكثر من الذي سمعه مباشرة من النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن كان يمكن لمسلم لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة أن يعي معني قوله صلى الله عليه وسلم أكثر من صحابي جليل من الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه ، فهذا في من هم من متأخري الأمة بعد القرون المفضلة ليس هناك ما يمنعه أو يجعل العقل يردده ، وكلمة مُبَلَّغٌ في قوله صلى الله عليه وسلم تشمل كل من يبلغه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه الأمة إلي يوم القيامة ، وأحب أن أذكر أن هذا الحديث من الدين الذي نزل به الروح الأمين .

وهذه الفقرة قد ذكرتها في مبحث خاص بالقياس ، ولكن لا بأس من ذكرها ها هنا لتوضيح بعض الأمور :

- ما روي عنه صلى الله عليه وسلم في قصته لما بعث معاذاً إلي اليمن : عن رجال من أصحاب معاذ : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً إلي اليمن ، فقال : (كيف تقضي ؟) ، فقال : أقضي بما في كتاب الله ، قال : (فإن لم يكن في كتاب الله) ، قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : (فإن لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟) ، قال : أجتهد رأيي ، قال : (الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، (اللفظ للترمذي رحمه الله) .

قالوا : هذا نص صحيح صريح في القياس ، فالنبي صلى الله عليه وسلم أقر معاذاً علي أنه سيجتهد إن لم يجد في كتاب الله ولا في السنة المطهرة ، أي سيجتهد فيما ليس فيه نص شرعي ، وهذا لا يكون إلا بالحاقه علي شيء منصوص عليه ، وهذا هو القياس .

واحتج به الأمدي في نفس المسألة ، وفي مسائل أخرى كثيرة في كتابه إحكام الأحكام .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

وقال أمام الحرمين في كتابه البرهان في أصول الفقه :
والعمدة في هذا الباب علي حديث معاذ ، والحديث صحيح
مدون في الصحاح متفق علي صحته لا يتطرق إليه التأويل .
وقال الغزالي : هذا حديث تلقته الأمة بالقبول ، ولم
يظهر أحد فيه طعناً ولا إنكاراً ، وما كان كذلك لا يقدر فيه
كونه مرسلًا ، بل لا يجب البحث عن إسناده .

وقال صاحب كشف الأسرار : إن مثبتتي القياس
متمسكون به أبداً في إثبات القياس ، ونفاته كانوا يشتغلون
بتأويله ، فكان ذلك اتفاقاً منهم علي قبوله .

قال ابن القيم في أعلام الموقعين عن رب العالمين :
وقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً على اجتهاد رأيه
فيما لم يجد فيه نصاً عن الله ورسوله ، فقال شعبة : حدثني
أبو عون عن الحارث بن عمرو عن أناس من أصحاب معاذ أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن قال : (
كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟) ، قال : أقضي بما في كتاب
الله ، قال : (فإن لم يكن في كتاب الله ؟) ، قال : فبسنة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : (فإن لم يكن
في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ، قال :
أجتهد رأيي لا ألو ، قال : فضرب رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم صدري ثم قال : (الحمد لله الذي وفق رسول
رسول الله لما يرضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) .

فهذا حديث وإن كان رواه غير مسمين فهم أصحاب معاذ
، ذلك لأنه يدل على شهرة الحديث وأن الذي حدث به
الحارث بن عمرو عن جماعة من أصحاب معاذ لا واحد منهم ،
وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم لو سمي ،
كيف وشهرة أصحاب معاذ والفضل والصدق بالمحل الذي لا
يخفى ولا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب ولا مجروح بل
أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم لا يشك أهل العلم
بالنقل في ذلك كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث ، وقد

الحديث الحسن بين الحد والحجية

قال بعض أئمة الحديث إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يدك به ، قال أبو بكر الخطيب : وقد قيل إن عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ وهذا إسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة على أن أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم .

وراجع كتب أصول الفقه لترى أقوالهم في الاحتجاج بهذا الحديث علي حجية القياس ، وأنه عمدة أدلتهم في المسألة .
أقول : ووالله لو ثبت لكنت أول القائلين بالقياس بلا أدني شك ، وكذا كل من رد الحديث وأنكر القياس من أهل علم النبوة رضي الله عنهم لو ثبت عندهم لقالوا به ، فهم والله أهل العلم والفضل وإتباع الرسول الكريم صلي الله عليه وسلم ، أما أهل الجهل بالنقل وعلم النبوة فهم يتخبطون ، ومهما كانت النوايا حسنة فإن النتائج تكون مريرة ، ولهذا فإن كتب الأصوليين والفقهاء وأصحاب السير والمفسرين -إلا المسند منها- أفسدت من حيث أرادوا أن يصلحوا ، فالخير كل الخير في ميراث محمد صلي الله عليه وسلم تعلماً وتعليماً وعملاً .

ولننظر إلي أقوال أهل العلم في هذا الحديث ، أعني أهل الحديث :

- 1 - قال أبو عيسى الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده عندي بمتصل .
- 2 - وقال البخاري في تاريخه : الحارث بن عمرو عن أصحاب معاذ وعنه أبو عون ، لا يصح ولا يعرف إلا بهذا .
- 3 - وقال الدارقطني في العلل : رواه شعبة عن أبي عون هكذا وأرسله بن مهدي وجماعات عنه والمرسل أصح .
- 4 - قال أبو داود : أكثر ما كان يحدثنا شعبة عن أصحاب معاذ أن رسول الله ، وقال مرة : عن معاذ .
- 5 - وقال عبد الحق : لا يسند ولا يوجد من وجه صحيح .
- 6 - وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية : لا يصح وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

7 - وقال ابن طاهر في تصنيف له مفرد في الكلام على هذا الحديث : اعلم أني فحصت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار وسألت عنه من لقيته من أهل العلم بالنقل فلم أجد إلا طريقين ، أحدهما طريق شعبة ، والأخرى عن محمد بن جابر ، عن أشعث بن أبي الشعثاء عن رجل من ثقيف عن معاذ وكلاهما لا يصح ، قال : وأقبح ما رأيت فيه قول إمام الحرمين في كتاب أصول الفقه والعمدة في هذا الباب على حديث معاذ ، قال : وهذه زلة منه ولو كان عالماً بالنقل لما ارتكب هذه الجهالة .

8 - قال ابن حجر في تلخيص الحبير : كلام إمام الحرمين أشد مما نقله عنه فإنه قال : والحديث مدون في الصحاح متفق على صحته .

9 - وقال ابن حزم : لا يصح لأن الحارث مجهول وشيوخه لا يعرفون ، قال وادعى بعضهم فيه التواتر وهذا كذب بل هو ضد التواتر لأنه ما رواه أبي عون عن الحارث فكيف يكون متواتراً ؟

وقال أيضاً : وأما حديث معاذ فيما روي من قوله أجتهد رأيي ، وحديث عبد الله بن عمرو في قوله أجتهد بحضرتك يا رسول الله فحديثان ساقطان .

فمن الناس بعد هؤلاء ؟!!
فيا أولي الألباب من الأولي أن يتكلم في هذه الأصول إن جاز لأحد أن يتكلم فيها ؟

أهل الحديث والعلم به ، أهل المعرفة بما ثبت عن نبيهم صلي الله عليه وسلم ، وورثة علوم الرسول الكريم عليه السلام ، أهل العلم بالأدلة ، أم أهل الكلام والفلسفة والمنطق الذي اختلط بالمذهبية العفنة ؟؟

أهل الإتقان ومعرفة العلل ، أم المذنبين لا يعرفون الفرق بين الصحيحين وبين كتب قدماء المصريين .

والله إن اسم إمام الحرمين لينخلع القلب له رهبة ، ومع ذلك لا يعلم شيئاً عن الحديث الذي يستدل به في مسألة

الحديث الحسن بين الحد والحجية

أصولية يتفرع عليها المئات من الفروع ، بل لا يتردد ولا يقول
مثلاً : وأظنه في الصحيح ، بل يجزم بمنتهي الثقة والتأكد أن
الحديث مدون في الصحاح ومتفق علي صحته !!
هل رأيتم أعجب من هذا ؟؟

وإذا وعي قلبك هذا فلا تتعجب إذا سمعت الغزالي
الشهير بحجة الإسلام يقول : أن هذا الحديث متواتر ، وتلقته
الامة بالقبول ، ولا يجب البحث عن إسناده ، ولم يطعن فيه أو
ينكره أحد !!

حديث يدور علي صحابي واحد هو معاذ بن جبل رضي
الله عنه يصفه بالتواتر ، ثم يقول إن الأمة تلقته بالقبول وكان
كل هؤلاء الأعلام ليسوا من الأمة !! ، ولم يطعن فيه أحد أو
ينكره طبعاً كما رأيتم ، ولذا لا يجب البحث عن سنده !!
وأما صاحب كشف الأسرار فمبلغ علمه أن نفاة القياس
اشتغلوا بتأويل هذا الحديث لأنهم بالطبع لا يجدون منه مهرباً
كما نري !! ، فيحاولون جاهدين أن يجدوا له تأويلاً مقبولاً !!
ومن المؤكد أنه لم تبلغه هذه الأقوال من جبال الأمة
ورجالها !!

وهذا من أكبر الأدلة علي الظلام الذي حدث بعد القرن
الثالث ، حتي المنتسبين إلي العلم ألقوا كتب السنة وعلمها
خلف ظهورهم واشتغلوا بالفلسفة والكلام وكتب المذاهب ،
والمشتغل منهم بالحديث يظن أن كل حديث في كتب السنن
والصحيحين قد وضعوه للإحتجاج به !! ، حتي أن بعضهم
سمي الكتب الستة : الصحاح الستة !!

فتمخض هذا عن هؤلاء ومئات من أمثالهم ، يحسبهم
الجاهل من أهل العلم فيعض علي كلامهم بالنواجذ ، وهم لا
يعرفون غير علم أرسطاليس وأشباهه ، وللشيخ الألباني
رحمه الله رسالة مفيدة جداً سنذكر مقاطع منها في مبحث
قادم إن شاء الله ، فلا حول ولا قوة إلا بالله .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

أما ابن القيم فيعلل قبول القرون السابقة لهذا الحديث فيقول : أنه روي عن أصحاب معاذ ، وهذا أقوى من أن يكون روي عن صاحب واحد من أصحابه ، ولذا يجب قبوله .

فماذا سيقول يا تري في كون المرسل هو الصحيح ؟
أي أن الصواب هو رواية الحديث مرسلًا بدون ذكر : عن معاذ ، وهذا ما رجحه الدارقطني رحمه الله في علله .
فالعلة الآن علتان : جهالة الرواة عن معاذ ، والخلاف في وصله وإرساله والراجح هو الإرسال .

فهذا نموذج لأقوال أهل العلم الذين لم يكن همهم الأوحدهو الحديث الشريف وإنما خلطوا به غيره من العلوم الغريبة عن الإسلام ، وانظر إلي أسمائهم التي ترتجف لها قلوب الرجال ، هذا شيخ الإسلام ، وذاك حجة الإسلام ، وثالثهم إمام الحرمين !!

فألزم طريق الحديث تنجو بإذن الله ، وإن لم تكن أبصرت ما حدث من خلل فابك علي نفسك من الآن .
فهل رأيت الآن ما قاله إمام الحرمين والآمدي والغزالي وابن القيم ومئات ممن تبعهم علي هذا القول ؟؟
وهل رأيت قول البخاري والترمذي والدارقطني وغيرهم من المحدثين ؟؟

وهل قرأت مثلاً فتاوي ابن الصلاح الذي وضع هذه القواعد بفهمه وتبعوه من غير تنقيب ولا تفتيش ؟؟؟!!
فهل هؤلاء هم الذين يصفهم بأنهم أفهم لكلام المتقدمين من غيرهم ؟؟؟!!

فأنت الآن تريد منا أن نسلم عقولنا لابن الصلاح ومن تبعه ، ونغلق عقولنا ، ونغلق كتب الحديث ، ونتفرغ لتقليد كل من كتب أو قعد قاعدة في كتاب !!

وعن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلي الله عليه وسلم قال : (لتبعن سنن من قبلكم ، شبراً بشبر ، وذراعاً بذراع ، حتى لو سلكوا جحر ضب

الحديث الحسن بين الحد والحجة

لسلكتموه ، قلنا : يا رسول الله اليهود والنصارى ؟ ، قال :
فمن ؟) .

فهذه نبوة نبينا عليه السلام بأننا سنسير علي درب اليهود
والنصارى ، وهل فعلوا إلا تحريف الدين ، والتمذهب والفرقة
؟؟

وهذا أدعي أن يبحث من لديه القدرة علي البحث عن كل
صغيرة وكبيرة ولا يُسلم عقله لأحد إذا ظهر له الدليل الصحيح

أما قضية معرفة الحق بالعدد والوزن فمردود عليها بما
رواه أبو أسماء الرحبي عن ثوبان قال : قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين علي
الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله) .
والقلة محمودة علي الدوام في كتاب الله ،
قال سبحانه وتعالى : " وما آمن معه إلا قليل " ،
وقال تعالى : " إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل
ما هم " ،

ويقول سبحانه وتعالى عن الكثرة :
" وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك " ،
" وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين " ،
" وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون " ،
فظهر أنه لا دلالة في الكثرة علي الحق ، بل دائماً هم
اقرب للباطل .

ويقول أيضاً في مقدمة كتابه السابق ذكره :
وأيضاً انا أتحداهم أن يدرسوا منهجاً فقهياً ، أو يؤلفوا
كتاباً فقهياً يصلح لغير المتخصصين وعوام المسلمين ، فإنهم
لو سلكوا منهجهم في ذلك لخلت الأبواب من الأدلة وتعطلت
السنن .

أقول : هذا الكلام مبني علي قاعدة فاسدة ، بل قل غاية
في الفساد ، ألا وهي جعل النتيجة دليلاً عل المقدمة التي

الحديث الحسن بين الحد والحجية

تسبق هذه النتيجة ، وهذا الأسلوب في التفكير يدل علي عجز شديد في القدرات العقلية والعلمية لمن يتخذه لنفسه أسلوباً .

فهذه الفقرة يريد أن يقول لنا فيها : إذا لم نحتج بالحسن لغيره أو الحسن لذاته فكيف سنقول دعاء كفارة المجلس؟؟ أو كيف سنقول غفرانك بعد الخروج من الخلاء؟؟ أوجدوا لنا طريقة ، فإن لم تجدوا فليس هناك بد من الاحتجاج بالحديث الحسن !!

هذه هو معني كلامه بالضبط !!
أقول لك : إن لم تجد حديثاً صحيحاً يثبت لك قولة غفرانك بعد الخروج من الخلاء ، فاضرب علي هذا الباب في عقلك ، ولا تقل شيئاً بعد الخروج من الخلاء ، ولا تجعل همك الأعظم أنك وجدت سلفك علي هذا ، فتمسك بقاعدة باطلة لتؤيد لك ما أنت عليه أنت ومن سبقك .
ومن تخبطه في كتابه الذي أخذ يحشوه بمواضيع لا علاقة لها بالموضوع :

قال : سبق أن بينا أن الحديث الحسن هو : الحديث الذي يقع في إسناده راو أو أكثر عدل ضابط خف ضبطه عن ضبط راوي الصحيح مع اتصال سنده من غير شذوذ ولا علة قاذحة .
وقد قلنا : إنه يقع في إسناده راو فأكثر عدل ضابط خف ضبطه إلي آخره ، لأن الإسناد إن كان فيه راو واحد كذلك فإن الإسناد يكون حسناً ، وإن كان كل رواته بهذا الوصف فإنه يكون حسناً كذلك .

ومقتضي هذا أن السند الذي فيه مثلاً ثلاثة من الرواة الموسومين بخفة الضبط هو حديث حسن !!
ولاحظ أنه يشترط سلامة الحديث الحسن من العلة ، وهذا مخالف لما وضعه الترمذي والخطابي ، بل ومخالف لأقوال الأئمة في وصف حديث معلول بالحسن ، وراجع علي سبيل المثال كتاب علل الترمذي الكبير ، باب صلاة الخوف ، لترى كيف وصف البخار حديثاً معلولاً بأنه حديث حسن .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

ألا يكفيك أن ما أنت عليه مخالف لما كان عليه هؤلاء؟؟
فأنت تشترط السلامة من العلة ، وهم يطلقون الحسن
علي المعلول ، ثم تدعي أنك ومن تسير علي دربهم أفهم
لكلامهم من غيركم !!

وقال في موضع : لا شك في كون الحافظ ابن حجر أفهم
لكلام البخاري والترمذي من طالب علم في القرن الخامس
عشر .

وقال في موضع آخر : فنقول لكم : هل أنتم أفهم لكلام
الأئمة المتقدمين من ابن الصلاح أو ابن تيمية أو ابن حجر أو
غيرهم ممن ذكرناهم ومن لم نذكرهم ؟

أقول : هذا هو كلام أهل التقليد والمذهبية بعينه ، فكل
كلام أو دليل يخالف قول إمامهم يسألوك : هل كان الإمام لا
يعرفه ؟ ، وهل ستفهم أكثر من الإمام؟؟؟

ثم نسأل نحن هل أنت ومن يعتقد مثل ما تعتقد أفهم
لقول مالك في الصفات : الاستواء معلوم والكيف مجهول
والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة من ابن حجر؟؟

ووافق علي هذا الفهم النووي ،

وإمام الحرمين ،

وأبو الحسن الأشعري ،

والغزالي ،

وآلاف من مشاهير علماء المسلمين .

فهل كل هؤلاء كانوا علي خطأ ؟

وكذا قوله في شرح حديث (خطبنا رسول الله صلي الله
عليه وسلم علي إثر سماء كانت ليل) ، قال : وقد قرأت
بخط بعض شيوخنا أنه يؤخذ من هذا الحديث أن للولي
المتمكن من النظر في الإشارات أن يقول القول وينسبه إلي
الله !!!

ولم يستنكره ، أو يوهنه ، فهذا إقرار منه علي هذا القول .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

وكذا قوله في جواز التبرك بالصالحين من بني آدم في شرح عدة أحاديث منها حديث غسل ابنة النبي صلي الله عليه وسلم عند وفاتها رضي الله عنها .

فهل أنت أفهم لكلام المتقدمين في هذه المسائل أم ابن حجر ومن تبعه في كل مسألة ، وفي كل مسألة منها تبعه أسماء تخيف من يقرأها !!!؟؟؟

فهل تخالفه في هذه المسائل أم توافقه؟؟
فإن قلت أنك تخالفه لأن الدليل بخلاف قوله ، وأنه عندك بشر يخطئ ويصيب .

أقول لك : فدعنا نُحكّم الدليل في كل مسألة ، وتدعنا من الانتصار لقول بدليل أن فلاناً قاله أو ذهب إليه .
وإن ذهبت مذهبه في كل هذا فقد فُضي الأمر معك .
- قال هذا المؤلف في كتابه :

قال الشافعي في الرسالة :

المنقطع مختلف فيه فمن شاهد أصحاب رسول الله صلي الله عليه وسلم من التابعين فحدث منقطعاً عن النبي صلي الله عليه وسلم اعتبر عليه بأمور :

1- إن شركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلي رسول الله صلي الله عليه وسلم بمثل معني ما روي ، كانت هذه دلالة علي صحة من قبل عنه وحفظه .

2- وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قبل ما ينفرد به من ذلك ويعتبر عليه بأمور :

- هل يوافقه غيره بمرسله ممن قبل عنه العلم من غير رجاله الذين قبل عنهم ، فإن وجد ذلك كان ذلك دلالة تقوى مرسله ، وهي أضعف من الأولي ، " هذا نص كلام الشافعي كما في الرسالة " .

- وإن لم يوجد نظرنا إلي بعض ما يرويه بعض أصحاب النبي صلي الله عليه وسلم قولاً له " أي موقوفاً " ، فإن وجد يوافق ما روي عن الصحابي كانت هذه دلالة علي أنه لم يأخذ مرسله إلا من أصل يصح .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

- وكذلك إن وجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روي عن النبي صلي الله عليه وسلم .
- وكذا إن كان إذا سمى من روي عنه لم يسم مجهولاً ولا مرغوباً عنه في الرواية ، فيستدل بذلك علي صحته فيما روى عنه ، ويكون إذا شرك أحداً من الحفاظ في حديث لم يخالفه ، ومتى خالف ما وصف أضرب حديثه حتى لا يسع أحداً منهم قبول مرسله . انتهى كلام الشافعي .
قال المؤلف : فهنا يبين الشافعي رحمه الله أن المرسل إذا جاء من وجه آخر مرسل من غير رجاله فإنه يقوي أحدهم الآخر ، انتهى كلام الرجل .
ولن نذكر شرحاً ولا تعليقاً إلا بعد أن نكمل كلام الشافعي :

قال : وإن وجدت الدلالة ب صحة حديثه أحببنا أن نقبل مرسله ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت به ثبوتها بالمتصل !!!

ويل للتدليس ماذا يفعل بأهله !!
فقط يقول الشافعي أحببنا ولم يوجب قبول هذا المرسل للاحتجاج لا علي نفسه ولا غيره ، ونقبل كما هو معلوم لا تعني أن نحتج بمرسله ، ولكن تعني ألا نرد هذا المرسل ولكن يعتبر به ، وقد سبق بيان طريقة المحديثين المتقدمين في ذلك رحمهم الله تعالى ، وأنه ليس كل ما قبلوه للتخريج والتدوين قبلوه للاحتجاج به ، وظهر الفرق بين الأمرين واضحاً .
لذا فإنه فصل وقال : وهي دلالة أضعف من الأولى فتأمل .

ومع ذلك يقر بأن الحجة لا تقوم به كما تقوم بالمتصل !!
وهذا صحيح !!
أي أن قبول هذا المرسل وعدم رده لا يعنى بحال من الأحوال أنه يصلح حجة كالمتصل .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

أي أن المرسل إذا توفر فيه أعلي شرط شرطه الشافعي وهو أن يروي هذا المعنى الثقات الأثبات متصلاً مرفوعاً ، إذا توفر فيه هذا فهو ليس كالم متصل في الحجية !! وإذا تأملت كلام الشافعي رحمه الله لوجدت أن معناه ألا يكون هذا المتن المروي شاذاً ، وأن يكون من رواه يأخذ من أصول صحيحة ، ولا يخالف الحفاظ المأمونين فيما يروونه !! وهذا والذي بعث محمداً بالحق كأنه نسخة من تعريف الترمذي رحمه الله تعالى الذي اشترط عدم الشذوذ مع عدم اشتراطه عدم العلة ، وهو نفس كلام الشافعي الذي لا يطرح المرسل الذي يعله الموقوف الصحيح ، بل يعتبره معلولاً بهذا ، لكنه ليس بشاذ فتأمل !!!

ونسأل هذا الرجل : هل توافق الشافعي علي مسح الرأس ثلاثاً في الوضوء ؟؟ ، فهو يحبه أيضاً !! بالطبع تخالفه ، هل توافقه في الجهر بالبسملة في الصلاة ؟؟

بالطبع لا !!

وعشرات المسائل أمثالها ، ما الذي جعلك تطرح أقواله في هذه المسائل وتحتج بها في هذه المسألة ؟؟ إن قلت الدليل أرحتنا واسترحت ، وإلا فهو ما حذر منه الرحمن : الهوى !! ، نعوذ بالله منه . نعود إلي كلام الشافعي :

أ - الشافعي لم يطلق الكلام علي المرسل وإنما حدد أنه خاص بمراسيل التابعين الذين رأوا أصحاب الرسول صلي الله عليه وسلم ، فلا يدخل فيه مراسيل صغار التابعين مثلاً ، فتأمل .

ب - الشافعي لم يتعرض للأحاديث الضعيفة والكسيرة والجريحة كما يفعل هذا المتأخر وإضرابه .

ج - إذا روي الحفاظ المأمونون ما رواه التابعي الكبير مرسلًا ، روه متصلًا بمعناه ، دل هذا فعلاً علي صحة المعنى ،

الحديث الحسن بين الحد والحجية

ولم يدل علي كون التابعي أصاب في حفظ الإسناد ولا كونه إذا سمى سمي عدلاً حافظاً .

د - الشافعي نفسه يقر أن رواية الحفاظ المأمونون لما رواه التابعي الكبير دليل علي صحته ، " وهذا غير مسلم له " ، أما ما تلاه من شواهد كموافقة قول صحابي أو فتوى أهل العلم فهذه الدلالات كلها أضعف من الأولي كما قال الشافعي نفسه .

هـ - بعد كل هذا يقول الشافعي : ولا نستطيع أن نزعّم أن الحجة تثبت به ثبوتها بالمتصل .

و - لم يصرح أو يلمح أن هذه المراسيل للاحتجاج بها .

وانظر إلي كلام ابن رجب رحمه الله :

فإذا وجدت هذه الشرائط دلت علي صحة المرسل وأن له أصلاً وقبل وأحتج به (هذا منتقد بكلامه القادم) ، ومع هذا فهو دون المتصل في الاحتجاج .

- فإن المرسل اجتمعت فيه هذه الشرائط يحتمل أن يكون في الأصل مأخوذاً عن لا يحتج به .

- ولو عضده حديث متصل صحيح لأنه محتمل ألا يكون أصل المرسل صحيحاً .

- وإن عضده مرسل فيحتمل أن يكون أصلهما واحد وأن يكون متلقي عن غير مقبول الرواية .

- وإن عضده قول صحابي فيحتمل ، أن الصحابي أخطأ في رأيه من غير سماع من النبي صلي الله عليه وسلم ، فلا يكون في ذلك ما يقوى المرسل .

- ويحتمل أن المرسل لما سمع قول الصحابي ظنه مرفوعاً فغلط في رفعه وأرسله ولم يسم الصحابي ، فما أكثر ما يغلط في رفع الموقوفات .

- وإن عضده موافقة قول عامة الفقهاء فهو كما لو عضده قول الصحابي وأضعف ، فإنه محتمل أن يكون مستند الفقهاء اجتهاد منهم وأن يكون المرسل غلط ورفع كلام الفقهاء .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

قال الشافعي في الأم باب التسمية علي الوضوء :
أحب للرجل أن يسمى الله عز وجل ابتداء وضوئه فإن
سهي سمى الله متى ذكر وإن كان قبل أن يكمل الوضوء .
وإن ترك التسمية ناسياً أو عامداً لم يفسد وضوئه .
انتهى كلامه من الأم .

والشاهد قوله وإن ترك التسمية ناسياً أو عامداً لم يفسد
وضوئه .

ومعنى هذا أن طرق أحاديث التسمية عند الوضوء لا
تثبت عنده علي كثرتها !!

وكذا عند البخاري والترمذي وأحمد .
ثم نجد مع الأسف في عصرنا الحالي من يصنف رسالة
في ثبوت حديث التسمية عند الوضوء !!!

وللزيادة راجع : قوله في الفرق بين بول الجارية والغلام
والأحاديث الواردة في ذلك ،

وكذا أحاديث كراهية فضل ظهور المرأة وقول الشافعي ،
وكذا الحجامه للصائم ، وقوله في المسألة .

ولاحظ أن كل هذه المسائل فيها أحاديث ترتقي إلي
درجة الصحة بمجموع طرقها عند من يقوي الطرق ببعضها .

وراجع قول الشافعي فيها جميعاً وفي غيرها لتعلم أنه لم
يكن يقوي الأحاديث ببعضها ويرقيها كما فعل المتأخرون .

ومن أراد الزيادة فالأم مطبوع ولله الحمد .

" وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين "

أما معني قول الشافعي أحببنا أن نقبل مرسله فهو يعنى
عدم رده وطرحه ، فقبول الراوي أو الرواية غير الاحتجاج

بالراوي أو الرواية .

وبهذا الفهم تستقيم أقوال الشافعي مع الأمثلة التي
ضربناها من كتاب الأم وما شابهها .

وقد يكون الشافعي لا يقوي الطرق ببعضها ثم تجده يحتج
بحديث ضعيف فتظن أنه إنما احتج به لما اعتضد بشاهد أو

الحديث الحسن بين الحد والحجة

متابع ، فاعلم أن كل عالم بشر ، وليس الكمال إلا لكتاب الله سبحانه وتعالى ، أما كتب بني آدم فلا بد أن يعترها النقص .

- أما الرجل الثاني الذي يحتج بالحسن عندهم فهو محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله ، هل سمعتم قولاً أعجب من هذا ؟؟

ومن أراد رد هذه الشبهة التي لن نضيع وقتنا في ردها فليراجع باب تحليل اللحية في كتاب العلل الكبير وتحسينه لأحاديث الباب إلا حديث أبي سورة عن أبي أيوب لم يحسنه ، " طبعاً البخاري رحمه الله يقصد معني الحسن عند المتقدمين " .

وكذا باب ويل للأعقاب من النار ومن العجيب أن هذا الحديث عنده في الصحيح من أوجه فكان يجب عليه أن يصح هذه الطرق لا أن يحسنها ، فتأمل .

وغيرها من الأمثلة لمن أراد التوسع ، يطلق الحسن علي طريقين أو ثلاثة ، ثم يتوقف في الرابع ، مع أن مقتضى تعدد الطرق أن يحسن الجميع فتأمل .

وأهل العلم يخطئون أحياناً في تصحيح حديث أو تضعيفه ، فلا يحسن بنا أن نعتبر أخطاءهم قواعد عامة فهم رحمهم الله بشر يصيب ويخطئ .

والرواة الذين تكلم البخاري عن أوهامهم كعبد الرزاق مثلاً إنما خرج لهم في مواضع معينة ، لا تخفي علي من تأملها .

ككون الحديث من طريق الراوي محل النقد صحيح من طريق ثاني أنزل من الأول .

أو كون الباب دليلاً أصلياً من كتاب الله عز وجل فيأتي بالحديث كأنه متابعة لثبوت الحكم ابتداءً بالكتاب ، أو أن يسمح له هذا الشيخ بالنقل من أصوله المكتوبة ، وهكذا.....

الحديث الحسن بين الحد والحجة

وكل بشر يصيب ويخطئ ، والبخاري قد يخرج لأحد الرواة وهو عنده ثقة ، لأنه لم يبلغه ما يكون سبباً في ضعفه عنده ، وبهذه الكيفية يكون حديث هذا الراوي عند البخاري صحيح ، ويتكلم بعض أهل الجرح والتعديل في هذا الراوي بما بلغهم من خفة ضبطه مثلاً أو سوء حفظه ، فيكون حديث نفس الراوي عند غير البخاري ليس في درجة الصحة ، فليس معني هذا أن البخاري رحمه الله يحتج بما دون الصحيح ، ولكن كل يحتج بما هو صحيح عنده ، فإن اختلفوا يرد الجميع إلي قواعد علوم الحديث والجرح والتعديل ليتم الفصل في هذا الراوي محل الخلاف وهذا هو الصواب لا شيء غيره فتدبر ، ولو كان البخاري رحمه الله يحتج بالحسن الاصطلاحي عند المتأخرين كما يظنون لتغيرت معظم تراجمه في الصحيح علي الأحاديث ليجمع بين ما صح عنده ووضعه في جامعه وبين ما يعارضه من أحاديث حسان .

- والرجل الثالث عنده الذي يحتج بالحديث الحسن ويقوي الطرق بعضها ببعض هو يحيى بن سعيد القطان ، قال اسحاق بن هانئ : قال أبو عبد الله يعني أحمد بن حنبل : قال لي يحيى بن سعيد : لا أعلم عبيد الله يعني ابن عمر خطأ إلا في حديث واحد لنافع عن ابن عمر أن النبي صلي الله عليه وسلم قال : (لا تسافر امرأة فوق ثلاثة أيام الحديث) .

قال أبو عبد الله : فأنكره يحيى بن سعيد عليه .
قال أبو عبد الله : قال لي يحيى بن سعيد : فوجدته قد حدث به العمري الصغير عن ابن عمر مثله .
قال أبو عبد الله : لم يسمعه إلا من عبيد الله ، فلما بلغه عن العمري صححه .

قال المؤلف : والعمري الصغير هو عبد الله بن عمر العمري ، وهو ضعيف في روايته ، ومع ذلك اعتد بها يحيى بن سعيد القطان ، وقوي بها رواية أخيه الثقة عبيد الله بن عمر ،

الحديث الحسن بين الحد والحجية

وأزال النكارة عن رواية عبيد الله ، ولو كانت رواية العمري المضعف لا تضيف قوة لما اعتبرها يحيى بن سعيد القطان ، وأقره أحمد علي ذلك .

أقول : ليس بعد هذا تدليس لنصرة ما في العقل .
فالقطان رحمه الله يقول : لا أعلم عبيد الله يعني ابن عمر أخطأ إلا في حديث واحد لنافع عن ابن عمر ، ومقتضي هذا إن عبيد الله عنده ثقة ثبت في نافع ، فهو لا يعرف له خطأ إلا في هذه الرواية ، وكفي بالمحدث أن تكون أخطاؤه معدودة ، ولكن الروايات الأخرى تظاهرت علي لفضة : مسيرة يوم بليلة ، ولهذا استنكر القطان رحمه الله هذه الرواية ، والضعيف لا يخطئ في كل روايته ، بل يصيب أحياناً ويخطئ أحياناً ، فما خالف فيه الثقات فهو خطأ ، وما وافق فيه الثقات هو الصواب ، فالذي دل علي أن رواية عبد الله صحيحة هي رواية عبيد الله نفسها ، وعبيد الله ثقة ثبت ، وعبد الله ضعيف ، ولما كان المشهور عنه التخليط ، وجاء بالرواية علي وجهها موافقة لرواية عبيد الله علمنا أنه لم يخطئ فيها ، فلم ظهر هذا أزال يحيى القطان النكارة عن رواية عبيد الله برواية عبد الله ، لأنه كما قال المؤلف أزال النكارة برواية ضعيف ، بل أزالها برواية هو متيقن من صحتها لموافقتهما رواية الثقة الثبت .

ثم أن يحيى القطان وأحمد الذي أقره كما تقول مع التسليم لك بأنهم قووا رواية ثقة برواية ضعيف ، فأقول لك : فالزم ما قلته تعود إلي ما قلناه ، فيحيى وأحمد رضي الله عنهما ضما رواية ضعيف إلي رواية ثقة متقن ، فافعل مثلهما وكلما رأيت رواية مفردة غريبة من ثقة ثبت أزل نكارتها برواية الضعفاء ، وهذا الذي فعلوه هو ما يسمي بالاعتبار عند المحدثين ، أما ما تفعله وتقول أنت ومن يحذو حذوك فليس له علاقة بما ذكرته عن يحيى وأحمد رضي الله عنهما .
وبالمناسبة فلم نسمع أن حديث إنما الأعمال بالنيات أنكره يحيى بن سعيد مثلاً !!

الحديث الحسن بين الحد والحجة

وهذا دليل أن هذا الحديث كان حالة خاصة أيضاً لمخالفته الروايات الأخرى الصحيحة في الباب .

- ومن شبههم العقيمة قولهم : طرح الحسن بشقيه من مرتبة الاحتجاج يعطل كثيراً من الأحكام الشرعية؟! فيقولون لك : ستعطل قولة غفرانك بعد الخلاء!! نقول : كيف أصبحت أحكام شرعية وأدلتها مازالت محل بحث وخلاف إثباتاً ونفيًا ؟ ثم إن طرح الحديث الضعيف يعطل أضعاف ما يعطله طرح الحديث الحسن من الأحكام ، فهل هذه حجة في الاحتجاج بالحديث الضعيف !!؟؟ فكل ما تردون به علي من يريد منكم أن تحتجوا بالضعيف نرد به عليكم .

- ومن شبههم أيضاً قولهم : أن الحديث الضعيف إذا روي من عدة طرق فإن هذا يدل علي أن له أصلاً فليس من المعقول أن يخطئ كل هؤلاء . شبهة قوية دخلت حتى علي بعض المنتسبين للعلم . وقد سبق وتكلمنا في مبحث كيف توثق الرواة وتضعف بكلام جيد ولله الحمد فأعني عن تكراره هنا ولكن سنضرب مثلاً واحداً لمزيد من التبيين . سنذكر طريقين من طرق حديث مشهور صححه البعض وأعله وضعفه البعض . وله حوالي تسع طرق فيما أعلم ، وبعض هذه الطرق يروي من غير وجه ، وسنبين أن الطريقين علامة جلية علي ضعف الحديث وليس علي صحته .
- الطريق الأول :

مسعود بن محمد الرملي عن عمران بن هارون عن مسلمة بن علي عن أبي عبد الله الحمصي عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلي الله عليه وسلم .
- الطريق الثاني :

الحديث الحسن بين الحد والحجية

عبد الله بن إبراهيم عن محمد بن عاصم عن يحيى بن شبيب عن الثوري عن حميد عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم .

والحديث له طرق أخرى من طريق أبي هريرة وابن عباس وجابر وثوبان وأبي أيوب وغنام الأنصاري .
فلو رأي واحد منهم ، أعنى المصابين بمرض تعدد الطرق هذه الطرق والأوجه لحكم بتواتر الحديث ربما من غير أن ينظر في أسانيده ،

أما نحن ولله المن والفضل فلا نقلد في هذا أحداً ، وإن جاز لنا التقليد قلدنا متقدماً راسخاً أو متأخراً علي درب المتقدمين ،

ولننظر إلي السند الأول : ابن عمر صحابي أكثر جداً ،
ونافع أكثر جداً عنه ،

ونافع حدث عنه من الثقات الأثبات : الزهري ، وأيوب ،
وعبيد الله ، وابن عون ، وابن جريج ، الأوزاعي ، ومالك ،
وعقيل ، والليث ، وخلق كثير ، كلهم لم يحدث واحد منهم بهذا
عن نافع ، حتي أتى أبو عبد الله الحمصي فرواه ، ولم يروه
عنه إلا مسلمة بن علي .

ومسلمة هذا قال عنه أبو عبد الرحمان النسائي رحمه :
متروك " الضعفاء والمتروكون للنسائي 570 " .

وراجع كلام الدارقطني في الضعفاء ،

وابن عدي في الكامل ،

وابن معين في تاريخه ،

الجوزجاني في المتروكين ، وغيرهم فيه .

فهل يمكن أن يكون هذا الحديث رواه نافع بأي حال من الأحوال ؟

أين مالك ؟ أين الزهري ؟ أين عقيل ؟ أين الأوزاعي ؟
أين عبيد الله ؟ أين ابن عون ؟ أين الحفاظ ؟!!!

الحديث الحسن بين الحد والحجية

فهذا دليل علي أن هذا وهم بلا ريب ، كل عاقل يري ذلك بعينه ، هذا الوهم من الحمصى ؟ ، من مسلمة ؟ ، لا يهم ، المهم أننا نجزم أن نافعاً لم يقل هذا طرفة عين . ومعني هذا أن هذا الطريق ليس له وجود في الواقع إلا في عقل من أخطأ في هذه الرواية ، أما في الحقيقة فلا وجود له .

أما الطريق الثاني ، طريق أنس فهو أعجب وأعجب !!!
فأنس رضي الله عنه يروي عنه مئات منهم حميد ، وحميد يروي عنه مئات منهم سفيان الثوري !!

والثوري العلم يتفرد عنه يحيى بن شبيب بهذا !!
هل يحيى هذا حافظ ؟

هل هو متقن ؟

هل هو ثبت ؟

هل يتحمل هذا التفرد ؟

لننظر لنري....

قال ابن حبان في المجروحين : حدث بالبصرة ، يروي عن الثوري ما لم يحدث به قط ، لا يجوز الاحتجاج به بحال . ومعني هذا أيضاً أن هذه الرواية ليست إلا وهماً صنعه عقل يحيى بن شبيب ، أما خارج عقل يحيى بن شبيب فلا وجود لهذه الرواية مطلقاً .

فهل الطريقان يقوي بعضهم بعضاً ؟

طريق ليس له وجود في دنيانا ، بل فقط في عقل رجل واحد ، وطريق آخر مثله ليس له وجود في الحقيقة ، بل فقط في عقل من أخطأ ورواه ، هل يقوي بعضهم بعضاً !!!

فطريق ليس له وجوداً يقوي طريقاً ليس له وجوداً !!!
وبعد هذه التقوية يصير هذا الحديث واقعاً ، والكارثة أنه

دين !!

وكأنه عملية ولادة لشيء لم يكن له وجود من قبل ، فصاد له وجوداً ، ثم عبدنا به الله سبحانه وتعالى !!

الحديث الحسن بين الحد والحجية

وبوضوح فإن الطريق الأول ليس بحديث أصلاً ، فنافع لم يسمعه من ابن عمر ولم يحدث به عنه ، وكذا عبد الله بن عمر لم يسمعه من النبي صلي الله عليه وسلم ولم يحدث به يوماً .

وكذا الطريق الثاني ، لم يحدث به الثوري أبداً ، ولم يسمعه منه يحيى بن شبيب أبداً ، وإنما هي أوهام الرواة !!
كان من المفترض أن يروي الطريق الأول عن نافع علي الأقل من أوجه كثيرة ، وكذا الثاني بالنسبة لحميد علي الأقل أو الثوري .

فالطريق الثاني يزيد الأول وهناً علي ، وهن وضعفاً علي ضعف ،

والعجب أن هذا الحديث يروي من تسع طرق عن تسع صحابة !!

ولم يصل إلينا من طريق واحد صحيح !!!!!!!
أليس هذا أمراً عجيباً ؟!

واسمع إلي كلام ابن حبان رحمه الله في كتابه المجروحين قال :

كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات ، وكان ذلك من سوء حفظه وكثرة خطئه ، فلا كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات ، وكان ذلك من سوء حفظه وكثرة خطئه ، فلا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، فأما فيما وافق الثقات فهو صادق في الروايات يحتج به .

وهذا الراوي هو ابن أبي الزناد ، ولاحظ قوله : فلا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، فأما فيما وافق الثقات فهو صادق في الروايات يحتج به ، ولم يقل رحمه الله : فيما وافق فيه الضعفاء والمختلطين والمجاهيل ، لذا فإن الذي ينزل عن درجة الثقة لا يحتج بحديث ولو رواه معه كل ضعفاء الدنيا كلهم ، إلا إذا رواه معهم ثقة واحد ثبت .

فكم من حديث لم يسمعه إلا صحابي واحد وبلغنا بطريق صحيح لا شبهة فيه ولا مطعن .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

مثال :

حديث أبي عثمان النهدي عن أبي موسى قال : كنا مع النبي صلي الله عليه وسلم في سفر ، فكنا إذا علونا كبرنا ، فقال : أربعوا علي أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً ، تدعون سميعاً بصيراً قريباً .

ثم أتى عليّ وأنا أقول في نفسي : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فقال لي : يا عبد الله بن قيس قل لا حول ولا قوة إلا بالله فإنها كنز من كنوز الجنة ، أو قال : لا أدلك به .

والحديث عند أحمد وكرره ، وعبد بن حميد ، والبخاري وكرره ، ومسلم وكرره ، وغيرهم .

فالنصف الثاني من الحديث حوار دار بين الحبيب محمد صلي الله عليه وسلم وأبي موسى الأشعري عبد الله بن قيس رضي الله عنه ، بينهما فقط !!!

ومع هذا وصلنا بإسناد صحيح ليس فيه مطعن ومن أوجه كثيرة !!!

لماذا؟!

لأنه من الدين الذي تعهد الله عز وجل بحفظه .

- وكذا حديث بيع جابر بن عبد الله رضي الله عنه ناقته للنبي صلي الله عليه وسلم .

- وحديث صلاة النبي صلي الله عليه وسلم بالليل وصلاة ابن عباس معه في بيت ميمونة أم المؤمنين .

- وحديث أم حرام بنت ملحان في بشري النبي عليه الصلاة والسلام لها بالجهاد وركوب البحر .

ومئات الأحاديث لم يسمعها غير واحد ، ومع هذا وصلتنا غضة طرية ، اجتازت كتب الرجال ، وكتب السماعات ، وكتب العلل ، ودونت في الصحيحين وغيرهما !!

لأنها من الدين الذي أذن به الله تعالى ، وليست من الظن ، الظن الذي لا يغني من الحق شيئاً !!

الحديث الحسن بين الحد والحجية

وكلما زادت طرق الحديث وتشعبت دل هذا علي أنه ليس له أصل صحيح طالما لم يأت من طريق واحد صحيح ليس فيه مطعن .
فهذا الحديث الذي ضربناه مثلاً ، لو جاء من طريق ثالث شبيهه بسابقه هل يقويهم أم يزيدهم ضعفاً ؟!
وإذا جاء بعدها من طريق رابع ، ليس بأحسن حالاً من هؤلاء ، هل يقويهم أم يزيدهم وهنا ؟!!
وهكذا كلما زادت الطرق واشتهرت الأسانيد والشيوخ كانت هذه الطرق توهن بعضها بعضاً ، وتثبت أن الحديث ليس له أصلاً ، وليس كما ظن الكثير من المتأخرين من أنها تقوي بعضها وتثبت أن لها أصل .

- ومن حججهم ما روى عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال : أحاديث أفطر الحاجم والمحجوم ولا نكاح إلا بولي أحاديث يشد بعضها بعضاً وأنا أذهب إليها .
وهذا فيما أعلم ليس له عن أحمد إلا طريق عبد الوهاب بن أبي عصمة عن أحمد بن أبي يحيى ، وعبد الوهاب ابن أبي عصمة بحثت عن ترجمته في كل كتاب استطعت الوصول إليه فلم أجد له ترجمة !!
سلمنا أنه قال ذلك ، لم لا نقول أنه يعني أن رغم بعض الضعف في أسانيد الحديثين فإن لهما طرق أخرى تصح عند أحمد رحمه الله ، وهذه تقوي تلك وهذا من أساليب الترجيح المعروفة عند المحدثين .
خاصة وأن التضعيف هنا من غير الرجال ، أي بالاضطراب وهذا قد يختلف في مثله الحفاظ ،
فلا يصح إطلاق هذا القول عن أحمد والله أعلم .
سلمنا صحة نسبة القول إلي أحمد رحمه الله ، فهل هذه هي القاعدة العامة عنده أم استثناء ؟
سلمنا أنها قاعدته العامة فهل لابد أن يكون مصيباً فيها ؟؟

الحديث الحسن بين الحد والحجية

فنري أن هذا القول عن أحمد فيه نظر ، وإن ثبت عنه فإنه غير ملزم لمن ظهر له أن الدليل بخلافه .
ويؤيد أن هذا القول عن أحمد استثناء وليس قاعدة أن حديث احتجاج النبي عليه السلام وهو محرم صائم رويت عن ابن عباس من أوجه أيضاً ، فقد رواه عن ابن عباس أربعة من رواة ابن عباس علي ما أذكر ، منهم عكرمة ، فلو كان هذا مذهبه علي الإطلاق لكان الحديثان ثابتين عنده ولجمع بينهما ، وهذا أيضا يقوي وجهة أن المقصود أنه صح عنده من طرق أفطر الحاجم والمحجوم واستشهد بالضعاف منها ، خاصة وأن أوجه حديث شداد بن أوس رضي الله عنه تحتمل التصحيح من كثير من المشتغلين بالحديث لأن الكلام فيهم من جانب العلة ، وكذا أوجه طريق ثوبان رضي الله عنه ، والله أعلم .

- ومن حججهم أن يأتوا بعدة مسائل عن بعض مشاهير المحدثين احتجوا فيها بأحاديث ليست صحيحة ويجعلونها قاعدة لهذا المحدث ، فيحتج عليك بحديث لفليح بن سليمان في صحيح البخاري ، أو حديث لعبد الرحمان بن أبي الموالي في صحيح البخاري ، أو غيرهم من المذنبين نزلوا عن درجة الثقة أو الضعفاء ، ثم يقولون لك : هاهو ذا البخاري يحتج بأحاديث هؤلاء ، وهم ليسوا من الثقات ، فهو يحتج بالأحاديث الحسان لذاتها كما يحتج بالأحاديث الحسان لغيرها .
فاعلم أن كل محدث بشر يصيب ويخطئ ، وما كان الدين كاملاً عند أحد إلا محمداً صلي الله عليه وسلم وبعده فإن هذا ليس لأحد !!!

وهؤلاء المذنبين احتج بهم البخاري لم يحتج بهم غيره وضعفهم ، فلا بد من حسم القول فيهم ، عن طريق دراسة أحاديثهم ، أما جعل الكل معصوماً من الخطأ ، وتوجيه كلام الجميع ليتفق ، فهذا لا ينتج عنه إلا هذه الحال التي نحن فيها اليوم ، والتي يدعو فيها خمسة ملايين مسلم في الحرم في

الحديث الحسن بين الحد والحجة

الثلاث الأخير من شهر رمضان ، يدعون فيها الله سبحانه
وتعال لأن ينصر المسلمين ، فيزداد اقتراب اليهود والنصارى
، حتي أصبحوا علي مشارف الحرم المكي الشريف !!
وراجع حديث استئذان أبي موسى علي عمر رضي الله
عنهما في الصحيحين وغيره ،
وراجع حديث عمر وعبد الرحمان بن عوف في رضي الله
عنهما في الطاعون في الصحيحين وغيرهما .
وغير هذا كثير ثابت لا مطعن فيه يدل علي أنه ما من أحد
إلا علم ولم يعلم .
هذا في أكابر الصحابة !!! فكيف بمن بعدهم ???!!!

أدلة من قال : لا حجة إلا في الصحيح

وبعد أن تكلمنا عن تعريفات الحديث الحسن بشقيه ،
وذكرنا بعض النقد الموجه لها من المشتغلين بعلوم الحديث ،

الحديث الحسن بين الحد والحجة

وبعد أن تكلمنا باختصار عن كيفية توثيق الرواة وتضعيفهم ،
وبعد أن ذكرنا عدداً من الأمثلة تثبت أن إطلاق لفظة الحسن عند المتقدمين لم تكن معروفة بالمعنى الذي يقصده المتأخرون من إطلاقها ،
وبعد أن شرحنا معنى لفظة الحسن عند المتقدمين مدعوماً بالأدلة ،
وبعد أن رددنا علي بعض شبهات ذكرها بعض المشتغلين بالاصطلاح حول احتجاج المحدثين بالحديث الحسن لذاته ولغيره ،

بعد هذا كله نشعر في ترتيب حججنا في عدم الاحتجاج بما يسمى بالحديث الحسن عند المتأخرين بعد أن ذكرنا هذه الحجج متفرقة في هذا البحث :

أ - الحديث الحسن بمعناه عند المتأخرين (لذاته ولغيره والترقية بتعدد الطرق) ، لم يكن معروفاً عند المتقدمين الراسخين في العلم من المحدثين ، فهو عندنا عمل محدث ،
أخرج ابن أبي حاتم في التقدمة قال : ذكره عبد الله بن بشر البكري الطالقاني ، سمعت عبد الملك بن عبد الحميد الميموني ، قال : سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول : سمعت عفان يقول : سمعت يحيى بن سعيد يعني القطان يقول : ما لقيت أحسن حديثاً من شعبة ، وقال أحمد بن حنبل : روي شعبة عن نحو من ثلاثين شيخاً لا يروي عنهم سفيان الثوري ، لو لم يكن إلا الحكم بن عتيبة ، ولولا شعبة من كان يروي عن الحكم ؟ ، وشعبة حسن الحديث عن أبي إسحاق وعن كل من يحدث عنه ، وتأمل أن شعبة أمير المؤمنين في الحديث ، وشعبة هو شعبة كما لا يخفى علي كل طالب لعلم الحديث ، ويصفه أحمد بن حنبل رحمه الله بأنه حسن الحديث !!

- وروي أبو بكر البرقاني عن المدارقطني رحمه الله تعالى قال :

الحديث الحسن بين الحد والحجية

قلت له : حديث الفضل بن موسي عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس : كان النبي صلي الله عليه وسلم يلحظ في صلاته يميناً وشمالاً .
قال : ليس بصحيح .

قلت : إسناده حسن ، حدث به عن الفضل جماعة ؟
قال : أي والله حسن ، إلا أن له علة ، حدث به وكيع عن عبد الله بن سعيد عن ثور عن رجل عن النبي صلي الله عليه وسلم .

قلت : لم يسنده إلا الفضل ؟
قال : بته .

وهذا لا يحتاج إلي شرح ولا تعليق فهو أوضأ من شمس الصباح في شهور الصيف الحار .

وبالمناسبة نسأل المرضي بمرض تعدد الطرق : لماذا لم يقو الدارقطني رحمه الله هذه الطرق ببعضها ويرقيها كما تفعلون أنتم ؟!!

وهل اتضح لكم الآن علي أي شيء كان يطلق جهابذة الحديث لفظة الحسن ؟!!

- وروي أبو بكر البرقاني عن المدارقطني رحمه الله تعالى قال :

قلت له : شريك عن أبي اليقظان عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده ، كيف هذا الإسناد ؟

قال : ضعيف .

قلت : من جهة من ؟

قال : أبو اليقظان ضعيف .

قلت : فيترك ؟

قال : لا ، بل يخرج ، رواه الناس قديماً .

والكلام واضح بحمد الله وتوفيقه ، فلما أخبره الدارقطني رحمه الله أن أبا اليقظان ضعيف ، سأله : هل ضعفه من نوع الضعف الذي يكون سبباً في الترك أم لا ؟

الحديث الحسن بين الحد والحجية

فأجابه رحمه الله ورفع درجته قائلاً : بل يخرج ، أي في الكتب ، أي يكتب حديثه ، وهذا واضح .
وكل هذا من الأدلة أن كلمة الحسن عندهم لها معني يختلف عن المعني الذي يقصده المتأخرون بلا ريب .
ب - الحسن عندهم إنما يعنون به الحديث الغير مطروح ، أي الذي يكتب ، وقد قدمنا لهذا ، وهو يحل جميع اصطلاحات الترمذي التي أشكلت من قبل ، وهذا يغير الأمر بالكلية .
ج - المتقدمون لم يكونوا يحتجون إلا بالحديث الصحيح عندهم ، مع بعض الاختلافات بينهم في تصحيح حديث أو تضعيفه ، وانظر إلي كلام ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل في فقرة مراتب الرواة قال :
- منهم الثبت الحافظ الورع المتقن الجهد الناقد للحديث ، فهذا الذي لا يختلف فيه ، ويعتمد علي جرحه وتعديله ، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال .
- ومنهم العدل في نفسه ، الثبت في روايته ، الصدوق في نقله ، الورع في دينه ، الحافظ لحديثه ، المتقن فيه ، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه ويوثق في نفسه .
- ومنهم الصدوق الورع الثبت الذي يهتم أحياناً وقد قبله الجهابذة النقاد ، فهذا يحتج بحديثه .
لاحظ أنه حتي الفقرة السابقة يتكلم علي الاحتجاج ، حتى الأخير الذي وصفه بأنه يهتم أحياناً وصفه بأنه : ثبت ، أي أن أوهامه معدودة معروفة لم تخرجه عن كونه ثقة ، وإلا لم يكن ليصفه بالثبت ، وحيث أن هذه الأوهام معروفة فبالقطع لن تكون في مقام الاحتجاج .
وهي أيضاً معروفة وإلا لم يكن ليصفه بأنه يهتم أحياناً .
- ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط السهو ، هذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد ، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام ، لاحظ أنه قال : يكتب من حديثه ، وهذا فيه أن حديثه كله لا

الحديث الحسن بين الحد والحجية

يكتب وإنما يكتب منه الزهد والمواعظ ، وفيه أن ما يكتب من الزهد والمواعظ ليس موضع احتجاج ، وإنما يكتب للاعتبار .
- وخامس قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة ، ومن ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولي المعرفة منهم الكذب ، فهذا يترك حديثه ويطرح روايته .
أظن أن كلامه رحمه الله ليس في حاجة إلي تعليق أو شرح ، فالفرق بين الكتابة والاحتجاج واضح جداً .
أما معني الاعتبار بحديث الراوي فهو الاستشهاد ،
قال الدارقطني رحمه الله في سؤالات السلمي له رقم 84 :

أخرج البخاري عن بقية بن الوليد وبهز بن حكيم اعتباراً ،
لأن بقية يحدث عن الضعفاء ، وبهز متوسط .
والمعنى واضح ولله الحمد .

- وقال الخطيب رحمه الله في الكفاية :
أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب قال : أخبرنا محمد بن نعيم الضبي الحافظ قال : قرأت بخط أبي عمرو المستملى سمعت يحيى بن محمد بن يحيى يقول : لا يكتب الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى يرويه ثقة عن ثقة حتى يتناهى الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الصفة ولا يكون فيهم رجل مجهول ولا رجل مجروح ، فإذا ثبت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الصفة وجب قبوله والعمل به وترك مخالفته .

فهذا هو الخبر الذي يجب قبوله للعمل به كما وصفه أحمد بن ثابت رحمه الله تعالى ، ثقة عن ثقة حتى يتناهى الخبر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

- وقال أيضاً رحمه الله تعالى في الكفاية في علم الرواية :

أخبرنا أبو بكر البرقاني قال : أنا محمد بن الحسن بن محمد السروي قال أنا عبد الرحمان بن أبي حاتم قال : ثنا أبي وعلى بن الحسن الهسنجاني قال : سمعنا يحيى بن

الحديث الحسن بين الحد والحجية

المغيرة قال : سمعت بن عيينة يقول : لاتسمعوا من بقية ما كان في سنة واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره .
فأمرهم ابن عيينة رحمه الله تعالى أن يسمعوا من بقية ما كان في ثواب أو غيره ، أما ما كان في سنة فلا يسمعوه ، وليس معني هذا كما هو واضح أن هذا الذي سيسمعونه سيكون للاحتجاج .

ثنا محمد بن يوسف القطان النيسابوري لفظاً قال : انا محمد بن عبد الله بن محمد الحافظ قال : سمعت أبا زكريا يحيى بن محمد العنبري يقول : سمعت أبا العباس أحمد بن محمد السجزي يقولك سمعت النوفلي يعنى أبا عبد الله يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : إذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد ، وإذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد .

ولاحظ يرحمك الله أنه يقول : إذا روينا ، ولم يقل : إذا احتججنا ، فتأمل .

وهذا أيضاً أو قريباً منه يروي عن أحمد بن حنبل رحمه الله ، ومعناه واضح كما تري ، والفرق بين الرواية والاحتجاج واضح .

د - الأسلوب العلمي لتوثيق وتضعيف رواة الحديث يظهر وبوضوح أن الاحتجاج بأفراد الراوي خفيف الضبط عمل غير مقبول " وهو الحسن لذاته " لأن هذا الراوي كما قدمنا حديثه ثلاثة أقسام :

- قسم موافق للثقات فهذا نعلم أنه حفظ فيه ،
- وقسم مخالف للثقات وهذا نجزم أنه أخطأ فيه ،
- وقسم تفرد به ، وتفرد به دليل علي أنه وهم من أوهامه ، ولا نستطيع أبداً أن ننسب هذا التفرد للنبي صلى الله عليه وسلم .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

هـ - كلما زادت طرق الحديث ولم يأت من طريق واحد صحيح دل هذا علي عدم وجود أصل صحيح لهذا الحديث .
و - غياب علم هذه الأحاديث التي لا تروى إلا من طريق الضعفاء و كثيري الخطاء عن الحفاظ الأثبات يثير التساؤل؟؟ ، لم غابت هذه الأحاديث عنهم؟؟؟ ، وقد اشتهروا بالطلب وإنفاق الغالي والرخيص بل والحياة نفسها لسماع حديث واحد !!

ز - الحديث الحسن عند المتأخرين ليس له حتى وقتنا هذا تعريف محدد بقيود محددة وهذه هي القاصمة بالنسبة له ، فكيف نحتج بشيء هلامي ليس له كينونة محددة؟؟ وفي دين الله سبحانه !!!

ح - القول بأن الراوي خف ضبطه جرح في الراوي فلا يعقل أن هذه الأحاديث التي تسببت في هذا الوصف توضع في مقام الاحتجاج وإلا لم يكن للكلام في درجات الرواة معني فإما مقبول الحديث أو لا طالما أن الضعيف سينجبر فتأمل .

ط - العمل بالأحاديث الحسان عند المتأخرين ضرب من الظنون التي لا تغنى من الحق شيئاً ، فالصحيح يقين والضعيف لا ينسب إليه صلي الله عليه وسلم ، فماذا عن الحسن بشقيه؟؟

ومن المضحكات المبكيات أن تسمع من يقول بأن الحديث الصحيح ظني الثبوت ومع هذا يحتج بالحسن وربما الضعيف .

ي - الحسن غالباً ما يعارض الصحيح ويعارض بعضه لأنه مجرد مجموعة أوهام من الرواة وإليك بعض الأمثلة :

1- أحاديث النهي عن البول قائماً وهي حسان علي طريقة المتأخرين تعارض أحاديث الجواز وهي صحيحة .

2- أحاديث مسح الرأس من الخلف للأمام " محمد بن عبد الله بن عقيل " وهي تخالف أحاديث الصحيحين في كون المسح يبدأ من الأمام .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

- 3- أحاديث كراهية فضل ظهور المرأة حسان وتعارض أحاديث الصحيحين في اغتسال النبي صلى الله عليه وسلم مع نسائه ووضؤ الرجال والنساء جميعاً من إناء واحد علي زمن النبي صلى الله عليه وسلم .
- 4- الوضوء مما مست النار وعدمه .
- 5- باب الوضوء من مس الذكر وطرقه مضطربة ، ويعارضه أيضاً حديث حسن علي طريقة المتأخرين ، وكلاهما لا يصح .
- 6- أحاديث الإسفار بالفجر تعارض أحاديث التغليس بالفجر المخرجة في الصحيحين وغيرهما .
- 7- حديث ابن عباس في الجهر بالبسملة في الصلاة يعارض حديث أنس في الصحيحين ، وحديث ابن عباس له شاهد من موقوف أبي هريرة .
- 8- أحاديث احتجاج النبي صلى الله عليه وسلم وهو صائم من رواية مقسم وعكرمة وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب كلهم عن ابن عباس وكلها طرق فيها نظر لكنها ترتقي إلي درجة الحسن لغيره أو الصحيح لغيره عند المتأخرين ، هذه الأحاديث تعارض أحاديث أفطر الحاجم والمحجوم ، وهي أيضاً فيها كلها مقال ، وإن كان بعض أكابر أهل العلم صححها .
- 9- أحاديث النهي عن نكاح المحرم ، وكلها فيها مقال وبمجموعها ترتقي ، تعارض حديث ابن عباس المتفق عليه في أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة أم المؤمنين وهو محرم .
- 10- أحاديث الركوب خلف الجنابة وعدو الركوب خلفها ، كلها فيها مقال ولا تثبت وهي متعارضة .
- 11- أحاديث النهي عن زيارة القبور للنساء ، تعارض حديث المرأة التي كانت تجلس علي القبر ومربها النبي صلى الله عليه وسلم وهو في صحيح البخاري .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

فهذه مجرد أمثلة ، ولسنا نقوم بالاستقصاء كما نبهنا من قبل وإنما نضرب بعض الأمثلة .

والويل لك إن تجرأت ودخلت في الأبواب الفقهية التالية ترى ما يشيب من هوله الولدان ، وكل ما عليك أن تمسك أحد كتب الفروع ككتاب الفقه علي المذاهب الأربعة مثلاً ، وتراجع مسائله ناظراً في أدلتها من السنة لتري التناقض الرهيب الذي وقعنا فيه .

وقد صنف كثير من المتأخرين في الأحاديث الصحيحة ، وألحقوا بها الأحاديث الحسان علي فهم المتأخرين كجزء من الأحاديث الصحيحة التي يضعونها في موضع الاحتجاج ، ومنهم الشيخ الألباني رحمه الله ، والفاضل مقبل بن هادي الوادعي عفا الله عنه وغفر له ورفع درجته أمين .

وتميز الشيخ مقبل رحمه الله بكثرة خوضه في علم العلل الحديثية واستدراكه علي نفسه وقبول استدراك الآخرين عليه بسعة صدر قلما توجد .

كما تميز رحمه الله بتوقفه عند كلام المتقدمين ، أساطين هذا العلم ، حملة الدين ، حفظة الشريعة ، في تحليل الأحاديث ، فكان زلله وخلله أقل بكثير من الشيخ الألباني عفا الله عنهما .

وتساهل المتأخرين في التصحيح والتحسين بمجموع الطرق أشهر من أن نتكلم فيه ، فكل ما عليك أن تأتي بحديث مهما كان ضعفه ، ثم تضع بجانبه حديث آخر موقوف ، ثم ترقيه إلي درجة الحسن ويصير حجة شرعية وينبني عليه أحكام شرعية كما ذكرنا من قبل .

وهذه التناقضات إنما أتت من هذه التحسينات والتصحيحات التي جعلت النبي عليه السلام يقول الشيء وعكسه باستمرار ، أو يقول المنكرات الواضحة النكارة !!

وراجع السلسلة الصحيحة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني عفا الله عنه ففيها الكثير من العجائب التي هي نتاج

الحديث الحسن بين الحد والحجة

التصحيح والتحسين بتعدد الطرق وإليك طرفاً قصيراً منها مع مراعاة عدم التطويل كيلا يُساء فهمنا :

1- عن النبي صلي الله عليه وسلم قال : إن الله أذن لي أن أحدث عن ديك رجلاه في الأرض وعنقه مثنية تحت العرش وهو يقول سبحانك ما أعظم ربنا قال فيرد عليه ما يعلم ذلك من حلف بي .

2- تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا بعدي أبداً ، كتاب الله ، وعترتي (عترة الرجل هم أهل بيته) .

3- ولد الزنا شر الثلاثة (والله تعال يقول : " ولا تزر وزارة وزر أخري ") .

4- لقيام رجل في سبيل الله ساعة أفضل من عبادة ستين سنة .

5- الربا اثنان وسبعون باباً أدناها مثل إتيان الرجل أمه في حجر الكعبة وإن أربي الربا استطالة الرجل في عرض أخيه .

6- ليصلي الرجل في المسجد الذي يليه ولا يتبع المساجد (وفي الصحيح قال عليه الصلاة والسلام : (ورجل قلبه معلق بالمساجد) ، فجمع المساجد) .

7- من سد فرجة في الصف ، بني الله له بيتاً في الجنة ، ورفعها بها درجة .

8- ما روي عن ابن عباس في سبب نزول قوله تعالي : " ولقد علمنا المستقدمين منكم ولقد علمنا المستأخرين " :

كانت تصلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة حسناء من أحسن الناس ، وكان بعض القوم يستقدم في الصف الأول لأن لا يراها ، وسيتأخر بعضهم حتى يكون في الصف المؤخر ، فإذا ركع قال هكذا ، ونظر من تحت إبطه وجافى يديه ، فأنزل الله عز وجل في شأنهم : " ولقد علمنا المستقدمين منكم ولقد علمنا المستأخرين " !!! (ولا تعليق) .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

- 9- أفلا تتقي الله في هذه البهيمة التي ملكك الله إياها ؟ ، فإنه شكاً إلي أنك تجيعه وتدئبه .
- 10- اركبوا هذه الدواب سالمة ، وايتدعوها سالمة ، ولا تتخذوها كراسي (وفي الصحيح أنه بأبي هو وأمي صلي الله عليه وسلم في حجة الوداع أفتي كثيراً علي دابته) .
- 11- مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل واطئ رجله على صفحة شاة ، وهو يحد شفرتة ، وهي تلحظ إليه ببصرها ، فقال : أفلا قبل هذا ؟! أتريد أن تميتها موتتين .
- 12- إذا ذكر أصحابي فأمسكوا ، وإذا ذكر النجوم فأمسكوا ، وإذا ذكر القدر ، فأمسكوا .
- 13- الأذنان من الرأس (وفي الصحيح أنه عليه السلام كان يدعو في سجوده : سجد وجهي للذي فطره وشق فيه السمع والبصر ، فجعلهما من الوجه لا من الرأس ، ناهيك عن علل هذه الطرق) .
- 14- من أذن اثنتي عشرة سنة ، وجبت له الجنة ، وكتب له بتأذنيه في كل مرة ستون حسنة ، وبإقامته ثلاثون حسنة .
- 15- أن يزني الرجل بعشر نسوة أيسر عليه من أن يزني بامرأة جاره ، ولأن يسرق الرجل من عشر أبيات أيسر عليه من أن يسرق من جاره .
- 16- لا أشيع الله بطنه ، يعني : معاوية .
- 17- من أنظر معسراً ، فله بكل يوم صدقة قبل أن يحل الدين ، فإذا حل الدين فأنظره ، فله بكل يوم مثليه صدقة .
- 18- لقيت إبراهيم ليلة أسري بي ، فقال : يا محمد أقرئ أمتك مني السلام ، وأخبرهم أن الجنة طيبة التربة عذبة الماء ، وأنها قيعان ، غراسها : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، (ولا حول ولا قوة إلا بالله) .
- 19- إن نبي الله نوحاً صلى الله عليه وسلم لما حضرته الوفاة قال لابنه : إني قاص عليك الوصية أمرك باثنتين وأنهاك عن اثنتين ، أمرك : بلا إله إلا الله ، فإن السموات السبع والأرضين السبع لو وضعت في كفة ووضعت لا إله إلا

الحديث الحسن بين الحد والحجة

الله في كفة رجحت بهن لا إله إلا الله ، ولو أن السموات السبع والأرضين السبع كن حلقة مبهمة قصمتهن لا إله إلا الله ، وسبحان الله وبحمده فإنها صلاة كل شيء ، وبها يرزق الخلق ، وأنهاك عن الشرك والكبر ، قال قلت أو قيل : يا رسول الله هذا الشرك قد عرفناه فما الكبر ؟ ، قال : أن يكون لأحدنا نعلان حسنتان لهما شراكان حسنان ؟؟ ، قال : لا ، قال : هو أن يكون لأحدنا أصحاب يجلسون إليه ؟؟ ، قال : لا ، قيل يا رسول الله فما الكبر ؟ ، قال سفه الحق وغمص الناس .

- 20- (أسلم الناس وآمن عمرو بن العاص) .
- 21- الوزن وزن أهل مكة ، والمكيال مكيال أهل المدينة .
- 22- لو يعلم الذي يشرب قائماً ما في بطنه ؛ لاستقاء (وفي الصحيح من حديث علي بن أبي طالب أمير المؤمنين رضي الله عنه أنه عليه السلام شرب قائماً) .
- 23- إذا قمت في صلاتك ؛ فصل صلاة مودع ، ولا تكلم بكلام تعتذر منه غداً ، وأجمع الإياس مما في أيدي الناس .
- 24- يا فاطمة أيسرك أن يقول الناس : فاطمة بنت محمد في يدها سلسلة من نار ؟! .
- 25- الشعر بمنزلة الكلام ؛ حسنه كحسن الكلام ، وقبيحه قبيح الكلام .
- 26- إذا نعس أحدكم في المسجد يوم الجمعة ؛ فليتحول من مجلسه ذلك إلى غيره .
- 27- ما لبعيرك يشكوك ؟ ، زعم أنك سانبه حتى إذا كبر تريد أن تنحره ؛ لا تنحروه ، واجعلوه في الإبل يكون معها .
- 28- كان ينهانا عن الإرفاء ، قلنا : وما الإرفاء ؟ ، قال الترجل كل يوم .
- 29- إذا زنا العبد خرج منه الإيمان وكان كالظلة ، فإذا انقلع منها رجع إليه الإيمان (إن كان المعني انقلع منها أي المعصية بالتوبة فهو موافق للصحيح ، وإن كان علي الزانية التي يزني بها فهو مصادم للصحيح ، لقوله عليه السلام :

الحديث الحسن بين الحد والحجية

والتوبة معروضة بعد فعلق الأمر علي التوبة لا علي الانتهاء
من الزني !!) .

30 - إن الله عز وجل لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء ؛ إلا
الهرم ، فعليكم بالبان البقر ؛ فإنها ترم من كل الشجر .

31- الإيمان : الصبر والسماحة .

32- كان النبي صلي الله عليه وسلم لا ينام حتى يقرأ :

{الم تنزيل السجدة } ، و { تبارك الذي بيده الملك } .

33- كان لا ينام حتى يقرأ { الزمر } ، و { بني إسرائيل }

(أي كان لا ينام عليه الصلاة والسلام حتي يقرأ : السجدة ،

وتبارك ، والزمر ، والإسراء) ، (ولو ثبت عنه صلى الله عليه

وسلم بسند صحيح أنه قرأ القرآن كله قبل أن ينام لقلنا به) .

34- إن لكل أمة فتنة ، وفتنة أمتي المال .

35- من احتجم لسبع عشرة وتسع عشرة وإحدى

وعشرين كان شفاء من كل داء .

36- الحجامة على الريق أمثل ، وفيه شفاء وبركة ، وتزيد

في العقل وفي الحفظ ، فاحتجموا على بركة الله يوم

الخميس ، واجتنبوا الحجامة يوم الأربعاء ، والجمعة ، والسبت

، ويوم الأحد تحريماً ، واحتجموا يوم الإثنين والثلاثاء ؛ فإنه

اليوم الذي عافى الله فيه أيوب من البلاء ، وضربه بالبلاء يوم

الأربعاء ، فإنه لا يبدو جذام ولا برص إلا يوم الأربعاء أو ليلة

الأربعاء (سبق أن الأمر بالحجامة كان لأيام سبعة عشر ،

وتسعة عشر ، وإحدى وعشرين ، ولا بد في شهر من الشهور

أنها ستكون أيام الأربعاء والجمعة والسبت ، التي ينهي هذا

الحديث عنها) !!!

37- عليكم بالإثم ؛ فإنه منبتة للشعر ، مذهبة للقذى ،

مصفاة للبصر .

38- لا يدخل الجنة عاق ، ولا منان ، ولا مدمن خمر ، ولا

ولد زنية (والله سبحانه يقول : ولا تزر وازرة وزر أخري) .

39- إن من أشراط الساعة أن يلتمس العلم عند الأصاغر

الحديث الحسن بين الحد والحجة

40- إن الله يبعث الأيام يوم القيامة على هيئتها ، ويبعث يوم الجمعة زهراء منيرة ، أهلها يحفون بها كالعروس تهدي إلى كريمها ، تضيء لهم ، يمشون في ضوئها ، ألوانهم كالثلج بياضاً ، وريحهم تسطع كالمسك ، يخوضون في جبال الكافور ، ينظر إليهم الثقلان ، ما يطرقون تعجباً حتى يدخلوا الجنة ، لا يخالطهم أحد إلا المؤذنون .

41- إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم ، وتلين له أشعاركم وأبشاركم ، وترون أنه منكم قريب ؛ فأنا أولاكم به ، وإذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم ، وتنفرد منه أشعاركم وأبشاركم ، وترون أنه منكم بعيد ، فأنا أبعدكم منه (وما عليك إلا أن تكبر علي الأسانيد أربعاً) .

42- عليكم بالأبكار ؛ فإنهن أعذب أفواهاً ، وأتق أرحاماً وأرضى باليسير .

43- الحسن مني ، والحسين من علي .

44- حسين مني ، وأنا من حسين ، أحب الله من أحب حسيناً ، حسين سبط من الأسباط (سبق منذ قليل أن الحسين من علي ، والحسن هو الذي من النبي صلى الله عليه وسلم) !!!

45- إن أردت تلين قلبك ؛ فأطعم المسكين ، وامسح رأس اليتيم .

46- إن الله عز وجل يبغض البليغ من الرجال ؛ الذي يتخلل بلسانه تخلل البقرة بلسانها .

47- مقام أحدكم في سبيل الله خير من صلاة ستين عاماً خالياً ؛ (في الصحيح من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن أحب الأعمال إلي الله سبحانه الصلاة علي وقتها ثم بر الوالدين ثم الجهاد في سبيل الله) ، ألا تحبون أن يغفر الله لكم ويدخلكم الجنة ؟ اغزوا في سبيل الله ؛ من قاتل في سبيل الله فواق ناقة وجبت له الجنة .

48- من هجر أخاه سنة فهو كسفك دمه .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

49- شيبتي { هود } ، و { الواقعة } ، و { المرسلات } ،
و { عم يتساءلون } ، و { إذا الشمس كورت } .
50- أمتي أمة مرحومة ؛ ليس عليها عذاب في الآخرة ،
عذابها في الدنيا : الفتن والزلازل والقتل (والأحاديث في
الصحيحين تثبت العذاب لكثير من هذه الأمة في الآخرة ،
وكذا أحاديث الشفاعة في الصحيحين ، نعوذ بالله من عذابه)

51- من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة ؛ لم يحل بينه
وبين دخول الجنة إلا الموت (صلي النبي صلي الله عليه
وسلم بأصحابه أكثر من عشرين ألف صلاة ، ولم يرد بأي
إسناد صحيح أو ضعيف أنه قرأ آية الكرسي بعد أي صلاة منها
!!) .

52- خير الصحابة أربعة ، وخير السرايا أربعمائة ، وخير
الجيوش أربعة آلاف ، ولا يغلب اثنا عشر ألفاً من قلة .
53- درهم ربا يأكله الرجل _ وهو يعلم _ أشد عند الله
من ستة وثلاثين زينة .

54- موقف ساعة في سبيل الله خير من قيام ليلة القدر
عند الحجر الأسود .

55- من لم يستقبل القبلة ولم يستدبرها في الغائط كتب
له حسنة ، ومحي عنه سيئة (وفي الصحيح من حديث ابن
عمر رضي الله عنه أنه رأى النبي صلي الله عليه وسلم في
خلائه في بيت حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها مستدبر
القبلة) .

56- يطلع الله تبارك وتعالى إلى خلقه ليلة النصف من
شعبان ، فيغفر لجميع خلقه ، إلا لمشرك أو مشاحن .

57- إذا قرأتم : { الحمد لله } فاقروا : { بسم الله
الرحمن الرحيم } ، إنها أم القرآن ، وأم الكتاب ، والسبع
المثاني ، و { بسم الله الرحمن الرحيم } إحداها (وحديث
أنس المتفق عليه أشهر من أن نذكره ، وهذا المتن لا ينقصه

الحديث الحسن بين الحد والحجية

إلا أن يضاف إليه : وإذا حدثكم قتادة عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يقرؤها فلا تصدقوه (!!!!)

58- إن صاحب الشمال ليرفع القلم ست ساعات عن العبد المسلم المخطئ أو المسيء ، فإن ندم واستغفر الله منها ألقاها وإلا كتب واحدة .

59- أبو بكر وعمر من هذا الدين كمنزلة السمع والبصر من الرأس .

60- اقتدوا باللذين من بعدي من أصحابي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمار، وتمسكوا بعهد ابن مسعود .

61- إذا استلقى أحدكم على ظهره فلا يضع إحدى رجليه على الأخرى (وفي الصحيح بخلافه ، أنه عليه السلام كان يستلقي في المسجد ، ويضع قدمه اليمنى على قدمه اليسرى) .

62- من بدا جفا ، ومن اتبع الصيد غفل ، ومن أتى أبواب السلطان افتتن ، وما ازداد أحد من السلطان قرباً إلا ازداد من الله بعداً .

63- لست من الدنيا ، وليست مني ، إني بعثت والساعة نستبق .

64- المرأة لآخر أزواجها .

65- سبحي الله مائة تسبيحة ، فإنها تعدل لك مائة رقبة تعتقيها من ولد إسماعيل ، واحمدي الله مائة تحميدة تعدل لك مائة فرس مسرجة ملجمة تحمليْن عليها في سبيل الله ، وكبري الله مائة تكبيرة ، فإنها تعدل لك مائة بدنة مقلدة متقبلة ، وهللي الله مائة تهليلة _ قال ابن خلف : أحسبه قال _ تملأ ما بين السماء والأرض ، ولا يرفع يومئذ لأحد عمل ، إلا أن يأتي بمثل ما أتيت به .

66- لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لأخرج الله عز وجل منها أو لخرج منها ولد ، وليخلقن الله نفساً هو خالقها .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

67- إذا كان يوم القيامة بعث إلى كل مؤمن بملك معه كافر فيقول الملك للمؤمن : يا مؤمن !! هاك هذا الكافر ، فهذا فداؤك من النار (سبق ذكر أن كثير من المؤمنين يعذبون ببعض ذنوبهم) .

68- ثلاث أحلف عليهن : لا يجعل الله من له سهم في الإسلام كمن لا سهم له ، وسهام الإسلام ثلاثة : الصوم ، والصلاة ، والصدقة ، لا يتولى الله عبداً فيوليه غيره يوم القيامة ، ولا يحب رجل قوماً إلا جاء معهم يوم القيامة ، والرابعة لو حلفت عليها لم أخف أن أثم : لا يستر الله على عبده في الدنيا إلا ستر عليه في الآخرة .

69- إذا قال الرجل للمنافق يا سيد فقد أغضب ربه تبارك وتعالى .

70- لا بد للناس من عريف ، والعريف في النار .

71- أربع ركعات قبل الظهر يعدلن بصلاة السحر .

72- أربى الربا شتم الأعراض .

73- إياكم أن تتخذوا ظهور دوابكم منابر ، فإن الله تعالى إنما سخرها لكم لتبلغكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس ، وجعل لكم الأرض ، فعليها فاقضوا حاجاتكم (سبق أن النبي صلي الله عليه وسلم كان يفتي علي دابته عدة مرات ، وهي ثابتة في الصحيح) .

74- من قال : سبحان الله وبحمده، سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك ، فقالها في مجلس ذكر كانت كالطابع يطبع عليه ، ومن قالها في مجلس لغو ، كانت له كفارة .

75- إذا خطب أحدكم امرأة ، فلا جناح عليه أن ينظر إليها إذا كان إنما ينظر إليها لخطبته ، وإن كانت لا تعلم .

76- يا معشر المهاجرين خمس إذا ابتليتم بهن وأعوذ بالله أن تدركوهن ، لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا ، ولم ينقصوا المكيال والميزان إلا

الحديث الحسن بين الحد والحجة

أخذوا بالسنين وشدة المئونة وجور السلطان عليهم ، ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا ، ولم ينقضوا عهد الله وعهد رسوله إلا سلب الله عليهم عدواً من غيرهم فأخذوا بعض ما في أيديهم ، وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله ويتخبروا مما أنزل الله إلا جعل الله بأسهم بينهم .

77- إن الله زادكم صلاة ، هي الوتر ، فصلوها بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر .

78- لا تقصوا الرؤيا إلا على عالم أو ناصح .

79- إن الله سيخلص رجلاً من أمتي على رءوس الخلائق يوم القيامة فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً ، كل سجل مثل مد البصر ، ثم يقول : أتتكر من هذا شيئاً ؟ ، أظلمك كتبتني الحافظون ؟ ، فيقول : لا يا رب ، فيقول : أفلك عذر ؟ ، فيقول : لا يا رب ، فيقول : بلى ، إن لك عندنا حسنة فإنه لا ظلم عليك اليوم ، فتخرج بطاقة فيها أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، فيقول : احضر وزنك ، فيقول : يا رب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات ؟ ، فقال : إنك لا تظلم ، قال : فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة ، فطاشت السجلات وثقلت البطاقة ، فلا يثقل مع اسم الله شيء .

80- لا يرث الصبي حتى يستهل صارخاً ، واستهلاله أن يصيح أو يعطس أو يبكي .

81- لا بأس بالغنى لمن اتقى ، والصحة لمن اتقى خير من الغنى ، وطيب النفس من النعيم .

82- ما من مؤمن يعزي أخاه بمصيبة ؛ إلا كساه الله سبحانه من حلال الكرامة يوم القيامة .

83- نهى عن الصلاة بعد العصر إلا والشمس مرتفعة (هذه الزيادة لو جاءت بسند صحيح ثقة عن ثقة لحكم عليها بالشذوذ ، فكيف لو كانت هذه الأسانيد أسانيد ضعيفة !!) .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

84- كان إذا سمع اسماً قبيحاً غيره ، فمر على قرية يقال لها : غفرة فسمها خضرة .

85- صيام يوم السبت لا لك ولا عليك (في الصحيح أن خير الصيام صوم داود ، وهو صيام يوم وإفطار يوم ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يخير عبد الله بن عمرو بن العاص فيه ، فلا بد أن يصوم السبت علي الأقل مرتين في الشهر) .

86- إذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع ؛ فليركع حين يدخل ، ثم يدب راکعاً حتى يدخل في الصف ؛ فإن ذلك السنة .

87- حد يعمل به في الأرض خير لأهل الأرض من أن يمطروا أربعين صباحاً .

88- من أخذ أرضاً بغير حقها ؛ كلف أن يحمل ترابها إلى المحشر .

89- من اكتوى أو استرقى ؛ فقد بريء من التوكل .

90- حريم البئر أربعون ذراعاً من حواليها ؛ كلها لأعطان الإبل والغنم .

91- من أخذ على تعليم القرآن قوساً ؛ قلده الله قوساً من نار يوم القيامة (وفي الصحيح خلفه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ؛ أن خير ما أخذتم عليه أجر كتاب الله ، فلم يخص تعليماً من رقية من غيره) .

92- من تعزى بعزى الجاهلية ؛ فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا

93- لا ينظر الله إلى امرأة لا تشكر لزوجها ، وهي لا تستغني عنه .

94- أعجزتم أن تكونوا مثل عجوز بني إسرائيل ؟ ، فقال أصحابه : يا رسول الله ! وما عجوز بني إسرائيل ؟ قال : إن موسى لما سار ببني إسرائيل من مصر ضلوا الطريق ، فقال : ما هذا ؟ فقال علماءؤهم : نحن نحدثك ؛ إن يوسف لما حضره الموت ؛ أخذ علينا موثقاً من الله أن لا نخرج من مصر حتى ننقل عظامه معنا ، قال : فمن يعلم موضع قبره ؟ قالوا

الحديث الحسن بين الحد والحجة

: ما ندري أين قبر يوسف إلا عجوز من بني إسرائيل ، فبعث إليها ، فأتته ، فقال : دلوني على قبر يوسف ، قالت : لا والله لا أفعل حتى تعطيني حكمي ، قال : وما حكمك ؟ قالت : أكون معك في الجنة ، فكره أن يعطيها ذلك ، فأوحى الله إليه أن أعطاها حكمها ، فانطلقت بهم إلى بحيرة ؛ موضع مستنقع ماء ، فقالت : أنضبوا هذا الماء ، فأنضبوا ، قالت : احفروا واستخرجوا عظام يوسف ، فلما أقلوها إلى الأرض ؛ إذا الطريق مثل ضوء النهار) .

95- كان يسلم تسليمه واحدة .

96- إذا رجعت إلى بيتك فمرهم ؛ فليحسنوا غذاء ربعاهم ، ومرهم فليقلموا أظافرهم ، ولا يبطوا بها ضرور مواشيهم إذا حلبوا .

97- لما أسن صلى الله عليه وسلم وحمل اللحم ؛ اتخذ عموداً في مصلاه يعتمد عليه .

98- إذا قام الإمام في الركعتين ؛ فإن ذكر قبل أن يستوي قائماً فليجلس ، فإن استوي قائماً فلا يجلس ، ويسجد سجدة السهو .

99- البس جديداً ، وعش حميداً ، ومث شهيداً (راجع مبحث كيف توثق الرواة وتضعف فهذا الحديث نفسه من أوهام عبد الرزاق المذكورة هناك ، وراجع كلام أبي حاتم وابنه رحمهما الله علي هذا الحديث ، وكيف حكم عليه أبو حاتم رحمه الله تعالى بأنه لا أصل له متصلاً عن النبي صلي الله عليه وسلم) .

100- إياك وكل ما يعتذر منه .

101- لا تصلوا إلى قبر ، ولا تصلوا على قبر .

102- إذا خرجت المرأة إلى المسجد فلتغتسل من الطيب كما تغتسل من الجنابة .

103- إن مسابكم هذه وليست بمساب على أحد ، وإنما أنتم ولد آدم طف الصاع لم تملؤوه ، ليس لأحد على أحد

الحديث الحسن بين الحد والحجية

فضل إلا يدين ، أو عمل صالح ، حسب الرجل أن يكون فاحشاً بدياً بخيلاً جباناً .

104- ثلاث من السعادة ، وثلاث من الشقاوة ، فمن السعادة : المرأة تراها تعجبك ، وتغيب فتأمنها على نفسها ومالك ، والدابة تكون وطيفة فتلحقك بأصحابك ، والدار تكون واسعة كثيرة المرافق ، ومن الشقاوة المرأة تراها فتسوؤك ، وتحمل لسانها عليك ، وإن غبت عنها لم تأمنها على نفسها ومالك ، والدابة تكون قطوفاً ، فإن ضربتها أتعبتك ، وإن تركتها لم تلحقك بأصحابك ، والدار تكون ضيقة قليلة المرافق .

105- ما كرهت أن يراه الناس فلا تفعله إذا خلوت .

106- لا تديموا النظر إلى المجذومين .

107- كان يذهب لحاجته إلى المغمس ، قال نافع : (المغمس ميلين أو ثلاثة من مكة) .

108- إن الله خلق خلقه في ظلمة وألقى عليهم من نوره ، فمن أصابه من ذلك النور اهتدى به ، ومن أخطأه ضل .

109- الصور قرن ينفخ فيه .

110- الملك في قريش ، والقضاء في الأنصار ، والأذان في الحبشة ، والشرعة في اليمن ، والأمانة في الأزدي .

111- من يدخل الجنة ينعم ، لا يبأس ، لا تبلى ثيابه ، ولا يفنى شبابه .

112- أفضل الأعمال أن تدخل على أخيك المؤمن سروراً ، أو تقضي عنه ديناً ، أو تطعمه خبزاً .

113- أعطيت سبعين ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب وجوههم كالقمر ليلة البدر ، وقلوبهم على قلب رجل واحد ، فاستزدت ربي عز وجل ، فزادني مع كل واحد سبعين ألفاً .

114- أعطيت فواتح الكلم وخواتمه ، قلنا : يا رسول الله علمنا مما علمك الله عز وجل ، فعلمنا التشهد .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

- 115- اعبد الله كأنك تراه ، واعدد نفسك في الموتى ،
واذكر الله عند كل حجر ، وعند كل شجر وإذا عملت سيئة
بجنبها حسنة ، السر بالسر ، والعلانية بالعلانية .
116- أطفال المشركين هم خدم أهل الجنة .
117- استعينوا على إنجاز الحوائج بالكتمان ، فإن كل ذي
نعمة محسود .

- 118- كنا إذا سلم النبي صلى الله عليه وسلم علينا قلنا :
وعليك السلام ورحمة الله ، وبركاته ، ومغفرته .
119- إذا لقي الرجل أخاه المسلم فليقل : السلام عليكم
ورحمة الله وبركاته (والمذي في الصحيح ينتهي بالرحمة لا
غير) .

- 120- إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفته ، فإنهم يبعثون
في أكفانهم ، ويتزاورون في أكفانهم .
121- إذا مر رجال بقوم فسلم رجل عن الذين مروا على
الجالسين ، ورد من هؤلاء واحد أجزاء عن هؤلاء وعن هؤلاء .

ومن صحيح سنن ابن ماجه :

- 122- لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ
خَزْدَلٍ مِنْ كِبَرٍ وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ
خَزْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ .

- 123- الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ
الضَّعِيفِ وَفِي كُلِّ خَيْرٍ آخِرُ صِرْفٍ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِينُ بِاللَّهِ وَلَا
تَعْجَزُ فَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا وَلَكِنْ
قُلْ قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ فَإِنْ لَوْ تَفَتَّحَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ .

- 124- مَثَلُ الْقَلْبِ مَثَلُ الرَّيْشَةِ تُقَلِّبُهَا الرِّيحُ بِفَلَاةٍ .
125- إِنْ مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمُكذِبُونَ بِأَقْدَارِ اللَّهِ إِنْ
مَرِضُوا فَلَا تَعُوذُوهُمْ وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ .

- 126- قَالَ كَانَ أَبُو لَيْلَى يَسْمُرُ مَعَ عَلِيٍّ فَكَانَ يَلْبَسُ ثِيَابَ
الصَّيْفِ فِي الشِّتَاءِ وَثِيَابَ الشِّتَاءِ فِي الصَّيْفِ فَقُلْنَا لَوْ سَأَلْتَهُ
فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ إِلَيَّ وَأَنَا أَرْمَدُ
الْعَيْنِ يَوْمَ خَيْبَرَ فُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَرْمَدَ الْعَيْنُ فَتَقَلَّ فِي

الحديث الحسن بين الحد والحجية

عَيْنِي ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ أَذْهَبْ عَنْهُ الْحَرَ وَالْبَرْدَ قَالَ فَمَا وَجَدْتُ حَرًّا وَلَا يَرْدًا بَعْدَ يَوْمِيذٍ وَقَالَ : لَأَبْعَثَنَّ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ لَيْسَ بِفَرَّارٍ فَتَشَرَّفَ لَهُ النَّاسُ فَبَعَثَ إِلَيَّ عَلِيًّا فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ .

127- فِي قَوْلِهِ تَعَالَى كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ قَالَ : مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَغْفِرَ ذَنْبًا وَيُفْرِجَ كَرْبًا وَيَرْفَعَ قَوْمًا وَيَخْفِضَ آخَرِينَ .
128- قَالَ الْخَيْرُ عَادَةٌ وَالشَّرُّ لَجَاجَةٌ وَمَنْ يَرِدُ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ .

129- إِنْ مِنَ النَّاسِ مَفَاتِيحَ لِلْخَيْرِ مَعَالِيْقَ لِلشَّرِّ وَإِنْ مِنَ النَّاسِ مَفَاتِيحَ لِلشَّرِّ مَعَالِيْقَ لِلْخَيْرِ فَطُوبَى لِمَنْ جَعَلَ اللَّهُ مَفَاتِيحَ الْخَيْرِ عَلَى يَدَيْهِ وَوَيْلٌ لِمَنْ جَعَلَ اللَّهُ مَفَاتِيحَ الشَّرِّ عَلَى يَدَيْهِ .

130- سَيِّئَاتِكُمْ أَقْوَامٌ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمْ فَقُولُوا لَهُمْ مَرَحَبًا مَرَحَبًا بِوَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَقْبُوهُمْ ، قُلْتُ لِلْحَكَمِ : مَا أَقْبُوهُمْ ؟ ، قَالَ : عَلْمُوهُمْ .

131- مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ أَوْ لِيُبَاهِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ أَوْ لِيَصْرِفَ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ فَهُوَ فِي النَّارِ .
131- مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ .

132- مِنَ الْفِطْرَةِ الْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ وَالسَّوَاكُ وَقَصُّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ وَتَنْفُ الْإِبْطِ وَالِاسْتِحْدَادُ وَعَسَلُ الْبَرَاجِمِ وَالِانْتِصَاحُ وَالِاخْتِيَانُ

133- تَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُغْبِضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا .
134- وَيَسَلِّمُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضُوءَ لَهُ وَلَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ .

135- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ فَحَلَّلَ لِحْيَتَهُ .

136- تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّتَيْنِ (الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الْإِسْنَادُ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا مَسْحُ

الحديث الحسن بين الحد والحجة

الرأس مرة واحدة بيديه أدبر بهما وأقبل صلى الله عليه وسلم) .

137- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا .

138- وَسَلَّمَ إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ وَاجْعَلِ الْمَاءَ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ .

139- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ فَقَلَبَ جُبَّةَ صُوفٍ كَانَتْ عَلَيْهِ فَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ .

140- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: الْعَيْنُ وَكَأُ السَّهْمِ ، فَمَنْ تَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ .

141- أَنَّ النَّجَاشِيَّ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَفَيْنِ اسْوَدَيْنِ سَادَجَيْنِ فَلْيَسِيهُمَا ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا .

142- أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ وَكَانَ يَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ فَقِيلَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَجْعَلُهُ غُسْلًا وَاحِدًا فَقَالَ هُوَ أَرْكَى وَأَطْيَبُ وَأَطْهَرُ .

143- عَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ أَنَّهَا اسْتَحْيَصَتْ عَلَيَّ عَهْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ إِنِّي اسْتَحْيَصْتُ خَيْصَةً مُنْكَرَةً شَدِيدَةً قَالَ لَهَا احْتَشِي كُرْسُفًا قَالَتْ لَهُ إِنَّهُ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ إِنِّي أُتِجُّ نَجًّا قَالَ تَلْجَمِي وَتَحْيِضِي فِي كُلِّ شَهْرٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ اغْتَسِلِي غُسْلًا فَصَلِّي وَصُومِي ثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ أَوْ أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ وَأَخْرِي الظُّهْرَ وَقَدِمِي العَصْرَ وَاغْتَسِلِي لَهُمَا غُسْلًا وَأَخْرِي المَغْرِبَ وَعَجِّلِي العِشَاءَ وَاغْتَسِلِي لَهُمَا غُسْلًا وَهَذَا أَحَبُّ الأَمْرَيْنِ إِلَيَّ (وهو مخالف لما في الصحيح ، وهو

حديث حمنة جحش أيضاً !!) .

144- كَانَ يَلال لَا يُؤَخِّرُ الأَذَانَ عَنِ المَوْقِفِ وَرُبَّمَا أَخَّرَ

الإِقَامَةَ سَنِيًّا .

145- مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ الإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ .

146- قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا عَلِيُّ لَا تُفْعِ إِفْعَاءَ الكَلْبِ .

147- مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَلِّي عَلَيَّ إِلَّا صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ مَا صَلَّى عَلَيَّ فَلْيُقِلَّ الْعَيْدُ مِنْ ذَلِكَ أَوْ لِيُكْتَر .

148- تَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ الْمُتَحَدِّثِ وَالنَّائِمِ (وهو مخالف لما في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي وعائشة معترضة بينه وبين القبلة) .

149- تَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُعْطِيَ الرَّجُلُ فَاهُ فِي الصَّلَاةِ .

150- إِنْ هَذَا يَوْمٌ عِيدٍ جَعَلَهُ اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ فَمَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ وَإِنْ كَانَ طِيبٌ فَلْيَمَسَّ مِنْهُ وَعَلَيْكُمْ بِالسُّوَاكِ .

151- أَلَا هَلْ عَسَى أَحَدُكُمْ أَنْ يَتَّخِذَ لِلصُّبَّةِ مِنَ الْعَتَمِ عَلَى رَأْسِ مِيلٍ أَوْ مِيلَيْنِ فَيَتَعَدَّرَ عَلَيْهِ الْكَلِمَا فَيَرْتَفِعَ ثُمَّ تَجِيءُ الْجُمُعَةُ فَلَا يَجِيءُ وَلَا يَشْهَدُهَا وَتَجِيءُ الْجُمُعَةُ فَلَا يَشْهَدُهَا وَتَجِيءُ الْجُمُعَةُ فَلَا يَشْهَدُهَا حَتَّى يُطَبَعَ عَلَيَّ قَلْبِي .

152- سَأَلْنَا عَلِيًّا عَنْ تَطَوُّعِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّهَارِ فَقَالَ إِنَّكُمْ لَا تُطِيقُونَهُ فَقُلْنَا أَخْبَرْنَا بِهِ تَأْخُذُ مِنْهُ مَا اسْتَطَعْنَا قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى الْفَجْرَ يُمَهِّلُ حَتَّى إِذَا كَانَتْ الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا يَعْنِي مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ بِمَقْدَارِهَا مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ هَاهُنَا يَعْنِي مِنْ قَبْلِ الْمَغْرِبِ قَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يُمَهِّلُ حَتَّى إِذَا كَانَتْ الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا يَعْنِي مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ مَقْدَارِهَا مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ هَاهُنَا قَامَ فَصَلَّى أَرْبَعًا وَأَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا وَأَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ يَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ وَالتَّيْبِينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ قَالَ عَلِيُّ قَتْلِكَ سِتُّ عَشْرَةَ رَكَعَةً تَطَوُّعٌ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّهَارِ وَقَلَّ مَنْ يَدَاوِمُ عَلَيْهَا قَالَ وَكَيْفَ رَادَ فِيهِ أَبِي فَقَالَ حَبِيبُ بْنُ أَبِي تَابِتٍ يَا أَبَا إِسْحَقَ مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِحَدِيثِكَ هَذَا مِْلَةً مَسْجِدِكَ هَذَا دَهَبًا

الحديث الحسن بين الحد والحجة

(وهذا أيضاً مخالف لتطوعه صلى الله عليه وسلم المثبت في الصحيحين) .

153- فِي كُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يُسَلَّمُ .

154- إِنَّ اللَّهَ لَيَطَّلِعُ فِي لَيْلَةِ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ فَيَغْفِرُ

لِجَمِيعِ خَلْقِهِ إِلَّا لِمُشْرِكٍ أَوْ مُشْرِكِينَ .

155- تَهَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ثَلَاثِ

عَيْنٍ تَقِفُ الْعُرَابُ وَعَنْ فِرْسَةِ الْبُسْبُوعِ وَأَنْ يُوْطِنَ الرَّجُلُ الْمَكَانَ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ كَمَا يُوْطِنُ الْبَعِيرُ .

156- مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَيْسَ لَهُ شَيْءٌ .

157- لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زُورَاتِ

الْقُبُورِ (في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم مر علي امرأة جالسة علي قبر ، فقال : اتقي الله واصبري ، قالت : إليك عني الحديث) .

158- تُؤَفِّي رَجُلٌ بِالْمَدِينَةِ مَمَّنْ وُلِدَ بِالْمَدِينَةِ فَصَلَّى عَلَيْهِ

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا لَيْتَهُ مَاتَ فِي غَيْرِ مَوْلِدِهِ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ وَلِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا مَاتَ فِي غَيْرِ مَوْلِدِهِ قِيسَ لَهُ مِنْ مَوْلِدِهِ إِلَى مُنْقَطِعِ أَثَرِهِ فِي الْجَنَّةِ .

159- لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتُرِضَ عَلَيْكُمْ فَإِنْ

لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا عُوْدَ عَنَبٍ أَوْ لِحَاءَ شَجَرَةٍ فَلْيُمِصَّهُ (في الصحيح أن خير الصيام صوم داود ، وهو صيام يوم وإفطار يوم ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يخير عبد الله بن عمرو بن العاص فيه ، فلا بد أن يصوم السبت علي الأقل مرتين في الشهر) .

160- إِنِّي قَدْ عَقَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ وَلَكِنْ

هَأْتُوا رُبْعَ الْعُشْرِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا .

161- خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ عَلَّقَ

رَجُلٌ أَفْتَاءً أَوْ قِنَؤًا وَبِيَدِهِ عَصَا فَجَعَلَ يَطْعَنُ يَدْفِقُ فِي ذَلِكَ الْقِنِوِ وَيَقُولُ لَوْ شَاءَ رَبِّي هَذِهِ الصَّدَقَةُ تَصَدَّقَ بِأَطْيَبِ مِنْهَا إِنَّ رَبِّي هَذِهِ الصَّدَقَةُ يَأْكُلُ الْحَشَفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

- 162- أَنَّهُ أَخَذَ مِنَ الْعَسَلِ الْعُشْرَ .
- 163- إِذَا أَفَادَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً أَوْ خَادِمًا أَوْ دَابَّةً فَلْيَأْخُذْ بِنَاصِيَتِهَا وَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهَا وَخَيْرِ مَا جُبِلَتْ عَلَيْهِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا جُبِلَتْ عَلَيْهِ .
- 164- لَا طَلَّاقَ وَلَا عَتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ .
- 165- سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ أُغْتِقَا يَتَرَوُجُهَا؟ قَالَ نَعَمْ فَقِيلَ لَهُ عَمَّنْ قَالَ قَضَى بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
- 166- تَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْمُعْتَبَاتِ وَعَنْ شِرَائِهِنَّ وَعَنْ كَسْبِهِنَّ وَعَنْ أَكْلِ أَمْثَانِهِنَّ (وفي مسند أحمد قال : حدثنا مكي بن إبراهيم عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند عائشة ، فدخلت امرأة ، فقال : يا عائشة أتدرين من هذه ؟ قالت : لا ، قال : هذه قينة بني فلان ، تحبين أن تغنيك ؟ قالت : نعم ، فأعطاها طبقا فغنتها ، والسند صحيح علي شرط البخاري خالٍ من الشذوذ والعلة .)
- 167- لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ كَانُوا مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ كَيْلًا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ فَأَحْسِنُوا الْكَيْلَ بَعْدَ ذَلِكَ .
- 168- مَنْ قَالَ جِبْنَ يَدْخُلُ السُّوقَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُخَيِّ وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ كُلُّهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ وَمَا عَنْهُ أَلْفَ أَلْفِ سَيِّئَةٍ وَبَنِي لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ .
- 169- يَقُولُ لَا تُنْفِقِ الْمَرْأَةَ مِنْ بَيْتِهَا شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ رَوْحِهَا قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا الطَّعَامَ قَالَ ذَلِكَ مِنْ أَفْضَلِ أَمْوَالِنَا .
- 170- لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدْوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ .
- 171- مَنْ بَاعَ دَارًا أَوْ عَقَارًا فَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهُ فِي مِثْلِهِ كَانَ قَمِينًا أَنْ لَا يُبَارَكَ فِيهِ .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

172- جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَارِحًا فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَكَ قَالَ سَيِّدِي رَأَيْتُ أَقْبَلَ جَارِيَةً لَهُ فَجَبَّ مَذَاكِيرِي ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيَّ بِالرَّجُلِ ، فَطَلَبَ فَلَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذْهَبُ فَإِنَّتِ حُرٌّ قَالَ عَلَيَّ مَنْ نُصْرَتِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ يَقُولُ أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَرَفَنِي مَوْلَايَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيَّ كُلُّ مُؤْمِنٍ أَوْ مُسْلِمٍ .

173- مَنْ لَمْ يَعْزُ أَوْ يُجَهِّزْ غَارِيًا أَوْ يَخْلِفْ غَارِيًا فِي أَهْلِهِ يَخِيرُ أَصَابَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِقَارِعَةٍ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ .
174- سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ طَعَامِ النَّصَارَى فَقَالَ لَا يَخْتَلِجَنَّ فِي صَدْرِكَ طَعَامٌ صَارَعَتْ فِيهِ نَصْرَانِيَّةٌ .

175- طُفْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَلَمَّا فَرَعْنَا مِنَ السَّبْعِ رَكْعَتًا فِي دُبُرِ الْكَعْبَةِ فَقُلْتُ أَلَا تَتَعَوَّدُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ قَالَ ثُمَّ مَضَى فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ ثُمَّ قَامَ بَيْنَ الْحَجَرِ وَالْبَابِ فَالْصَقَّ صَدْرَهُ وَيَدَيْهِ وَخَدَّهُ إِلَيْهِ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُ .

176- مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يُصِحَّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّاتِي .
177- يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ عَلَيَّ كُلَّ أَهْلِ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَصْحَابِيَّةً وَعَتِيرَةً أَتَدْرُونَ مَا الْعَتِيرَةُ هِيَ الَّتِي يُسَمِّيهَا النَّاسُ الرَّجْبِيَّةَ .

178- مَنْ أَكَلَ طَعَامًا فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا وَرَزَقَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ .
179- مَنْ أَطْعَمَهُ اللَّهُ طَعَامًا فَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَارْزُقْنَا خَيْرًا مِنْهُ وَمَنْ سَقَاهُ اللَّهُ لَبَنًا فَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَزِدْنَا مِنْهُ فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ مَا يُجْزَى مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَّا اللَّبَنُ .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

180- تَجَسَّأَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ
كُفَّ جُشَاءَكَ عَنَّا فَإِنِ اطْوَلَكُمْ جُوعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرَكُمْ شِبَعًا
فِي دَارِ الدُّنْيَا .

181- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ اللَّهُمَّ
إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُوعِ فَإِنَّهُ يَنْسُ الضَّجِيعُ وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ
الْحَيَاةِ فَإِنَّهَا يَنْسِتُ الْبِطَانَةَ .

182- الرَّحْمَنُ أَنَّ رَجُلًا أَصَافَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ فَصَيَّعَ
لَهُ طَعَامًا فَقَالَتْ فَاطِمَةُ لَوْ دَعَوْتَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَأَكَلَ مَعَنَا فَدَعَوْهُ فَجَاءَ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى عِصَادَتِي الْبَابِ فَرَأَى
قَرَامًا فِي تَاحِيَةِ الْبَيْتِ فَرَجَعَ فَقَالَتْ فَاطِمَةُ لِعَلِيٍّ الْحَقُّ فَقُلْ
لَهُ مَا رَجَعَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ إِنَّهُ لَيْسَ لِي أَنْ أُدْخَلَ بَيْتًا
مُرَوَّفًا .

183- تَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْكَلَ
الرَّجُلُ وَهُوَ مُنْبَطِخٌ عَلَى وَجْهِهِ .

184- لَا تُسْبَلُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْبَلِينَ .

185- أَهْدَى النَّجَاشِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَيَسَلَّمَ خَلْقَةً فِيهَا خَاتَمٌ يَهَبُ فِيهِ فَصَّ حَبَشِيٍّ فَأَخَذَهُ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودٍ وَإِنَّهُ لَمُعْرِضٌ عَنْهُ أَوْ يَبْغِضُ
أَصَابِعِهِ ثُمَّ دَعَا بِابْنَةِ ابْنَتِهِ أَمَامَةَ بِنْتِ أَبِي الْعَاصِ فَقَالَ تَحَلِّي
بِهَذَا يَا بِنْتِي .

186- قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيَنْحِي بَعْضُنَا لِبَعْضٍ قَالَ لَا قُلْنَا
أَيَعَانِقُ بَعْضُنَا بَعْضًا قَالَ لَا وَلَكِنْ تَصَافَحُوا .

187- مَنْ اقْتَبَسَ عِلْمًا مِنَ النُّجُومِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ
السَّخْرِ زَادَ مَا زَادَ .

188- مَنْ لَعِبَ بِاللَّزْرِ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ .

189- أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يَتَّبِعُ
حَمَامَةً ، فَقَالَ شَيْطَانٌ يَتَّبِعُ شَيْطَانَةً .

190- يَحِيءُ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَالرَّجُلِ الشَّاحِبِ فَيَقُولُ
أَنَا الَّذِي أَشْهَرْتُ لَيْلَكَ وَأَظْمَأْتُ نَهَارَكَ .

191- لَمَّا رَجَعْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُهَاجِرُهُ الْبَحْرَ قَالَ أَلَا تُحَدِّثُونِي بِأَعْرَابٍ مَا رَأَيْتُمْ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ ، قَالَ فَنِيَّةٌ مِنْهُمْ بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَرَّتْ بِنَا عَجُوزٌ مِنْ عَجَائِزِ رَهَابِينَهُمْ تَحْمِلُ عَلَيَّ رَأْسَهَا قَلَّةً مِنْ مَاءٍ فَمَرَّتْ بِقَتْبِي مِنْهُمْ فَجَعَلَ أَحَدِي يَدِيهِ بَيْنَ كَتِفَيْهَا ثُمَّ دَفَعَهَا فَخَرَّتْ عَلَيَّ رُكْبَتَيْهَا فَأَنْكَسَرَتْ فُلْتَهَا فَلَمَّا ارْتَفَعَتْ التَفَعْتُ إِلَيْهِ فَقَالَتْ سَيُوفٌ تَعْلَمُ يَا عُبَيْرُ إِذَا وَضِعَ اللَّهُ الْكُرْسِيَّ وَجَمَعَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ وَتَكَلَّمَتِ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلُ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ فَيَسُوفُ تَعْلَمُ كَيْفَ أَمْرِي وَأَمْرُكَ عِنْدَهُ عَدَا ، قَالَ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَتْ صَدَقَتْ كَيْفَ يُقَدِّسُ اللَّهُ أُمَّةً لَا يُؤَخِّدُ لِصَعِيفِهِمْ مِنْ بَشِيدِهِمْ .

192- يَكُونُ فِي أُمَّتِي أَوْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مَسْحٌ وَخَسْفٌ وَقَذْفٌ وَذَلِكَ فِي أَهْلِ الْقَدَرِ .

193- إِنْ مِنْ قَبْلِ مَغْرِبِ الشَّمْسِ بَابًا مَفْتُوحًا عَرِضُهُ سَبْعُونَ سَنَةً فَلَا يَزَالُ ذَلِكَ الْبَابُ مَفْتُوحًا لِلتَّوْبَةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ نَحْوِهِ فَإِذَا طَلَعَتْ مِنْ نَحْوِهِ لَمْ يَنْفَعِ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ أَمْنًا مِنْ قَبْلِي أَوْ كَسِبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا .

193- يَكُونُ فِي أُمَّتِي الْمَهْدِيُّ إِنْ قَصَرَ فَسَبْعٌ وَإِلَّا فَتِسْعٌ فَتَنَعُمْ فِيهِ أُمَّتِي نِعْمَةً لَمْ يَنْعَمُوا مِثْلَهَا قَطُّ تُؤْتَى أَكْلَهَا وَلَا تَدَخِرُ مِنْهُمْ شَيْئًا وَالْمَالُ يَوْمئِذٍ كَدُوسٌ فَيَقُومُ الرَّجُلُ فَيَقُولُ يَا مَهْدِي أَعْطِنِي فَيَقُولُ خُذْ .

194- الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ مَلْعُونٌ مَا فِيهَا إِلَّا ذَكَرَ اللَّهَ وَمَا وَالَاهُ أَوْ عَالِمًا أَوْ مُتَعَلِّمًا .

195- خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّبَاوَةِ أَوْ الْبِنَاوَةِ قَالَ وَالنَّبَاوَةُ مِنَ الطَّائِفِ قَالَ يُوشِكُ أَنْ تَعْرِفُوا أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ قَالُوا بِمَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ بِالنَّبَاوَةِ الْحَسَنِ وَالنَّبَاوَةِ السَّيِّئِ أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ .

196- النَّبَأُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ .

197- كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَاءٌ وَخَيْرُ الْخَطَائِينَ النَّوَابُونَ .

198- إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَيَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُعْرِغْ .

الحديث الحسن بين الحد والحجية

199- إِذَا دَخَلَ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ مُتَلِّبٌ الشَّمْسُ عِنْدَ غُرُوبِهَا
فَيَجْلِسُ يَمْسُحُ عَيْنَيْهِ وَيَقُولُ دَعُونِي أَصَلِّي .

200- تُكْمَلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعِينَ أُمَّةً تَحْنُ آخِرُهَا وَخَيْرُهَا .
فهذه الأحاديث ومئات غيرها لا تصح نسبتها للنبي عليه
السلام ، وكثير منها الصواب فيه الوقف أو من كلام التابعين ،
أي أن الرفع فيها من طرق الضعفاء ومن خف ضبطهم ليس
له وجود في الحقيقة ، وإنما في خيال من رواه فقط ، ولكن
لما رويت من طرق أخطأ فيها بعض الرواة ورفعها صحت
بمجموع طرقها ، ومنها ما هو مصادم للصحيح المخرج في
الصحيحين ، ومنها ما فيه زيادات من طرق واهية عن الصحيح
، وأغلبها مذكور في كتب العلل ، وكل هذا من جراء تعدد
الطرق !!

فكيف تتقوي رواية ضعيفة برواية لا وجود لها في الحقيقة
ابتداءً؟؟

بل كلاً من الطريقتين في الحقيقة لا وجود له ، بل كلاً
منهم لا وجود له في الحقيقة ، بل في عقل من رواهما لا غير
، فلما تقويا ببعضهما صارا واقعاً لا يمكن مخالفته لكونه
حكماً شرعياً .

رحم الله الشيخ الألباني وعفا عنه .
والمأمل لكثير من الأحاديث التي يرقبها المتأخرون
للحسن أو للصحة بتعدد الطرق يعرف النكارة في متونها
وأسانيدها من أول نظرة .

ك - الفهم الذي ذكرناه لتعريف الحسن عند المتقدمين
ومعناه يرفع كل المشاكل الاصطلاحية التي ترتبت علي
الخطأ في فهم هذا التعريف ، كإشكالية حسن غريب وحسن
صحيح غريب وما علي شياكلتها ، ويصبح لكل مصطلح منها
معني واضح مفهوم بعيداً عن الطلاسم هذه التي تقرأها في
كتب المصطلح والتي كانت نتيجة دخول أهل الكلام
والفلسفة في مجال التصنيف الحديثي حتي أضفوا عليه

الحديث الحسن بين الحد والحجية

طابعهم وأسلوبهم ، والفهم الذي قدمناه يدفع التناقض عن سادة الأمة من المحدثين حفظة الشريعة والدين .

ل - هذا القول ليس بدعاً من القول ، أعني عدم الاحتجاج بما دون الصحيح ، وإن كان المتقدمون قد ساروا عليه من غير تصريح ، فقد صرح ابن حزم رحمه الله تعالى بذلك ، قال رحمه الله تعالى : ولو بلغت طرق الضعيف ألفاً لا يقوي ، ولا يزيد انضمام الضعيف إلي الضعيف إلا ضعفاً .

ومع هذا فإنك إذا نظرت إلي محلي ابن حزم لوجدته يحتج بأحاديث ضعيفة ، وعندها سوف تظن أن ابن حزم رحمه الله قد غير منهجه وعاد عن قوله ، وأصبح يقوي الأحاديث ببعضها لتبلغ درجة الصحة بعد الترقية !!

أما الصواب الحق فهو أن كل إنسان يشتغل بعلم الحديث يصيب ويخطئ لأنه بشر ، ويحكم علي الرجال جرحاً وتعديلاً وتوثيقاً وتضعيفاً تبعاً لما يحفظه من طرق ، ولهذا فكل عالم قوله قابل للنقد بقول من يعلم أو يحفظ أكثر منه ، أو ما لم يحفظه ذلك العالم وإن كان في الجملة أحفظ ، فالعاقل لا يقعد القواعد علي أخطاء أهل العلم .

هذا وقد كتبنا هذا البحث المبسط وراعينا فيه الاختصار وعدم التطويل وإن كان كل مبحث منه يحتاج إلي كتاب كبير لتفصيله ، ولكنه علي قدر الجهد والوقت والعلم نسأل الله أن ينفع به ويجعله لنا يوم القيامة ويدفع به عن محمد صلي الله عليه وسلم الكذب، وأن يبسر لمن هو أقدر منا علي التصنيف النيات والأوقات لإخراج أبحاث مطولة في هذا الموضوع الشديد الوعورة .

اللهم صل علي محمد وعلي آل محمد كما صليت علي آل إبراهيم اللهم بارك علي محمد وعلي آل محمد كما باركت علي آل إبراهيم .

الحديث الحسن بين الحد والحجة

الفهرس

المقدمة.....	(1)
شكر خاص.....	(15)
نبذة عن تاريخ الحديث الحسن.....	(16)
دراسة تعريفات الحديث الحسن.....	(19)
كيف تُضعف الرواة وتوثق.....	(30)
تحقيق معني كلمة الحسن عند المتقدمين.....	(50)
نماذج من اصطلاحات المحدثين.....	(70)
شبهات من المتأخرين وردھا.....	(81)
أدلة من قال لا حجة إلا في الصحيح.....	(108)
الفهرس.....	(133)